شيخُ الإسلام ابنُ تَيْميَّة

- بأقلام مُنصِفَةٍ عِلميَّة -

- شافعيَّة، وأزهريَّة، و.. أردنيَّة -

- نُمُوذَجًا -

-الطبعة الأولى-
١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

... كَشْفًا لافتِراءات (داعِش!!) - الهوجاء - على الأئمَّةِ والعلماء :

شيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّة

- بأقلامٍ مُنصِفَةٍ عِلمِيَّة -

- شافعيَّة، وأزهريَّة، و.. أردنيَّة -

- نُمُوذجًا -

الحافظ ابن حجر العسقلاني * والحافظ جلال الدِّين السُّيوطيّ * والعلامة محمد الشُّرُنْبَابِلي
والشيخ محمد أبو زُهرة * والشيخ محمد عبد الرحمن البَيْصار - شيخ الأزهر -
والشيخ أبي الحَسن النَّدْوِيّ
والشيخ محمد حسنين مخلوف * والشيخ علي جُمعة - مُفتِيَي الدِّيار المصريَّة - وآخَرِين -...

ويتضمَّن كلماتٍ وتوجيهاتِ

وُزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية في (المملكة الأردنية الهاشمية)
الشيخ عبد الحميد السائح ** الشيخ عبد الرحيم العكور ** الشيخ هايل عبد الحفيظ داود
والشيخ أحمد هليِّل - قاضي قُضاة الأُردنّ -
- وغيرِهم -

جَمْع وتعليق

علي بن حسن الحلبي الأثري

بسم الله الرحمن الرحيم

❖ إنَّ استنادَ تنظيمِ (داعِش!) - الإرهابيّ - لفتاوى ونُصوصِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ: مَنقوصٌ، وفَهْمَهُم لها : خاطئٌ.

ويُريدُون - مِن خلالِه - تَمزيقَ الأُمَّةِ ؛ مِن خلالِ التَّشكيكِ بعُلمائِها الأجِلاّءِ ...

معالي الدُّكتور هايل عبد الحفيظ داود

وزير الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة - الحالي -

في (المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة) - حرسها الله -

❖ كان الشيخُ ابنُ تيميَّة -رضيَ اللّهُ عنهُ-كشأنِهِ-: مَصْدَرَ الأمنِ والاطمِئنانِ لأهلِ دِمشقَ...

والزَّمنُ في حاجةٍ إلى مِثْلِه.

العلامة الشيخ محمد أبو زُهرة

«ابن تيميَّة؛ حياته وعصره» (ص٢٨ و٧٦)

❖ إنَّ القارئَ لمُؤلَّفاتِ وكُتُبِ ابنِ تيميَّةَ: يَستنتجُ أنَّهُ كانَ مِن الرُّوَّاد في نَهْجِ الوسطيَّة -في قضايا الفِكر والاعتقاد-؛ على الرُّغْمِ مِن أنَّهُ عاشَ في فترةٍ عَصِيبةٍ مِن الأُمَّة.

مَعالي الأُستاذ عبد الرّحيم العكور

وزير الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة - الأسبق -

في (المملكة الأردنية الهاشمية)

... قَبْلَ الطَّبع!

كَتَب الدُّكتور الصّحفيُّ **مُحمَّد أبو رُمَّان** -وَفَّقَهُ اللهُ- في جريدةِ (الغد) -الأُرْدُنِّيَّة- بتاريخ (١١/ شعبان/ ١٤٣٦هـ) مَقالًا بعُنوان: (ابن تيميَّةَ...مُنِعَ مِن الدُّخول).

وهذا نَصُّ كَلامِهِ[١]:

مَنَعَت دائرةُ المَطبوعاتِ والنَّشْرِ [في (المملكةِ الأُرْدُنِّيَّةِ الهاشميَّةِ)] دُخولَ كُتُبٍ **للفَقِيهِ الإسلاميِّ المَعروفِ ابنِ تيميَّةَ - والمُلَقَّبِ بِـ(شيخِ الإسلام)**- مِن دُخولِ الأُرْدُنِّ -مُؤَخَّرًا-.

وهي خُطْوَةٌ مِن الواضحِ أنَّها تأتِي بعدَ حادِثَةِ استِشهادِ الطَّيَّارِ مُعاذ الكساسبة؛ إذ وَظَّفَ مُفتُو تَنظيمِ (داعش) -لاحِقًا- فتاوَىٰ ابنِ تيميَّةَ لِتَبْرِيرِ **عمليَّةِ القَتْلِ الهَمَجِيَّةِ**[٢]!

وتُظهِرُ مُراسَلاتٌ رسميَّةٌ بَيْنَ (مُدِيرِ دائرةِ المَطبوعاتِ والنَّشْرِ)، و(وَزيرِ الأوقافِ)[٣] [في (المَملكَةِ الأُرْدُنِّيَّةِ الهاشميَّة)] أَمْرًا طَريفًا في سُوءِ التَّفاهُمِ

---

(١) بتصرُّفٍ يَسير.

(٢) وما سَيَأتِي (ص١٥-٢٦) فيه نَقْضٌ كافٍ لِتَبْرِيرِهم الفاسِد، ومَزاعِمِهم الفاشِلَةِ...

(٣) للتَّاريخ، والأمانة العلميَّة: تَشَرَّفْتُ -ضُحَىٰ يَومِ -الاثنين-: (١٤ - شعبان - ١٤٣٥هـ) بلِقاءِ مَعالِي وزير الأوقاف الدُّكتور هايل عبد الحفيظ -وفَّقَهُ المَوْلَىٰ-، وجرَىٰ بَيْنَنا حِوارٌ وَدُودٌ حول هذا الكتاب الرَّسميِّ -المُشارِ إليه-!

=

بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ:

- فالمُديرُ يَسأَلُ الوَزيرَ حَولَ نِيَّةِ دُورِ النَّشْرِ إدخالَ كُتُبٍ لابنِ تيميَّةَ إلىٰ البِلادِ وتَوزيعِها.

- فيأتي ردُّ الوَزيرِ بأنَّ المَكتباتِ فيها كثيرٌ مِن كُتُبِه، وأنَّهُ: (لا يحتاجُ الأمرُ تَوزيعَها علىٰ عامَّةِ النَّاسِ؛ لاحتِواءِ عددٍ مِنها مسائلَ شرعيَّةً تحتاجُ إلىٰ بيانٍ وتَوضيحٍ)[1].

ولِتَكُونَ نَتيجةُ (الالتِباسِ في الفَهْمِ) بَيْنَ الجِهتَين: مَنْعَ كُتُبِ ابنِ تيميَّةَ مِن الدُّخولِ إلىٰ الأُرْدُنّ؛ فالوزيرُ يَقصدُ -علىٰ الأغلَبِ- التَّوزيعَ المَجّانِيَّ بكمِّيَّاتٍ كَبيرةٍ! بينمَا المُديرُ يَقصدُ بَيْعَ الكُتُبِ!

لكِنْ؛ مِن حيثُ المَبدأُ؛ فإنَّ فِكْرَةَ المَنْعِ مِن قِبَلِ (مُديرِ المَطبوعاتِ والنَّشْرِ) مُثيرةٌ للتَّساؤلاتِ والاستِغرابِ! **فابنُ تيميَّةَ أحدُ أبرزِ العُلماءِ المُسلِمِين، ويُلقَّبُ بِـ(شيخِ الإسلامِ)، ولهُ عشراتُ المُؤلَّفاتِ المُهِمَّةِ**

=

فَأَعْلَمَنِي معاليه -جزاهُ اللهُ خيرًا- أنَّهُ لَم يَعْرِفْ به! فَضْلًا عن أنْ يُوَقِّعَهُ!!

ثُمَّ وَعَدَ بِمُتابَعَةٍ شخصيَّةٍ لهذا الموضوعِ المُهِمِّ، وهو لذلك أَهْلٌ -ولا نُزَكِّيهِ علىٰ الله-.

(١) انظُر ما سيأتِي (ص٩٧-٩٨) مِن كلامِ الأديبِ اللُّغَوِيِّ الشَّهيرِ الشَّيخِ أبي الحَسَنِ النَّدْوِيِّ في مَدْحِ الأُسلوبِ الكِتابيِّ لِشيخِ الإسلامِ، وأنَّهُ «**خالٍ مِن الجَفافِ، والتَّعقيد**»؛ مع ما فيه مِن «**سَلاسَةِ الألفاظِ، وفَيَضانِ العِلْمِ**».

... فأينَ الادِّعاءُ مِن الواقِعِ؟!

الّتي تُدَرَّسُ في كُلِّيَّاتِ الشَّريعةِ، ومُجلَّداتٌ مِن الفتاوىٰ المُرتبطَةِ بحالاتٍ تاريخيَّةٍ، وأحداثٍ مُعيَّنَةٍ.

وإذا كان هُناكَ مُحاوَلاتٌ[1] مِن قِبَلِ (داعش) لِتوظيفِ فتاويه؛ فهذا لا يَعْنِي أنَّ كُلَّ فتاوِيه ومُؤلَّفاتِه وأفكارِهِ مُتَّهَمَةٌ بِتَعْزيزِ التَّكفيرِ، أو الإرهابِ، والتطرُّفِ[2]؛ بما يستدعِي مَنْعَها!

ابنُ تيميَّةَ مِثلُ العُلماءِ والفُقهاءِ الآخَرِينَ؛ الكُلُّ يَبحثُ في تُراثِهِم عمَّا يخدُمُ أيديولوجيَّتَهُ[3] وأفكارَهُ.

وكَمَا أنَّ الجِهادِيِّين يُوظِّفُونَهُ؛ فإنَّ خُصومَهُم[4] أَصدَرُوا كِتابًا[5] يَدْحَضُونَ فيه استدعاءَ[6] ابنِ تيمِيَّةَ في الجَريمةِ المُرتكَبَةِ بحقِّ الشَّهيدِ مُعاذ.

وإذا كانَ المَنْعُ هو السُّلوكَ الّذي ستستخدِمُهُ (الدَّائرةُ) -في إطارِ استراتيجيَّةِ مُكافَحَةِ التَّطَرُّفِ-؛ فمِنَ الضَّروريِّ أنْ نُقدِّمَ لها قائمةً طَويلةً بأسماءِ الفُقهاءِ

---

(١) وهي مُحاوَلاتٌ فاشِلَة -كأفكارِهم الباطِلَة-!

(٢) بَلْ هو -رَحِمَهُ اللهُ- حَرْبٌ علىٰ التَّكفيرِ والتطرُّف؛ والّذي مِن أَجلِهِ لَعِبَت (داعش) لُعْبَتَهَا الخَبيثةَ في الاستِدلالِ بكلامِهِ -مَبْتُورًا مُحَرَّفًا -تَنْفِيرًا وَتَحريشًا- كما سيأتي بيانُهُ وشرحُه-.

(٣) هي العقائدُ والتصوُّراتُ الفِكريَّةُ.

(٤) أي: خُصومُ الجِهادِيِّين المَزعُومين -مِن (داعش) ومَن لَفَّ لَفَّهَا-!!
وأكثر خُصومِهِم -بلا شَكّ- هُم: السلفيُّون- تاريخيًّا، وواقعيًّا-.

(٥) بل كُتُبًا، ومَقالاتٍ، وَرُدُودًا، وأَقَمْنَا مُحاضَراتٍ، ونَدْواتٍ، ودُروسًا.

(٦) أي: التَّلبيسَ علىٰ النَّاسِ؛ بزَعْمِ أنَّ هذا الفِعْلَ نَتيجةُ فَتواه!

والعُلماءِ والمُفكِّرين الّذينَ قد تُوظَّفُ كُتُبُهم مِن قِبَلِ التَّيَّارِ الرَّادِيكاليِّ[١]؛ لِنَضَعَ قائمةً سَوداءَ -طَويلةً عَريضَةً-؛ تَبدأُ **بتلاميذِهِ المَشهورِينَ**: ابنِ القيِّم، وابنِ كثير، والذهبيِّ، وُصولًا إلىٰ المُفكِّرينَ الّذين تأثَّرُوا به، مِن مِثلِ: مُحمَّد بنِ عبدِ الوهَّاب، ومُحمد رشيد رِضا، **وآلاف الباحِثِينَ والدَّارِسينَ، والكُتُبِ الّتي تتحدَّثُ عنهُ، وآلافِ الرَّسائلِ حَوْلَهُ**[٢].

وبالمُناسَبَةِ: تِلكَ القائمةُ ليسَت مجازيَّةً؛ فهؤلاءِ -جَميعًا- نَقَلُوا أفكارَ ابنِ تيميَّةَ وفتاويَه، وتأثَّرُوا بهِ -كثيرًا-؛ أي: أنَّهُم يَحمِلُونَ (الفيروسَ)[٣] نَفْسَهُ!

وإذا كان الأمرُ كذلك؛ فعلىٰ المِنوالِ -نَفْسِهِ- يُمكِنُ أنْ تُوَظَّفَ كُتُبُ مئاتِ الفُقهاءِ والعُلماءِ؛ كالغزَاليِّ، والسُّيوطيِّ، وأحمدَ بنِ حنبل، وحتّىٰ بعضِ كُتُبِ الحَديث!

فَلْنَمْنَعْها -جميعًا-، ولْنُقِم جِدارًا كبيرًا ضدَّ قائمةٍ طَويلةٍ مِن كُتُبِ التُّراثِ والفِكْرِ -الإسلاميِّين-؛ مُقتَدِينَ بالدُّوَلِ التّوتاليتاريَّة[٤] الشُّموليَّة -مِثل: كُوريا الشمالية-!

---

(١) أي: الأُصولِيّ -كما يُقالُ-!

(٢) انظُر ما سيأتي (ص١٠١-١٠٣) مِن الإشارةِ إلىٰ الكَمِّ الهائِلِ مِن (الرَّسائل الجامعيَّة حول شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وعُلومِهِ، ومُؤلَّفاتِه) -في كَثيرٍ مِن بِلادِ العالَمِ: العربيَّةِ، والإسلاميَّةِ، والعالَمِيَّةِ-.

(٣) مَجازًا؛ فَضْلًا عن أنَّهُ ليس بالضَّرورةِ أنْ يكونَ كُلُّ (فيروس) ضارًّا!!

(٤) هي الدُّوَلُ الاستِبداديَّةُ القائمةُ علىٰ نِظامِ الفِكْرِ الواحِد!

لكنَّ السُّؤالَ:

هل سَيُؤدِّي ذلك إلىٰ مَنْعِ فِكْرِ هذا الرَّجُلِ وكُتُبِهِ؟!

أمْ سَيُعَزِّزُ مِن نَشْرِها، وسَيزيدُ مِن الاهتِمامِ الشَّعبيِّ بها؟!

وهل مِن المُمْكِنِ التَّفكيرُ بهذه العقليَّةِ في القَرْنِ الحادِي والعِشرينَ! وزَمَنِ الإنترنت، والكتابِ الألكترونِيِّ الّذي ألْغَىٰ كُلَّ الحُدودِ والحَواجِزِ؟!

مِثْلُ هذه العقليَّةِ تَعكِسُ انْغِلاقًا شَديدًا في التَّفكيرِ والأُفُقِ.

وعَقليَّةُ المَنْعِ والحَجْبِ هي عقليَّةٌ تَجاوَزَتْها العُصورُ الحديثَةُ؛ فما بالُكُم بالعَصْرِ الإلكترونِيِّ والعَوْلَمَةِ؟!

هذا فضلًا عن أنَّنا نتحدَّثُ -هُنا- عن كُتُبِ أحدِ أَبْرَزِ عُلماءِ المُسلِمِينَ، وأكثرِهِم انتِشارًا.

فأيُّ مَعْرَكَةٍ تَخُوضُونَها -يا سادَةُ-، وبأيِّ أسلِحَةٍ[1]؟!

---

(١) وبَعْدَ كِتابةِ ما تَقَدَّمَ -كُلِّه- نَشَرَ موقعُ (خبِّرْنِي) -الألكتروني- (بتاريخ: ٨/ ٦/ ٢٠١٥) حوارًا مع مَعالي وزير الأوقاف الأُرْدُنِّيّ الدُّكتور هايل عبد الحفيظ -علىٰ إِثْرِ تَحقيقٍ صحفي نُشِرَ في (الجزيرة نت)- جاء فيه- علىٰ لِسانِهِ- وَفَّقَهُ اللهُ-:

«شيخُ الإسلامِ الجَليل عالِمٌ جَليلٌ، له جُهودٌ كَبيرةٌ في تبيانِ الدِّينِ وأُمورِه للنّاسِ، وللأُمَّةِ -جَمعاء-، ورُغمَ ذلك لا نُقَدِّسُ أحدًا، وليسَ هُناكَ أيُّ أحدٍ مَعصومٌ عن الخطأِ في أفكارِهِ».

قُلتُ: **وَفِي هذا اليَومِ-الأربعاء- (١٠/ ٦/ ٢٠١٥)-: سُمِحَ -في الأُرْدُن- بِكُتُبِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- مَع أنَّها لَم تُمْنَعْ (رَسمِيًّا) -أصلاً-!**

ولعلَّ فيما جَرَىٰ مِن أحداثٍ (!) دَرْسًا لِكُلِّ العُقلاء (!): أَنْ يتأَنَّوْا -أكثرَ- في مَواقِفِهم-، وأَنْ يَكُونُوا علىٰ تَثَبُّتٍ -أشدَّ- قَبلَ أيِّ قَرار! بل أيِّ إنكار! أو استِنكار!!

وإنَّنا – ها هُنا – لَنعلِنُها – صَرِيحةً – ابْتِداءً – :

أنَّا نُحَسِّنُ الظَّنَّ :

* بأوليـاءِ أُمورِنـا – مِـن آلِ البَيْـتِ الـكِرامِ – حَفِظَهُـمُ اللهُ – المُعَظِّمِينَ مَنْزِلَةَ القُرآنِ والسُّنَّةِ ، وَفَهْمَهُمَا –...

* وبـ(دائـرةِ الإفتـاءِ العـامِّ) ، و(دائـرةِ قاضِـي قُـضاةِ الأُردن)، وَ(وِزارَةِ الأوقـافِ والـشُّؤونِ الإسـلاميَّةِ) –القـائمِين –كُلُّهُـم– علـى احتِرامِ العِلْمِ والعُلَماءِ –...

* وبـ(وزارةِ الإعلامِ) ، وَ(دَائِرَةِ المَطبُوعـاتِ والنَّشْرِ) – الـرّاعِينَ للفِكْرِ والثَّقافَةِ – ...

* وبِكُـلِّ مَـن لَـهُ يَـدٌ مَيمونَـةٌ في رِعايـةِ أمـانِ الـبِلادِ، وإيمـانِ العِبادِ :

أنْ يَكونُوا – جَميعًا – ضِمْنَ عَلْيَاءِ سِجلِّ الرَّكْبِ العِلميِّ التَّارِيخيِّ المَأمونِ – مُنذُ أكثرَ مِن سَبْعَةِ قُرونٍ – :

❐ إقرارًا واعتِرافًا بعِلْمِ هذا الإمامِ الجَليلِ ...

❐ وإدراكًـا حقيقيًّـا لِحاجَـةِ الأُمَّـةِ –وبخاصَّـةٍ في هـذا الزَّمـانِ– إلى مَنهجِهِ ومُؤلَّفاتِهِ؛ اللّذَيْنِ فيهِما صَلاحُ الدِّينِ والدُّنيا؛ أَمنًا، وأمانًا، وإيمانًا – مهما افترَى المُفترُون... ومَهْمَا جَهِلَ الجاهِلُون – ...

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتابُ الله، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَة، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار.

وبعد:

فقد عَرَفَ جميعُ النّاسِ -عَرَبًا وعَجَمًا، مُسلِمين وغيرَ مُسلِمين- **ما قامَ به خوارجُ (داعش!) -الهُوج- بحقِّ الطَّيَّار الأُردني مُعاذ الكساسبة** -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِن حَرْقِه[1] حيًّا! بَعْدَ حُكْمٍ جائرٍ باطلٍ ظالمٍ عليه بالكُفْرِ المُبِين، والرِّدَّة عن الدِّين- مع أنَّهُ كان -قَبْلَ -وأثناء- حَرْقِهِ الأَثِيم-كما هو ظاهِرٌ في التَّصويرِ- يَتَشَهَّدُ، ويقرأ القُرآنَ، ويَذكُرُ اللهَ، ويتضرَّعُ إليهِ-سُبحانَهُ وتعالىٰ-[2].

(١) وحَرْقُ الأحياء -مِن بَنِي آدَمَ-: مِن سَنَنِ كُفَّارِ القُرونِ الوُسطىٰ -المُظلِمَة!- في دِيارِ الغَـرْبِ-؛ كما تراهُ في مواضِعَ مِن كتاب «قِصَّة الحضارة» (٣٠/ ٣٠٠)، و(٣٩/ ١٦٣)، و(٤١/ ٢٦٧) -لِـ(وِل ديورانت)-.

وليس هذا مِن الإسلامِ في شيءٍ -كما لَبَّسَ به الضالُّون المُدلِّسُون-!!

وانظُر كتابَ «دلائل التَّحقيق والتَّوفيق في تحريم القَتْلِ بالتَّحريق» -لمجموعة مِن طَلَبَة العِلم مِن أهل السُّنَّة-؛ فهو كتابٌ جيِّدٌ -غايةً-.

وفي هذه الأَيَّامِ -مِن مُفْتَتَحِ شَهْرِ حُزيرانَ سَنَةَ (٢٠١٥)-: تتَناقَلُ وَسائلُ التَّواصُلِ الاجتماعيِّ، وبعضُ القَنواتِ الفضائيَّة: تَسجيلًا مُصَوَّرًا لِعَدَدٍ مِن مُسلَّحِي شيعةِ العراقِ، وهُم يَحرِقُونَ -مُبْتَهِجِين!- مُسلِمًا سُنِّيًّا -علىٰ طريقةِ الشِّواءِ!-؛ بِتعليقِهِ! وإيقادِ النَّارِ تَحْتَهُ!!

﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾! وَتَماثَلَت أَفعالُهُم!!

(٢) يَقولُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «مجموع الفتاوىٰ» (٣٢/ ١٩٠):

«والدِّماءُ تُعصَم بالشُّبهات».

... ولكِنْ؛ أينَ فَعائلُ أُولئكَ الجاهِلِين الضالِّين مِن ذَوِي الحقائقِ الشَّرعيَّةِ -الصَّالِحِين المُصلِحِين-؟!

وعَرَفَ الجَميعُ -أيضًا- قَبيحَ **استدلالِهم الخبيثِ** -جدًّا- بكلامٍ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-مَبتورٍ عن سِياقِهِ! مُدلَّسٍ في معناه! موضوعٍ في غيرِ مَكانِهِ!

ومُرادُهُمُ الأساسُ مِن هذا الصَّنيعِ الشَّنيع -كُلِّهِ-: هو التَّنفيرُ مِن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة، ومَنهجِهِ الحقِّ العَدلِ في فِقهِ الشَّريعةِ الإسلاميَّة.

وخابُوا وخَسِرُوا...

... فمنهجُ الإمامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أَقوَىٰ مِن أنْ يَكونَ مِثلُ هذا التَّحريفِ (السَّخِيف) سَبَبًا مُعْتَبَرًا (!) للتَّنفيرِ مِنه، أو إبعادِ النَّاسِ عنهُ.

بل هذا -واللهِ- هو عينُ الباطِلِ -وقد ذَرَّ قَرْناهُ-!

وهاكُمُ البيان -مُفصَّلًا- بالحُجَّةِ والبُرهان-:

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما في كتاب «الأخبار العلميَّة مِن الاختياراتِ الفقهيَّة» (ص٤٥٠) -لأبي الحَسَن البَعْلِي الحنبليّ-:

«وإنْ مَثَّلَ الكُفَّارُ بالمُسلمِينَ؛ فالمُثْلَةُ حَقٌّ لَهُم، فلَهُم فِعْلُها للاستِيفاءِ وأَخْذِ الثَّأرِ.

ولَهُم تَرْكُها، **والصَّبْرُ أفضلُ**[1].

---

(١) وهذا التَّفضيلُ -لِلتَّرْكِ والصَّبْرِ- لا تَجِدُهُ عندَ غيرِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -مع قولِ عَدَدٍ مِن الفُقهاء بأصلِ المَسألةِ -كَقَوْلِهِ- كما سيأتِي شَرْحُهُ -مُفصَّلًا-.

وهذا **حيثُ لا يَكُونُ في التَّمثيلِ السَّائغِ لهُم دُعاءٌ إلى الإيمانِ، وحِرزٌ لهُم عن العُدوانِ؛ فإنَّهُ -هُنا- مِن إقامةِ الحُدودِ والجِهادِ**.

ولَم تَكُن القضيَّةُ في (أُحُدٍ)[١] كذلك؛ فلهذا كانَ **الصَّبْرُ أفضلَ**..».

هذا سياقُ كلامِهِ -تامًّا- رَحِمَهُ اللهُ-.

فماذا صَنَعَت (داعش!) -بتحريفِها، وتدليسِها، وتحريشِها!- ممَّا استغلَّهُ -بقُبْحٍ شديد!- **ذوو القُلوبِ المَريضةِ، وأصحابُ العَقائدِ الفاسِدَة** -تَسديدًا لِحِسَاباتٍ قَديمة[٢]!-:

○ **أوّلاً**: أَثْبَتُوا -فقط- ما هو -هُنا- باللَّون الغامِق كبير الخطّ!

○ **ثانيًا**: حَذَفُوا ما حَوْلَهُ مِن كلامٍ -ممّا هو قَبْلَهُ وبَعْدَهُ -ممَّا يُوضِّحُ مَقصودَهُ بجلاءٍ، ويُبيِّنُ مُرادَهُ منه -تامًّا-تمامًا-رَحِمَهُ اللهُ-!

---

(١) أي: في غَزْوَةِ أُحُدٍ -المَشهورةِ-.

فقد رَوَت كُتُبُ السِّيرةِ النَّبويَّةِ: أنَّ الكُفَّارَ -في غَزْوَةِ أُحُدٍ- شَوَّهُوا أجسادَ شُهداءِ المُسلِمين، ومَثَّلُوا بهم.

كما في «دلائل النُّبُوَّة» (٢/ ٢١٣) -للبيهقيِّ- وغيرِهِ-.

(٢) **كفِرْقَةِ الأحباشِ**؛ الّتي تُكفِّرُ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ -صَراحَةً-، وتُكَفِّرُ -كذلك- عَدَدًا ليسَ بالقليلِ مِن عُلماءِ المُسلِمين الّذين لا يُقِرُّونَها علىٰ عقائدِها وأفكارِها.

وانظُر ما سيأتِي (ص٢٣-٢٤) مِن قَوْلٍ لِشَيخِهم **عبدِ الله الحَبشي الهَرَرِيِّ** في تَجويزِهِ مسألةَ (التَّحريقِ) -نَفْسِها-!! فلِمَ هذا التَّناقُض البَشِعُ في التَّعامُل؟!

وفي (ص١١٧-١٤٣): مَزيدُ بَيانٍ في كَشْفِ حَقيقةِ (الأحباش)، وشيخِهِم!

○ **ثالثًا**: انْطَلَىٰ عليهِم -لِجَهْلِهِم!- وقد يكونُ استغلالًا خَبيثًا! رَخيصًا! دَنيئًا!- مُتعمَّدًا منهُم-: خطأٌ مَطبعيٌّ وَقَعَ في بَعْضِ المَطبوعاتِ الّتي نَقَلُوا عنها؛ فوَقَعَت كلمةُ (**التَّمثيلِ السَّائغِ**) -وهي الصَّوابُ- هُنا-: إلىٰ كلمة: (**التَّمثيل الشَّائع**) -مُحرَّفَةً- عندَهُم-!!!

و(**الشَّائع**)؛ أي: المشهورُ والمُنتشِرُ!!

وهي كلمةٌ لا معنىٰ لها -أَلْبَتَّةَ- في هذا السياق!

والصوابُ -كما تقدَّمَ-: (**السَّائغ**)[1]؛ أي: الجائزُ المقبولُ -شرعًا-، وهو ما يُريدُهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة؛ فالقِصاصُ بالفِعْلِ غيرِ السَّائغِ لا يُقْبَلُ دِينًا، ولا يَجُوزُ -شَرْعًا-.

كما قال العلّامةُ الفَقيهُ أبو بَكْرِ ابنُ العربيِّ المالكِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في بابِ (القِصاصِ)-: «يُستثنَىٰ مِن المُماثَلَةِ: ما كان فيه معصيةٌ؛ كالخَمْرِ، واللّواطِ، والتَّحريقِ...» -كما نَقَلَهُ الحافظُ ابنُ حَجَر في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (١٢/ ٢٠٠)-.

وهو ما أُرجِّحُهُ -فِقْهًا-، ويَنْشَرِحُ له قَلْبِي -فَتْوَىٰ-.

---

(١) وهو مُصطَلَحٌ عِلميٌّ مُتَداوَلٌ؛ يَستعمِلُهُ -كثيرًا- شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في مُؤلَّفَاتِهِ -جميعًا-؛ فانظُر: «اقتضاء الصِّراط المُستقيم» (٢/ ٩١): (التَّأويل السَّائغ)، و«الاستِقامة» (١/ ٢١): (الاجتهاد السَّائغ)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١/ ١٤): (التَّنازُع السَّائغ)، و(٣٣/ ١٤٤) -منه-: (التَّقليد السّائغ)... وهكذا.

... علىٰ اعتبارِ القِسمةِ الواقِعَةِ -الجامِعَةِ لهذهِ الأُمورِ-كُلِّها-بين: ما يَسُوغُ، و: ما لا يَسُوغُ.

ثُمَّ رأيتُ كَلِمَةً لِشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- قَريبةَ المعنَىٰ -جِدًّا- مِن كلمةِ الإمامِ ابنِ العَرَبِيِّ -هذه-؛ مَنْعًا للقِصَاصِ إذا كان بما هُو مُحَرَّمٌ بحقِّ الله -تعالىٰ-؛ فقد قالَ في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٠/ ٣٥٢):

«واللهُ قَد شَرَعَ القِصاصَ في النُّفوسِ والأموالِ والأَعراضِ -بحَسَبِ الإمكانِ-، فقال -تعالىٰ-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى﴾ [البقرة:١٧٨]... فإذا قَتَلَ الرَّجُلُ مَن يُكافِئُهُ -عَمْدًا عُدوانًا- كان عليه القَوَدُ[١]، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ به مِثلَ ما فَعَلَ، كما يقولُهُ أهلُ المَدينةِ ومَن وافَقَهُم -كالشَّافعيِّ وأحمد- في إحدىٰ الرِّوايتَين- بحَسَبِ الإمكان- **إذا لَم يَكُن تَحريمُهُ بحقِّ الله..**».

وقولُهُ ﷺ: «**لا يُعذِّبُ بالنَّارِ إلّا رَبُّ النَّار**»[٢]: ظاهِرٌ -جدًّا- في كونِ هذا النَّوعِ مِن العَذابِ (حقًّا لله) -تعالىٰ- صِرْفًا-؛ لا يُشاركُهُ فيه أحدٌ مِن الخَلْقِ، وأنَّ انتهاكَ هذا الحَقِّ مَمنوعٌ (مُحَرَّمٌ).

ومِن أَجْلِ ذا؛ قال الإمامُ الشَّوكانيُّ[٣] في «السَّيل الجَرَّار» (ص٩٥٣):

---

(١) يَعْنِي: القِصاص.

(٢) رَوَاهُ أبو داوُد (٦٧٣)، وأحمدُ (١٦٠٣٤)، والبيهقيُّ (٩/ ٧٢) عن حَمْزَةَ الأَسلميِّ -بِسَنَدٍ صحيحٍ-.

وفي البابِ عن عَدَدٍ مِن الصَّحابَةِ.

(٣) ولِقَتْلِهِم وقِتالِهِم -أيضًا- شُروطٌ، وضوابطُ، وقواعدُ.

فانظُر كِتابي «(داعِش!) التَّوحُّش والإجرام في ميزان السُّنَّةِ والإسلام» (ص٤٩- الطبعة الرابعة) -فهُو مُهِمٌّ-.

«قد أَمَرَ اللهُ بِقَتْلِ المُشركِين، ولَم يُعَيِّن لنا الصِّفَةَ الّتي يَكُونُ عليها، ولا أخذَ علينا أنْ لا نَفْعَلَ إلّا كذا دُونَ كذا!

فلا مانِعَ مِن قَتْلِهِم بكُلِّ سَبَبٍ للقَتْلِ؛ مِن رَمْيٍ، أو طَعْنٍ، أو تَغريقٍ، أو هَدْمٍ، أو دَفْعٍ مِن شاهِقٍ -أو نَحوِ ذلك-.

ولَم يَرِد المَنْعُ إلّا مِن التَّحريقِ...».

ثُمَّ أَوْرَدَ -رَحِمَهُ اللهُ- الحديثَ المَذكُورَ -سابِقًا-، ثُمّ قال:

«فهذا الحديثُ قد دلَّ علىٰ **مَنْع التَّحريق -علىٰ كُلِّ حالٍ-**؛ فإنّ النبيَّ ﷺ قال -بَعْدَ الأمرِ بإحراقِ رَجُلَيْنِ مُشْرِكَين قد بالَغا في الأَذىٰ لرسولِ الله ﷺ، واستحقَّا القَتْلَ-، ثُمّ عَلَّلَ ذلك بهذه العِلَّةِ الّتي تُفيدُ أنّه **لا يَجُوزُ التَّحريقُ بالنَّارِ لأحدٍ مِن عبادِ الله - سواءٌ كان مُشرِكًا أو غيرَ مُشرِكٍ -وإنْ بَلَغَ في العِصيانِ والتَّمرُّد علىٰ الله أيَّ مَبْلَغ-...»**.

وهذا هُو الحَقُّ الحَقيقُ بالقَبُولِ -لا غَيْرَ-.

ثُمَّ؛ إمْعانًا في كَشْفِ بَتْرِ (داعِش)، وتَحريفِها؛ أَزيدُ فأَقولُ:

○ **رابعًا**: ابن تيميَّةَ يَتكلَّمُ عن (المُثْلَةِ والتَّمثيلِ):

فخَلَطَ هؤلاءِ (الدَّواعِشُ!) بَيْنَ (المُثْلَةِ والتَّمثيلِ) -ممّا يَقَعُ التَّعامُلُ به مع الأموات-، و(التَّعذيب) -الّذي يَقَعُ التَّعامُلُ به مع الأحياءِ-!

○ **خامِسًا**: ابن تيميَّة يَتكَلَّمُ عن (القِصاصِ):

فخَلَطُوا -لِجَهْلِهِم- بَيْنَ جَوازِ (المُثْلَةِ والتَّمثيلِ) -قِصاصًا، ومُعاقَبَةً بالمِثْلِ-، ومَنْعِهِ شَرْعًا- ابتِداءً مِن غَيْرِ قِصاصٍ[١]-!!

○ **سادسًا**: ابن تيميَّةَ -في هذا السِّياقِ- لَم يتكلَّمْ عن (الحَرْق) -مُطْلَقًا-؛ فدَلَّسُوا مُلَبِّسِين! ولَبَّسُوا مُدَلِّسِين!!

○ **سابعًا**: خَلَطُوا -افْتِراءً علىٰ الله، وصالِحِي عِبادِه- بَيْنَ (الحَرْق) -الممنُوعِ كُلِّيًّا-، وبَيْنَ (المُثْلَةِ والتَّمثيلِ)- الجائزِ بضوابِطِه-!!

○ **ثامنًا**: ابن تيميَّة يَتكلَّم عن مُقابَلَةِ أفعالِ (الكُفَّارِ) بمِثْلِها:

فخَلَطُوا بَيْنَ ما يَجُوزُ في (الكُفَّار)، وما لا يجُوزُ في (المُسلِمين)!

○ **تاسعًا**: ابن تيميَّة لَم يتكلَّمْ عن (الأسير) -الَّذي له في الشَّرْعِ الحَكِيمِ أحكامُه الخاصَّة-:

فخَلَطُوا بَيْنَ حُكْمِ (الأسيرِ) -المَقدُورِ عليه-، وحُكْمِ (المُقاتِلِ) -غيرِ المَقدورِ عليه-!

○ **عاشرًا**: فَضْلًا عن أنَّ أحكام (القِصاصِ) لا يُمكِنُ أنْ تَتنَزَّلَ -فِقهًا- في

---

(١) مع التَّوكيدِ علىٰ أنَّ ذاك القِصاصَ المَزعُومَ (!) -في حالَةِ حَرْقِ الطَّيَّارِ الأُرْدُنِّيِّ- غيرُ مَوجودٍ -أَصْلًا-!

المُواجَهاتِ الحربيَّةِ والعسكريَّةِ -المُختلِطَةِ غيرِ المُميّزة-.

○ **حادي عَشَرَ**: كلام الإمام ابن تيميَّةَ -آخِرًا-: أنَّ (الصَّبْرَ أفضلُ)[١] -بعدم التَّمثيل -ولو قِصاصًا-؛ فضلًا عن التَّحريقِ الّذي لَم يَرِدْ له ذِكْرٌ في كلامِهِ -هذا -مُطلَقًا!-: ممَّا حَذَفَهُ هؤلاءِ الضالُّونَ! ولَم يَرْفَعُوا له رأسًا!!

○ **ثاني عَشَرَ**: وَقد قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوَىٰ» (٢٨/ ٣١٤) -مُحقِّقًا -بفِقْهٍ رشيد-:

«أمَّا (التَّمثيلُ) -في القَتْلِ-؛ فلا يَجُوزُ إلَّا علىٰ وَجْهِ القِصاصِ، وقد قالَ عِمرانُ بنُ حُصَين -رضيَ اللهُ عنهُما-: ما خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ خُطبةً إلّا: «**أمَرَنا بالصَّدَقَةِ، وقد نَهانَا عن المُثْلَةِ**»[٢].

حتّىٰ الكُفَّارُ؛ إذا قَتَلناهُم: فإنَّا لا نُمَثِّلُ بهم -بَعدَ القَتلِ-، ولا نَجْدَعُ آذانَهُم وأُنوفَهُم، ولا نَبْقُرُ بُطونَهم؛ إلّا إنْ يَكُونوا فَعَلُوا ذلك بِنا؛ فنَفْعَلَ بهِم مِثلَ ما فَعَلُوا.

---

(١) وهو مِمَّا ضَبَطَ به شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ كَلامَ الفُقهاء المُجيزِين للتَّحريقِ -قِصاصًا-، وزادَهُ عليهِم -بِحَيْثُ لا تَراهُ عندَ غيرِه.

فهو تأصيلٌ رَحيمٌ؛ لَمْ يُسبَقْ له -رَحِمَهُ اللهُ-.

(٢) رواهُ أحمد (٢٠٢٢٥)، وأبو داود (٢٦٦٧) عن سَمُرَة بن جُنْدُب.

وهو حديثٌ صحيحٌ، له شواهدُ.

والتَّركُ أفضلُ»(١).

قُلتُ:

فإذا كان شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- يُحرِّمُ مُجرَّدَ (المُثْلَةِ والتَّمثيلِ) في القَتْلِ -ولغيرِ المُسلمِ، وبَعْدَ مَوْتِهِ-؛ فكيف يُمكِنُ تَصوُّرُ تَجويزِهِ (!) ما هو أشدُّ مِن ذلك شَناعةً -وهو الحَرْقُ!- وفي المُسلِمِ، وهو حَيٌّ -ممّا يُحَرِّمُ فِعلَه حتّىٰ في الحيوان-؟!

○ **ثالثَ عَشَرَ**: فَقد سُئل شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوىٰ» (٣٢/ ٢٧٣) عن (النَّملِ يَدِبُّ في الطَّعام، فهل لهم حَرْقُ بُيوتِهِم بالنَّار، أم لا؟!):

فأجابَ:

«أمَّا النَّمْلُ؛ فيُدفَعُ ضَرَرُهُ **بغيرِ التَّحريقِ**».

... فمَن مَنَعَ حَرْقَ النَّمْلِ -المُؤذِي-؛ هل يُظَنُّ به -ولو في أدنَىٰ القليل- تَجويزُ حَرْقِ الإنسانِ -عُمومًا-، أو المُسلِم -خُصوصًا- ممَّن لَهُم كَرامَةٌ عِندَ رَبِّ العالَمِين -سُبحانَهُ في عُلاه-؟!

○ **رابعَ عَشَرَ**: قال الإمامُ ابنُ قُدامةَ في كتابِهِ «المُغنِي» (٩/ ٦) -في بيانِ كيفية قَتْلِ المُرتدِّ -حقيقةً-: «ويُقْتَلُ بالسَّيفِ؛ لأنَّهُ آلةُ القَتْلِ، ولا يُحْرَقُ بالنَّارِ».

---

(١) وقد نَبَّهْنَا -مِن قَبْلُ- حول هذه النُّقطة المُهِمَّة المُتميِّزة -جدًّا-.

.. فأيُّ ظُلْمٍ -بَعْدُ- أشدُّ مِن ظُلْمِ الَّذِين يَحكُمون بالباطِلِ علىٰ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِن خلالِ صنائعِ أعدائِهِ به، وافترائِهِم عليه؟!

وأيُّ ظُلْمٍ -بَعْدُ- أكبرُ مِن ظُلْمِ أولئكَ الّذين يَنسُبونَ إلىٰ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -ما لَم يَقُلْهُ- مُحرِّفِين مُزيِّفين-؟!

وأيُّ ظُلْمٍ -بَعْدُ- أعظمُ مِن ظُلْمِ الّذي يُشكِّكُون[1] بعِلْمِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وهَدْيِهِ؛ لِيَكُونُوا -شاؤوا أمْ أَبَوْا- أعوانًا للمُضِلِّين! وأبواقًا للضَّالِّين؟!

○ **خامِسَ عَشَرَ**: يَجِبُ التَّنبيهُ -أخيرًا- إلىٰ أنَّ القولَ الفِقْهِيَّ بجوازِ التَّحريقِ -قِصاصًا-: ليس هو قَوْلًا خاصًّا بشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة -أَلْبَتَّةَ-؛ مُذَكِّرًا - ومُؤكِّدًا- بأنَّ واقِعَةَ حَرْقِ الطَّيَّارِ الأُرْدُنِّيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- هي علىٰ غير هذا المعنَىٰ -تمامًا-!

فهذا القَوْلُ -في جَوازِ القِصاصِ -تَحْرِيقًا- هو -أيضًا- قولُ «**الشافعيَّة، وهو المَشهورُ عند المالكيَّة، وروايةٌ عند الحنابلة**» -كما في «جامع المسائل» (٤/ ٢٦٨) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-، و«الموسوعة الفقهيَّة الكويتيَّة» (٢/ ١١٩-١٢٠) -وغيرها كثيرٌ-.

وهو -أيضًا- قولُ الشَّيخِ (!) **عبد الله الحبشيّ الهرَريّ**[2]، مُؤسِّس (**فرقة**

---

(١) فضلاً عمَّن يَمنعُون!!

(٢) (**استِطراد**): مِن أخطرِ ما يُؤخَذُ علىٰ هذا الحَبَشِيِّ -ويُؤاخَذُ بهِ-مِن عقائدَ وأفكارٍ!-: ما ذَكَرَهُ في كِتابِهِ «صَريح البَيَان» (ص٢٤٥-٢٤٦) -عندَ شَرْحِهِ (!) الحديثَ النَّبويَّ الصَّحيحَ: «**لا تَسُبُّوا أَصحابِي**»... -قال- ما مُلَخَّصُهُ-:

=

=

«هو في طائفةٍ خاصَّةٍ مِن الصَّحابةِ... فيُعْلَمُ مِن هذا: أنَّهُ لَم يَكُن مُرادُ النَّبيِّ ﷺ بقولِهِ: «**أصحابِي**»: جَميعَ الصَّحابةِ.

وإنَّما مُرادُهُ: مَن كانَ مِثْلَ: عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ، وعَليّ -مِن السَّابِقين-، وهؤلاءِ لا يَدخُلُ فيهِم خالد بن الوَليد -الّذي سمَّاهُ النبيُّ ﷺ: (سَيف الله)، ولا مُعاوية بن أبي سُفيانَ...»!

إلىٰ أنْ قال:

«والحاصلُ: أنَّ الّذي يَظُنُّ أنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِن أفرادِ الصَّحابةِ تَقِيٌّ وَلِيٌّ كأنَّهُ ليسَ عندَهُ خَبَرٌ بأحوالِ مَن صَحِبَ رسولَ الله، وليس له إلمامٌ بالحديثِ؛ فلَو سَكَتَ عن ذلك كان خيرًا له، وقد قال اللهُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[الإسراء:٣٦].

وليسَ هذا مِن حُبِّ الصَّحابةِ الّذين أُمِرْنَا بحُبِّهم؛ لأنَّه ليسَ معنىٰ ذلك التَّسوِيَةَ بَيْنَهُم...»!!!

وانظُر كِتابَهُ «إظهار العَقيدة السُّنِّيَّة...» (ص٢٩٧-٢٩٨).

فأقولُ:

وكُلُّ ما سَبَقَ مِن هَذْرٍ: باطِلٌ مِن القَولِ وزُورٌ!

وأَكبَرُهُ تَدلِيسًا وتَلبِيسًا -وافتِراءً-: قَولُهُ -أَخيرًا-: «ليس معنىٰ ذلك التَّسوِيَةَ بَيْنَهُم»!!

فهل (عَدَمُ التَّسوِيَةِ) يُجَوِّزُ السَّبَّ -إذَن-؛ حتّىٰ يُثبِتَ استِثناءَ بعضِ الصَّحابةِ مِن عُمومِ النَّهْيِ عن السَّبِّ؟!

أمْ أنَّ (عَدَمَ التَّسوِيَةِ) -في هذا المقامِ- لا يَجُوزُ أنْ يُتجاوَزَ بهِ معنىٰ الفاضِل والأفضل والمَفضول- لا غير- كما هو الحَقُّ الحقيقُ بالقَبُولِ-؟!

وعلىٰ هذا الفَهْمِ الأَعْوَجِ -جِدًّا- يَجُوزُ (عند الحبشيِّ وأتباعِهِ) سَبُّ الصَّحابِيَّيْنِ الجَلِيلَين: خالِدِ بنِ الوَلِيد، ومُعاويةَ بنِ أَبِي سُفيان -رضي اللهُ عنهُما- وأمثالِهما مِن بَقِيَّةِ الصَّحابةِ-؛ لأنَّهُم غيرُ داخِلِينَ في النَّهْيِ النَّبويِّ عن السَّبِّ!!

فَلْتَهْنَأ الشِّيعةُ الشَّنيعةُ بهذا الفِكْرِ الهَدَّامِ -إذن-!!

=

الأحبـاش) -كمـا في كتابِـه «بغيـة الطالـب لمعرفـة العِلـم الـدِّينيِّ الواجـب» (٢/ ٣٠٧) -حيثُ قال:

«ومَن قتَلَ بالسَّيْفِ: لَم يُقتصَّ منهُ إلّا بالسَّيفِ.

وإنْ حَرَقَهُ، أو ... حتّىٰ ماتَ: فلِلْوَلِيِّ أنْ يَقْتَصَّ منهُ بهذه الأشياءِ...»!!!

=

لذلك؛ بَوَّبَ الإمامُ ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِه» (١/ ٩١) علىٰ حديث: «**لا تَسُبُّوا أصحابِي**»، بقولِهِ: (ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ علىٰ أنَّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ «**كُلَّهُم**» عُدُولٌ).

وقال الإمامُ ابنُ الصَّلاحِ في «معرِفَةِ أنواعِ عُلومِ الحديثِ» (ص٢٩٤): «للصَّحابةِ -بِأَسْرِهِم- خَصيصَةٌ، وهي: أنَّهُ لا يُسأَلُ عن عدالةِ أحدٍ مِنهُم، بل ذلك أَمْرٌ مَفروغٌ منه؛ لِكَوْنِهِم -علىٰ الإطلاقِ-مُعَدَّلِين بنُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ،وإجماعِ مَن يُعْتَدُّ به في الإجماعِ-مِن الأُمَّة-».

وقال الإمامُ ابنُ كَثيرٍ في «الباعِث الحَثيث» (٢/ ٤٩٨- بتحقيقِي): «والصَّحابةُ -**كُلُّهُم**- عُدُولٌ -عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ-؛ لِمَا أثنَىٰ اللهُ -تعالىٰ- عليهِم في كتابِهِ العَزيزِ، وبِما نَطَقَت بهِ السُّنَّةُ النَّبويَّةُ في المَدْحِ لَهُم -في جميعِ أخلاقِهِم وأفعالِهِم-، وما بَذَلُوهُ مِن الأموالِ والأرواحِ بَيْنَ يَدَي رسولِ الله ﷺ؛ رَغبةً فيما عندَ اللهِ -تعالىٰ- مِن الثَّوابِ الجَزيل، والجَزاءِ الجَميل».

وقال العلّامةُ عليٌّ القارِي في «مِرقاةِ المَفاتيح» (٩/ ٣٨٧٥): «والصَّحابةُ (**كُلُّهُم**) عُدولٌ -مُطْلَقًا-؛ لِظواهِرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ؛ وإجماعِ مَن يُعْتَدُّ به».

وقال العلّامةُ السَّفَّارِينيُّ في «لوامع الأنوار البهيَّة» (٢/ ٣٧٧): «فمُعْتَمَدُ القولِ -عندَ (أهلِ السُّنَّةِ)-: أنَّ الصَّحابةَ -رِضوانُ الله عليهِم-**كُلَّهُم**- عُدولٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ، وإجماعِ أهلِ الحَقِّ المُعتبَرِين».

قُلتُ:

فمَن لَم يَكُن مِن (أهلِ السُّنَّةِ المُعتبَرِين) -وإنْ تَسَتَّرَ بها (!)-؛ فما لَهُ ولَهُم-رضيَ اللهُ عنهُم-! وقد ناصَبَهُم العِداءَ الباطِلَ -ولو- في الباطِنِ-؟!

مع التَّوكيدِ -مِن قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ- علىٰ أنَّ ابنَ تيميَّةَ يَزيدُ علىٰ مَنصوصِ الفُقهاءِ -مِن جَوازِ التَّحريقِ -قِصاصًا- بما يَضبِطُ المسألةَ -جدًّا-؛ مُصرِّحًا بأنَّ: «**التَّركَ أفضل**».

... فهلَّا اتَّخذَ المُتربِّصُون -أُولئكَ- هؤلاءِ الأئمَّةَ والفُقهاءَ أعداءً -ولا يستطِيعُون!-؛ كما اتَّخَذُوا شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ -بالباطِلِ- عَدُوًّا!!



سِرُّ استدلالِ (داعِش!)
بِكلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة!!
وكشفُ ما وراءَهُ!!

هذا هو سِرُّ استِدلال (داعش!)
بكلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة -مُحرَّفًا، مَبتُورًا-!!
... تَنفِيرًا عن منهجِهِ العَدْلِ الأمين؛ لأنَّهُ حَرَّمَ الخُروجَ على حُكَّامِ المُسلِمين

.. والّذي هو بابُ الفِكْرِ الثَّوْرِيِّ-المَزعُومِ (جِهادًا)!-،وأهمُّ أسبابِهِ!

ومنهُ يستمدُّ الثَّوريُّون وُجودَهُم، وأفكارَهُم، وخُزَعْبِلاتِهِم الفِكريَّةَ المُنحرِفَةَ!

وعليهِ بَنَوْا دَوْلَتَهُم المُدَّعاةِ! وأكاذيبَهم المُفتراة!!!

فالأمرُ كما قالَ معالِي الشَّيخِ العلّامةِ صالِحِ بنِ عبدِ العزيز آل الشيخ -وزير الشؤون الإسلامية في (المملكة العربية السعودية)-:

«كُلُّ الانْحِرافاتِ المَوجُودَةِ -الواقِعَةِ -اليومَ-: تَرَاهَا بسببِ (الحُكْمِ بِغيرِ ما أنزلَ اللهُ)...كُلُّ الانحرافاتِ الموجودَةِ -الواقعة اليومَ-.. والجَماعاتِ الإسلاميَّةِ.. و(جماعة الجِهاد).. و(جماعة التَّكفير).. وجماعاتٍ أُخَر، و..التَّفجيرات.. وتكفيرِ الدُّوَل.. -كُلُّها- لأجلِ (الحُكْمِ)..»[1].

(١) انظُر كِتابي «الحُجَّة القائمة في نُصرة (اللَّجْنَة الدَّائمة)» (ص٣)، ومُناقَشَةَ رِسالةِ «تقريرات أئمَّة الدَّعوة في مسائل الإيمان» (ص٣١) -للدُّكتور ناصر السلامة-.

والأدلَّة علىٰ ذلك:

□ أوَّلًا:

قال الدُّكتور **هايل عبد الحفيظ داود** -وزير الأوقافِ الأُردُنِّيّ -الحالي- حفظهُ اللهُ- في بَحْثِهِ العلميِّ -المنشورِ علىٰ (شبكة الإنترنت)- «الحياة السِّياسيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصادِيَّة، والفِكريَّة: في عصرِ ابنِ تيميَّة -وأثرُها في فِقهِه» -ضمنَ مُؤتمَرِ (وسطيَّة ابن تيميَّة)[1] -الآتي ذِكْرُهُ -قَريبًا-:

١- نتيجةَ مُشاهدَةِ ابنِ تيميَّةَ لِأَثَرِ الخِلافاتِ السِّياسيَّةِ في فِرَقِ المُسلِمين، وكَثْرَةِ النِّزاعاتِ المُسلَّحَةِ بينهُم: **كان مذهبُهُ وُجوبَ الطَّاعةِ للسُّلطانِ، وحُرْمَةَ الخُروجِ عليه -وإنْ كان ظالِمًا-؛ لأنَّ الشرَّ المُترتِّب علىٰ ذلك أكثرُ مِن الخَيْرِ!**

وكان يُردِّدُ -دائمًا- القولَ المشهورَ لِبعضِ العُلماءِ: لو كان لَنا دَعوةٌ مُجابَةٌ لَدَعَوْنَا بها للسُّلطان -بَرًّا كان أو فاجِرًا-...

٢- وكانتْ له المَواقِفُ المَشهودَةُ في الدِّفاعِ عن الدَّولةِ.

ومِن ذلك: أنَّهُ -بَعدَ انتصارِ التَّتارِ في معركةِ (وادي الخزندار) فرَّ والِي دِمشقَ إلىٰ مِصرَ، فاجْتَمَعَ ابنُ تيميَّةَ بأعيانِ دِمشقَ، واتَّفقَ معهُم لمُقابَلَةِ السُّلطان قازان،

(١) بتاريخ: (١٦/ ٤/ ٢٠١١) - وما هُنا مُقْتَطَفَاتٌ مِنهُ -.

والتَّفاوُضِ معهُ لِحَقْنِ دِماءِ النَّاس[1]؛ حيث كان علىٰ مَشارِفِ دِمَشْقَ.

فلمَّا وَصَلُوا إلىٰ قازانَ أَخَذَ ابنُ تَيْمِيَّةَ يَعِظُهُ ويُغْلِظُ عليه في القَوْلِ، والسُّلطانُ -مع ذلكَ- مُصْغٍ لِمَا يَقولُ.

وممَّا قالَهُ لهُ: «إنَّكَ تَزْعُمُ أنَّكَ مُسلِمٌ! ومَعَكَ قاضٍ وإمامٌ وشيخٌ ومُؤذِّنُون! فغَزَوْتَنَا! وأبُوكَ وجَدُّكَ كانَا كافِرَيْنِ! وما عَمِلَا الّذي عَمِلْتَ! عاهَدَا فوفَّيَا، وأنتَ عاهدتَ فَغَدَرْتَ، وقُلْتَ فما وَفَّيْتَ...».

٣- وفي كتابه «مِنهاج السُّنَّة» يُحرِّمُ الخُروجَ علىٰ الحاكِمِ -ولو كان ظالِمًا- لأنَّه -كما يَقولُ-: «مَفْسَدَتُهُ أكثرُ مِن مَصلحتِهِ[2]، وقَلَّ مَن خَرَجَ علىٰ إمامٍ ذِي سُلطانٍ إلَّا كان ما تَوَلَّدَ علىٰ فِعْلِهِ مِن الشَّرِّ أعظمَ ممّا تَوَلَّدَ مِن الخَيْرِ؛ كالّذين خَرَجُوا علىٰ يَزيدَ في المدينةِ، وكابنِ الأشعَثِ: الّذي خَرَجَ علىٰ عبدِ الملكِ في العِراقِ، وكأبي مُسلمٍ الخُراسانِي: الّذي خَرَجَ في العِراقِ.

وغايةُ هؤلاء: إمّا أنْ يُغْلَبُوا أو يَغْلِبُوا، ثُمَّ يَزولُ مُلْكُهُم[3]! فلا يَكُونَ لهم عاقبةٌ؛ فإنَّ أهلَ الحَرَّةِ وابنَ الأشعَثِ -وغيرَهم- هُزِمُوا؛ فلا أقامُوا دِينًا ولا أَبْقَوْا دُنيا!!

---

(١) قارِن بَيْنَ حِياطَتِه -رَحِمَهُ اللهُ- لأحوالِ الدَّولةِ وأبنائِها، وبَيْنَ مَن يَسْعَون جاهِدِين لِهَدِّها، وتَقويضِ أركانِها!

(٢) إنْ كانَ ثَمَّةَ مَصلحةٌ -أصلًا-!!

(٣) وهو مِصداقُ قَولِ النَّبيِّ ﷺ -في الخَوارجِ-: «.. **كُلَّما خَرَجَ قَرْنٌ: قُطِعَ...**» -أكثر مِن عِشرينَ مَرَّةً-: رواهُ ابنُ ماجَه (١٧٤)، وأحمد (٥٥٦٢) - بِسَنَدٍ صَحيحٍ - عن ابنِ عُمَرَ.

واللهُ -تعالىٰ- لا يأمُرُ بأمرٍ لا يَحصُلُ به صلاحُ الدِّين ولا صَلاحُ الدُّنيا -وإنْ كان فاعلُ ذلك مِن أولياءِ الله المُتَّقِين-؛ فليسُوا أفضلَ مِن عليٍّ وعائشةَ وطلحةَ والزُّبَيْرِ -وغيرهم-، ومع هذا لَم يُحْمَدُوا [علىٰ] ما فَعَلُوهُ مِن القِتالِ، وهُم أعظمُ قَدْرًا عند الله، وأحسنُ نِيَّةً مِن غيرِهِم».

٤- وقال في «منهاج السُّنَّة»: «وكان أفاضلُ المُسلمِينَ يَنْهَوْنَ عن الخُروجِ والقِتالِ في الفِتْنَةِ -كما كان عبدُ اللهِ بنُ عُمَر وسَعيدُ بنُ المُسَيَّب يَنْهَوْنَ -عامَ الحَرَّةِ- عن الخُروجِ علىٰ يَزيدَ.

وكما كان الحسنُ البصريُّ ومُجاهِدٌ -وغيرُهما- يَنْهَوْنَ عنِ الخُروجِ -في فِتْنَةِ ابنِ الأشعَثِ-.

ولهذا؛ استقرَّ أَمْرُ أهلِ السُّنَّةِ علىٰ تَرْكِ القِتالِ في الفِتْنَةِ، ويأمُرونَ بالصَّبْرِ علىٰ الجَوْرِ.

ولهذا؛ لمَّا أرادَ الحُسَيْنُ -رضيَ اللهُ عنهُ- أنْ يَخْرُجَ إلىٰ أهلِ العِراقِ: أشارَ عليه ابنُ عُمَرَ وابنُ عبَّاس أنْ لا يَخرُجَ؛ فتبيَّنَ أنَّ الأمرَ علىٰ ما قالَهُ أُولئكَ، ولَم يَكُن في الخُروجِ لا مَصلحةُ دِينٍ، ولا مَصلحةُ دُنيا.

بل تمكَّنَ أُولئكَ الظَّلَمَةُ الطُّغاةُ مِن سِبْطِ رَسولِ الله ﷺ؛ حتّىٰ قَتَلُوهُ مَظلُومًا شَهيدًا، وكان في خُروجِهِ وقَتْلِهِ مِن الفَسادِ ما لَمْ يَكُن حَصَلَ لَو قَعَدَ في بَلَدِهِ؛ فإنَّ ما قَصَدَهُ مِن تحصيلِ الخَيْرِ ودَفْعِ الشَّرِّ: لَم يَحصُلْ منهُ شيءٌ، بل زادَ الشرُّ بخُروجِهِ وقَتْلِه، وصارَ ذلك سَبَبًا لِشَرٍّ عظيمٍ.

وكانَ قَتْلُ الحُسَيْنِ ممَّا أَوْجَبَ الفِتَنَ.

وهذا يُبَيِّنُ حِكْمَةَ ما أَمَرَ به النبيُّ ﷺ مِن الصَّبْرِ علىٰ جَوْرِ الأئمَّةِ، وتَرْكِ قِتالِهِم، والخُروجِ عليهِم، وأنَّهُ أصلحُ الأُمورِ للعِبادِ في المَعاشِ والمَعادِ، وأنَّ مَن خالَفَ ذلك -مُتعمِّدًا أو مُخطِئًا- لَم يَحْصُل بفِعْلِهِ صَلاحٌ؛ بل فَسادٌ.

ولهذا؛ أثنَىٰ النبيُّ ﷺ علىٰ الحَسَنِ بقولِهِ: «**إنَّ ابْنِي هذا سيِّدٌ، وسَيُصلِحُ اللهُ به بَيْنَ فِئتَيْن عظيمتَيْن مِن المُسلِمين**»[1].

ولَم يُثْنِ علىٰ أحدٍ لا بِقِتالٍ في فِتنةٍ، ولا بِخُروجٍ علىٰ الأئمَّة، ولا نَزْعِ يدٍ مِن طاعةٍ، ولا مُفارَقَةٍ للجماعةِ.

وهذا يُبَيِّنُ أنَّ ما فَعَلَهُ الحَسَنُ -مِن ذلك- كان مِن أعظمِ فضائلِهِ ومَناقِبِهِ، الّتي أَثْنَىٰ بها عليه النبيُّ ﷺ.

ولو كان القتالُ واجبًا -أو مُستَحبًّا- لَم يُثْنِ النبيُّ ﷺ علىٰ أحدٍ بتَرْكِ واجبٍ أو مُستحَبٍّ».

٥- وقال: «إنَّ مَذهبَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: أنَّ الحاكِمَ-ولو كان ظالِمًا-؛ فتُصَلَّىٰ خَلْفَهُ الجُمعةُ والعيدانِ -وغيرُهما مِن الصَّلواتِ الّتي يُقيمُونَها-...».

٦- ويَقولُ -أيضًا-: «إذا لَم يُزَلِ المُنكَرُ إلَّا بما هُو أَنكَرُ مِنهُ: صارَ إزالتُهُ -علىٰ هذا الوَجْهِ- مُنكَرًا، وإذا لَم يَحصُلِ المَعروفُ إلَّا بمُنكَرٍ مَفسدتُهُ أعظمُ

---

(١) رَواهُ البُخاريُّ (٢٧٠٤) عن أبي بَكْرَةَ.

مِن مَصلحةِ ذلك المَعروف: كان تحصيلُ ذلك المعروفِ -علىٰ هـذا الوَجْـهِ- مُنكَرًا».

٧- ويَقولُ: «**إنَّ الفسادَ النَّاشِئَ مِن القِتالِ في الفِتْنَةِ أعظمُ مِن فسادِ ظُلْمِ وُلاةِ الأَمْرِ؛ فلا يُزالُ أخَفُّ الفَسادَيْنِ بأعظمِهِمَا**».

❐ **ثانيًا:**

قال الشيخُ **محمدٌ أبُوزُهرةَ** في كتابِهِ «ابن تيميَّةَ؛ حياتُهُ وعَصرُهُ، آراؤُهُ وفِقْهُهُ»[1] (ص٣٤٠-٣٤٩) -تحت عُنوان (الإمامة العُظمىٰ)-:

١- يَرَىٰ ابنُ تيميَّةَ طاعةَ وَلِيِّ الأمرِ في غيرِ معصيةٍ، وأنَّ هذه الطَّاعةَ واجبةٌ ما دامَت في غيرِ مَعصيةٍ، ولا طاعةَ في معصيةٍ -مُطلَقًا-.

ولكنْ؛ هل تَجُوزُ الثَّورةُ علىٰ الظَّالِمِ، أو مَن يُكْرِهُ النَّاسَ علىٰ الطَّاعةِ في المَعاصِي؟

يُقَرِّرُ ابنُ تيميَّةَ أنَّهُ لا يُطِيعُ المُؤمنُ -مُطلَقًا- في معصيةٍ، وأنَّ ذلك جِهادٌ.

ولذلك لَم يُطِع عندَما أَمَرُوهُ بالامتِناعِ عن الفتوَىٰ في الطَّلاقِ! أو زيارةِ القُبورِ! أو غيرها ممَّا رأَىٰ أنَّ الامتِناعَ فيه معصيةٌ.

ولكنَّهُ لَم يُسَوِّغِ الثَّورةَ والانتِفاضَ، بلْ أَمَرَ بالاحتِمالِ مع الصَّبْرِ؛

---

(١) وهو كتابٌ حافلٌ كبيرٌ؛ يَقَعُ في أكثر مِن (٥٠٠) صفحة.

لأَنَّهُ يَرَىٰ الثَّورةَ والفِتَنَ انتِفاضًا وفَوْضَىٰ وهَدْمًا، والفوضَىٰ يَقَعُ فيها مَظالِمُ كثيرةٌ، والحُكْمُ علىٰ صُورةٍ مِن صُوَرِهِ خيرٌ مِن الفوضَىٰ علىٰ أحسنِ صُورةٍ مِن صُورِها، ولا عَدْلَ مع الفوضَىٰ -وقد يَكُونُ خيرٌ في حُكْمِ الفاسِقِينَ-.

ولأنَّ الاستقراءَ التَّاريخيَّ لَمْ نَجِدْ فيه فِتنةً أقامَت عَدْلًا، وخَفَضَت ظُلْمًا؛ بل إنَّها تفتحُ البابَ لِدُعاةِ البَغْيِ والعُدوانِ والفَسادِ، وأنَّ التَّغييرَ يَكُونُ بالإرشادِ، والمَوعظَةِ الحَسَنَةِ، وكَلِمَةِ الحَقِّ: تُقالُ للحُكَّامِ[1] الظَّالِمين -مهما يَكُن ما يترتَّبُ عليها مِن قَتْلٍ أو سَجْنٍ-.

٢- ويرَىٰ ابنُ تيميَّةَ -كما قال النبيُّ ﷺ: «**أفضلُ الجِهادِ كَلِمَةُ حقٍّ لِسُلطانٍ[1] جائرٍ**»[2]-؛ فهو يُوجِبُ علىٰ العُلماءِ أنْ يُجابِهُوا الحُكَّامَ الظَّالِمين بكلماتِ الحَقِّ والعَدْلِ والإرشادِ.

ويَرَىٰ أنَّ ذلك أخَصُّ أعمالِهِم وأَلْزَمُها، ولكنْ: لا يُسَوِّغُ الفِتْنَةَ أو الدَّعوةَ إليها؛ لأنَّ التَّاريخَ أثبتَ أنَّها لا تُقيمُ حَقًّا -قَطُّ-.

---

(١) عِندَهُم -إنْ تَيَسَّرَ-ذلك-.

لا (فِيهم)، أو (عنهُم) -بعيدًا منهُم-؛ ممّا يُثَوِّرُ ويُفْسِدُ!

(٢) رَواهُ أحمدُ (١٨٨٢٨)، والنَّسائيُّ (٧٧٨٦)، والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٧٥٨٢) عن طارق بنِ شهاب -بسندٍ صحيحٍ- بلفظ: «... **عند**..».

٣- هـذا نَظَـرُ ابـنِ تيميَّـةَ إلـىٰ الحُكْـمِ والحُكَّـامِ، يَـرَىٰ أنَّ الحُكْـمَ المَلَكِيَّ تَجِبُ طاعتُهُ ما دامَ قد جَمَعَ شَمْلَ المُسلِمِين؛ كالحُكْمِ بالخِلافةِ النبويَّةِ الّذي لَم يستمرَّ في التَّاريخِ إلَّا ثلاثينَ سَنَةً! ثُمَّ صارَ بعدَها مُلْكًا[1]؛ كما أخبرَ النبيُّ ﷺ، وأنَّهُم ما دامُوا قائمِينَ بالصَّلاةِ وشعائرِ الإسلامِ وحِمايةِ الدَّولةِ الإسلاميَّةِ: تَجِبُ طاعتُهُم في غَيرِ المَعاصي؛ أمَّا المعاصي: فتُستنكَرُ عليهم، ولكنْ: لا يَسُوغُ الخُروجُ عليهِم وقتالُهم.

ومِن أجلِ هذا كان يُقدِّمُ الطَّاعةَ لِسلاطينِ المَمَالِيكِ -كما رأينَا في تاريخِ حياتِهِ-، وبذلك الْتَقَىٰ عَمَلُهُ مع رأيِهِ.

❑ **ثالثًا:**

قال الدُّكتورُ **بسَّام عطيَّة** في أُطرُوحتِهِ العِلميَّة: «الفِكْر السِّياسيّ عندَ ابنِ تيميَّةَ» (ص٢٨٢) -المُقدَّمةِ إلىٰ (الجامعة الإسلاميَّة العالميَّة)-في ماليزيا-:

«**أكَّدَ ابنُ تيميَّةَ في كُتُبِهِ -وبعباراتٍ مُختلِفَةٍ- علىٰ أنَّ مَن تتبَّعَ التّاريخَ الإسلاميَّ يَجِدْ في مُحاوَلاتِ الخُروجِ المُسلَّحِ مَفاسِدَ أَعظَمَ مِن عَدَمِ الخُروجِ، وبَقاءِ الحاكِمِ الظّالِمِ أو الفاسِقِ**[2]؛ إذْ يَقولُ: «ولعلَّهُ لا

---

(١) انظُر: «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» رقم (٥) -لشيخِنا الإمامِ الألبانِيِّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(٢) ونتائجُ ما عُرِفَ في هذه السَّنواتِ بِـ(**الرَّبيع العربيِّ!**) -مِن دَمَار، وخَراب دِيار!- أكبَرُ دليلٍ علىٰ صِحَّةِ مَنْهَجِ شيخِ الإسلامِ -الفِقْهِيِّ، والاعتِقادِيِّ، والسِّياسيِّ-.
ولكنْ؛ أينَ المُنصِفُون والمُعتبِرُون؟! (عَلِي).

يَكادُ يُعْرَفُ طائفةٌ خَرَجَت علىٰ ذِي سُلطانٍ إلّا وكان في خُروجِها مِن الفَسادِ أعظمَ مِن الفسادِ الّذي أَزالَتْهُ».

وقد اتَّهَمَ رأيَ القائِلِينَ بالخُروجِ بأنَّهُ: «رأيٌ فاسِدٌ؛ فإنَّ مَفْسَدَتَهُ أعظمُ مِن مَصلحتِهِ، وقَلَّ مَن خَرَجَ علىٰ إمامٍ ذِي سُلطان إلّا كان ما تَوَلَّدَ علىٰ فِعْلِهِ مِن الشَّرِّ أعظمُ ممَّا تَوَلَّدَ مِن الخَيْرِ؛ كالّذينَ خَرَجُوا علىٰ يَزِيدَ بالمَدينةِ».

ونَجِدُه يتمسَّكُ بالأَثَرِ القائلِ: «يومٌ مِن إمامٍ جائرٍ خيرٌ مِن ستِّينَ سنةً بغيرِ إمام».

ويُنَزِّلُهُ علىٰ الخارِجِينَ علىٰ الحاكِمِ -رغم أنَّ هذا الأثرَ يتحدَّثُ عن فَقْدِ الإمامِ بالكُلِّيَّةِ، وشُيوعِ الفَوْضَىٰ-[1].

ومِن خِلالِ اسْتِقراءِ ابنِ تيميَّةَ للتَّارِيخِ الإسلاميِّ، ونَتائجِهِ: يستخدمُ القاعدةَ الفقهيَّةَ: «دَرْء المَفاسِد أَوْلَىٰ مِن جَلْبِ المَصالِح»، وقاعدة: «يُرتكَبُ أدنىٰ الضَّرَرَيْن لِدَفْعِ أعظمِهِما»، وهذا ما يُسمَّىٰ: بـ (فِقْهِ المُوازَنَة)».

قُلْتُ:

نَعَم؛ **هذا هو السِّرُّ**؛ إنَّهُ المسألةُ الكُبرَىٰ في هذا الزَّمانِ -**تَكْفِيرُ الحُكَّامِ، والخُروجُ المُسلَّحُ عليهِم**-، والّتي نَشَأَت علىٰ أنقاضِها (داعش!)، ومِن قَبْلِها (تنظيمُ القاعدة)، ومِن قَبلِها (جماعةُ الإخوانِ المُسلِمين)، و(حِزب

(١) وهل هذا إلّا أَثَرٌ مِن آثارِ الخُروجِ علىٰ الحُكَّامِ!! (عَلِي).

التَّحرير) - وغير هذا وذاك مِن الجماعاتِ الحِزبيَّةِ السِّياسيَّةِ القائمةِ علىٰ هذه الفِكرةِ الباطِلَةِ المُنكَرَةِ - ممّا انشقَّ عنها! أو خَرَجَ مِنها-!!

ويُعَبِّرُ عن مجموعِ ما سَبَقَ -كُلِّه- شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -نَفْسُهُ- رَحِمَهُ اللهُ- قائلًا -كما في كتابِهِ «منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٦/ ١١٢) -أثناءَ نَقْضِه منهجَ الخَوارجِ، وأفكارَهم-:

«لا رَأْيَ أعظمُ ذَمًّا مِن رأيٍ أُريقَ به دَمُ أُلوفٍ مُؤلَّفَةٍ مِن المُسلِمِينَ، ولَم يَحصُلْ بقَتْلِهِم مَصلحةٌ للمُسلِمِين؛ لا في دِينِهم ولا في دُنياهُم، بل نَقَصَ الخيرُ عمَّا كان، وزادَ الشَّرُّ علىٰ ما كان».

... وكأنَّهُ -رَحِمَهُ اللهُ- يتكلَّمُ عن (داعِش!)، وآثار صراعاتِها الهَوْجاء! ومُغامَراتِها الحَمْقاء!!

فلا أقامُوا دُنيا!! ولا نَصَرُوا دينًا!!!

وعليه؛ فلمّا كان شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -بِناءً علىٰ ما تقدَّم-:

- أقوىٰ مَن رَدَّ علىٰ الخَوارجِ أفكارَهُم الباطِلَةَ.

- وأوضحَ مَن مَنَعَ الخُروجَ علىٰ الحاكِمِ الظّالِمِ -دُونَ طاعتِهِ في معصيةِ الله-:

رأَىٰ هؤلاءِ (الدَّواعش!) أنَّ خَيْرَ وَسيلةٍ لِكَبْتِ فِكْرِهِ، ونَقْضِ رأيِهِ؛ هي: تَشكيكُ عُمومِ النّاسِ به! وبِمُؤلَّفاتِه! وإظهارُهُ بِصورةِ العَدُوِّ لهُم!!

ولكنَّهُ -حقيقةً- العَدُوُّ لأعدائِهِم-؛ أي: (داعِش!) ومَن لَفَّ لَفَّهُم!-!

ومِن هُنا انْطَلَقُوا! وعن هذا الخُبْثِ صَدَرُوا!!

ويَكْفِي شيخَ الإسلامِ -رَحِمَهُ اللهُ- في تَقرِيرِ الحَقِّ في هذه المسائلِ العِظامِ- قَوْلُهُ:

«التَّكفيرُ حُكْمٌ شَرعيٌّ يَرجِعُ إلىٰ إباحَةِ المالِ، وسَفْكِ الدِّماءِ، والحُكْمِ بالخُلودِ في النَّارِ.

فمَأخَذُهُ كَمَأْخَذِ سائرِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ؛ فتارةً يُدْرَكُ بيَقِينٍ، وتارَةً يُدرَكُ بظَنٍّ غالِبٍ، وتارَةً يُتَرَدَّدُ فيهِ.

ومَهْمَا حَصَلَ تَرَدُّدٌ؛ فالتَّوَقُّفُ عنِ التَّكفيرِ أَوْلَىٰ.

والمُبادَرَةُ إلىٰ التَّكفيرِ إنَّما تَغْلِبُ علىٰ طِباعِ مَن يَغْلِبُ عليهِمُ الجَهْلُ» -كما في كتابِهِ «بُغية المُرتاد» (ص٣٤٥)-.

وانظُر -بالمُقابِلِ- ما جاءَ في «شرح المَقاصِد» (٢/ ٢٧٢) -للتَّفتازانِي **الأشعَرِي**-:

«وإذا جارَ والِي الوَقْتِ، وظَهَرَ ظُلْمُهُ وغَشْمُه، ولَم يَنزجِرْ -حينَ زُجر عن سُوءِ صَنِيعِهِ بالقَوْلِ-: فلأهلِ الحَلِّ والعَقْدِ التَّواطُؤُ علىٰ خَلْعِه، **ولو بشَهْرِ الأسلحةِ، ونَصْبِ الحُروبِ**»!!

... هكذا!!!

تنبيهٌ: «المقاصدُ»، و«شرحُه» -هذا- مِن أهمِّ(!) الكُتُبِ المُعتمدَةِ عند الأشاعِرَةِ!

وهو لا يَزالُ يُدَرَّسُ في (الأزهَرِ) مُنذُ مِئاتِ السِّنين[1]!!



(١) وانظُر كتابي «(داعش!) التوحُّش والإجرام..» (ص١٧٧ -الطَّبعة الرَّابعة).

مَوْقِفُ
(المملكة الأُرْدُنِّيَّة الهاشميَّة)
بِبَعْضِ مَسؤُولِيها، وعُلَمائِها الشَّرعيِّين
مِنْ شيخ الإسلام ابنِ تيميَّةَ
-رحمهُ اللهُ تعالى-

□ أوَّلُهم:

-١-

سُمُوُّ الأميرِ غازي بن محمد بن طلال الهاشمي
- حفظهُ اللهُ ورعاهُ -

□ نَقَلَ -مُقِرًّا مُوافِقًا- في كتابِهِ «الحُبّ في القُرآنِ الكريم» -وهو رسالتُه للدُّكتوراه في (جامعة الأزهر - مصر)، بإشراف الدُّكتور أحمد الطيِّب -شيخ الجامع الأزهر) - عن كتابَيْن لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- كما في (ص٤٠٠) مِن مَراجعِهِ الّتي وَصَفَها -وَفَّقَهُ المَوْلَىٰ -سُبحانه- بِـ: (صفوة المَراجِع الّتي قَرَأْتُها، أو استعملتُها في هذه الرِّسالةِ)-.

وهُما:

١- كتاب «النُّبُوَّات».

٢- كتاب «التُّحفة العِراقيَّة».

٣- ونَقَلَ عنهُ (ص٤٦٤) -بواسطة العَلامة المُحدِّث العجلوني-.

□ وكذلك: ما وَرَدَ في «الرِّسالة المَفتوحة إلىٰ أبي بَكْرٍ البَغداديِّ» -والّتي كانَ مِن المُوقِّعين عليها سُمُوُّهُ -زادَهُ اللهُ مِن فَضْلِهِ-؛ فقد تَمَّ النَّقلُ عنهُ -بإيجابيَّةٍ علميَّةٍ- تصحيحًا لِأفكارِ الغُلُوِّ والتطرُّف-؛ في سِتَّةِ مَواطِنَ: (ص٤ -مرتين-، و١٠ و١٣ و١٥ -مرتين-)...

... فجزاهُ اللهُ خيرًا، ووَفَّقَهُ في الدَّارَيْن.

- ٢ -

سماحة الشَّيخ عبد الحميد السّائح
- وزير الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة - الأسبق -
في (المملكة الأردنية الهاشمية)
المتوفّى سنة (٢٠٠١) -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-

□ قال سماحةُ الشَّيخ **عبدِ الحميد السَّائح** -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في كتابِهِ «عقيدة المُسلم، وما يتَّصلُ بها»[١] (ص٤٦)، تحت عُنوان (شيخ الإسلام ابن تيميَّة)[٢]-:

«ظَهَرَ في القَرْنِ الثَّامِنِ الهِجريِّ: **المُجدِّدُ شيخُ الإسلامِ أحمدُ تقيُّ الدِّين ابنُ تيميَّةَ** (٦٦١-٧٢٨هـ)، وقد جَمَعَ بَيْنَ العُلومِ العقليَّةِ والنَّقليَّةِ، وقُوَّةِ الحُجَّة؛ فنَصَرَ مذهبَ السَّلَفِ[٣] علىٰ [الفِرَقِ] الكلاميَّةِ -كُلِّها-، وتابعَهُ

---

(١) وقد طُبِعَ في مطابع (وِزارةِ الأوقافِ والشُّؤونِ الإسلاميَّةِ) -الأُرْدُنِّيَّة- سنة (١٩٨٣م)-.
وفيه تقاريظُ كُلٍّ مِن الدُّكتور **عبد السَّلام العَبَّادي** -وزير الأوقاف الأسبق- أيضًا-، والشَّيخ **عزّ الدِّين الخطيب التَّميمي** -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قاضي قُضاة (المملكة الأردُنِّيَّة الهاشميَّة) -السّابق-.
وانظُر ما سيأتِي (ص٥٩).

(٢) ووَصَفَهُ بهذا الوَصْفِ -نَفْسِه- في مَواضِعَ عِدَّةٍ مِن كتابِهِ؛ منها: (ص٢٣، ٦١، ١٨٨، ٢٠٩، ٢١٨) -ناقِلًا عن عددٍ مِن كُتُبِه ومُؤلَّفاتِه-.

(٣) «**السَّلَف**: مَن كانُوا قَبْلَ القَرْنِ الثَّالث الهِجري، ومَن سارَ علىٰ طريقِهِم في الْتِزامِ =

في ذلك تِلميذُه الأكبَرُ العلّامةُ ابنُ القيِّم (٦٩١-٧٥١هـ)، ووضَعَا للمُسلِمِين كُتُبًا كثيرةً بتأييدِ مَذهبِ السَّلَفِ الصَّالحِ، وأنَّهُ الطَّرِيقُ الأقومُ في العقيدةِ.

ولهُما -الآن- في العالَمِ الإسلاميِّ -علىٰ اختِلافِ أَصقاعِهِ وأَقطارِهِ- أنصارٌ وأَتباعٌ كثيرون، يُؤيِّدُونَهُما في آرائِهما، ويَسِيرُونَ علىٰ طَريقِهما في العقيدةِ والإصلاحِ- جزاهُما اللهُ عن الإسلامِ والمُسلِمِينَ خيرَ الجَزاء-».

فأيُّ مَصلحةٍ -في الدِّين أو في الدُّنيا- يَنْتَظِرُها (!) مَن يُعادِي علمَ هذا الإمام! أو يَحْجُرُ عليه! أو يَمْنَعُ النَّاسَ منهُ؟!



=

الكِتابِ والسُّنَّةِ.

والخَلَف -أو (المُتأخِّرون)-: مَن كانُوا بعدَ ذلك، أو سارُوا علىٰ طريقِهم، ولو اختلفَ العَصرُ الّذي يُوجَدُون فيه». «الشرح الجديد» (ص٦-٦٨)، و«ابن تيميَّة» -للجَلَيْند- (ص٥٢). **(منه)**.

- ٣ -

سَماحةُ الدُّكتور الشَّيخ أحمد محمد هليِّل
-وزير الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة -الأسبق-، وقاضي قُضاة (المملكة الأردنِّيَّة الهاشميَّة) -الحالي-
- حفظهُ الله -

❑ قال سَماحةُ الدُّكتور الشَّيخ **أحمد محمد هليِّل** -حفظهُ الله-:

«**هـذا الزَّمـانُ زَمـانُ شـيخِ الإسـلامِ ابـنِ تيميَّـةَ** -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ **لأنَّـهُ زمـانُ الفِـرَقِ المُتَنـاحِرَةِ -بأهوائِهـا-، والأحـزابِ المُتكـاثِرَة -بِـصِراعاتِها-، والفِتَن المُتلاحِقَةِ -بدمارِها وأضرارِها-.**

وهـو -رحمـهُ اللهُ- تعـالىٰ- خَبيـرٌ بهـم -جَميعًـا-، عـارفٌ بأفكـارِهِم، رادٌّ عليهِم، كاشفٌ عُيوبَهُم وزَغَلَهُم -مِن غُلُوٍّ وتَطَرُّفٍ-.

وقد وَصَفَهُ تِلميذُهُ مُؤرِّخُ الإسلامِ الحافظُ شمسُ الدِّين الـذهبيُّ -المُتوفَّىٰ سَنَةَ (٧٤٨هـ) -رَحِمَهُ اللَّهُ- بقولِهِ:

«وأمَّـا أُصـولُ الـدِّين، **ومعرفـةُ أقـوالِ الخَـوارجِ**، والـرَّوافضِ، والمُعتزِلَةِ، والمُبتدِعَةِ: فكان لا يُشَقُّ فيها غُبارُهُ»[1]، و«**رَدَّ عليهِم، ونَبَّهُ علىٰ**

(١) كما في «الوافي بالوَفَيَات» (٧/ ١٦) -للصَّلاح الصَّفَدِيِّ-.

خَطَئِهِم وحَذَّرَ مِنهُم»[1].

فعالِمٌ جليلٌ كبيرٌ؛ هذه منزلتُهُ، وهذا مَوقِفُهُ: حَرِيٌّ بالأُمَّةِ -كُلِّها- **رُؤساءَ ومَرؤُوسين، حُكَّامًا ومَحكُومِين**-: أنْ يَنتَفِعُوا بعِلْمِه وفِقْهِهِ -مِن خِلالِ مُؤلَّفاتِهِ الكَبيرة الكَثيرة-، وأنْ يَستفيدُوا مِن حُسْنِ مُعالجَتِه لِمَشاكِلِ الزَّمانِ وفِتَنِهِ: في رَدِّ العادِياتِ علىٰ الدِّين والدُّنيا -مَعًا-؛ **لِيَحْفَظُوا بلادَهُم وشُعوبَهُم -أَمْنَهُم وإيمانَهُم**-[2].



(١) كما في «ذَيل طَبَقات الحنابلة» (٢/ ٣٨٩) -لابنِ رَجَبٍ الحَنبليِّ-.

(٢) وقد راجَعْتُ هذا النَّصَّ -بِصُورَتِهِ النِّهائيَّةِ- علىٰ سماحةِ الشيخِ -حفظهُ اللهُ- في مَكْتَبِهِ العامِرِ -في (دائرةِ قاضِي قُضاة المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة)-: يومَ الخميس: (١٧-شعبان-١٤٣٦) -قبل صلاة العَصْر-.

فجزاهُ اللهُ خيرًا.

- ٤ -

معالي الدُّكتور هايل عبد الحفيظ داود
- وزير الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة -الحالي-
في (المملكة الأُردُنِّيَّة الهاشميَّة)
-حفظهُ اللهُ-

□ قال معالي الدُّكتور **هايل عبد الحفيظ داود** -حفظهُ اللهُ- في مُقابَلَةٍ[1] مَنشُورةٍ -له- مع (موقع: خَبِّرْنِي) -الأُرْدُنِّي- علىٰ شبكة (الإنترنت)-، بتاريخ: (٢/ ١/ ٢٠١٥) -ما نَصُّهُ-:

«الأَصْلُ فِينا -بِصِفَتِنا مُسلِمين- أَنَّنا نُجِلُّ عُلماءَنا، ولا نُفَرِّقُ بَيْنَهُم -علىٰ اختلافِ مَناهِجِهم، وآرائهم، ومواقِفِهم، ومِن أهمِّهِم: **شيخُ الإسلامِ الجليلُ ابنُ تيميَّةَ** -رَحِمَهُ اللهُ-.

إنَّ العالِمَ الجَليلَ ابنَ تيميَّةَ له جُهودٌ كَبيرةٌ في تبيانِ الدِّين وأُمورِهِ للنَّاس، وللأُمَّةِ جَمْعاء.

---

(١) وذلكَ عَقِبَ حادِثَةِ حَرْقِ الطَّيَّارِ الأُردُنِّيِّ مُعاذ الكساسبة -رَحِمَهُ اللهُ- مُباشَرَةً-؛ لَمَّا أثارَ أهلُ الأهواءِ علىٰ شيخِ الإسلامِ غُبارَ جَهْلِهِم، وفَسادَ تَفكيرِهِم، وكَبيرَ طُعونِهِم.

فتصدَّىٰ لهُم معاليه بهذهِ اللُّغَةِ العلميَّةِ العالِيَةِ -جَزاهُ اللهُ خيرًا-.

ورُغم ذلك؛ لا نُقَدِّسُ أحدًا، وليس هُناك أيُّ أحدٍ مَعصومٌ عن الخَطأ في أفكارِه واجتهاداتِه.

وإنَّ استنادَ تنظيمِ (داعِش!) -الإرهابي- لِفتاوَىٰ ونُصوصِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ: مَنقوصٌ، وفَهْمَهُم لها: خاطئٌ.

ويُريدُون -مِن خلالِهِ- تَمزيقَ الأُمَّةِ؛ مِن خلالِ التَّشكيكِ بعُلمائِها الأجِلَّاء.

إنَّ سَلَفَنا الصَّالحَ لهُم إسهاماتُهُم الكَبيرةُ، ومِن هؤلاءِ: ابنُ تيميَّةَ -رحمهُمُ اللهُ -جَميعًا-.

ونحنُ نُجِلُّ ونَحترِمُ كُلَّ عُلمائِنا ورُموزِ دينِنا الحنيفِ.

نحنُ نُحارِبُ المُكَفِّرينَ، الّذين يُهْدِرُون أرواحَ النَّاسِ باسمِ الإسلامِ..

الإسلامُ سَمْحٌ، وعُلماؤُهُ أجِلَّاءُ؛ لا يُمكِنُ لِعاقِلٍ الإساءةُ لِعُلمائِنا علىٰ هذا النَّحْوِ.

ولا يُمكِنُ أنْ نُحارِبَ التَّكفيريِّين بأنْ نَكونَ مِثلَهُم!!

هذا أَمْرٌ خَطيرٌ يُهدِّدُ الأُمَّةَ، ويُمزِّقُها أشتاتًا».

□ وقال الوزيرُ الدُّكتور **هايل عبد الحفيظ** -نفسُه-حفظهُ اللهُ- في بَحْثِهِ العِلميِّ - المنشورِ علىٰ (شبكة الإنترنت)-بعُنوان: «الحياة السِّياسيَّة،

والاجتماعيَّة، والاقتصادِيَّة، والفِكريَّة: في عصرِ ابنِ تيميَّة -وأثرُها في فِقهِه»[1] -ضمنَ (مُؤتمَرِ: وسطيَّة ابن تيميَّة) -السّابق ذِكْرُهُ -قَرِيبًا-:

«١- لَمَّا رَأَىٰ ابنُ تيميَّةَ المَشاكِلَ الكَبيرةَ الّتي يُعانِي منها المُجتمَعُ المُسلِمُ في كُلِّ الجَوانِبِ السِّياسيَّةِ، والاجتماعِيَّةِ، والاقتِصادِيَّةِ، والفِكْرِيَّةِ: **سَلَكَ طَرِيقَ تَصحيحِ المَفاهيمِ والتَّصَوُّرَاتِ والأفكارِ له مَنهجًا**[2]؛ لذلك مَن يَطَّلِعُ علىٰ كُتُبِ ابنِ تيميَّةَ يَجِدُ أنَّها عالَجَت واقِعَ ذلك العَصْرِ ومَشاكِلَهُ...

٢- إنَّ ابنَ تيميَّةَ **أعادَ الفِقْهَ إلىٰ وظيفتِهِ: في تحقيقِ مصالحِ النّاسِ، ومُعالجَةِ مَشاكِلِهِم**؛ لا أنْ يَكونَ نُصوصًا جامِدةً! ونُقولاتٍ مَيِّتَةً! لا علاقةَ لها بواقعِ النَّاسِ ومشاكِلِهِم، وتَعصُّبًا مذهبيًّا...

٣- العصرُ الّذي عاشَهُ [ابنُ تيميَّةَ] اتَّسَمَ بالتعصُّبِ الفِكريِّ والفِقهيِّ؛ إلَّا

---

(١) بتاريخ: (١٦/ ٤/ ٢٠١١).

وما هُنا مُقْتَطَفَاتٌ مِنهُ.

(٢) وهي عَينُ الطَّريقةِ المَنهجيَّةِ الدَّعْوِيَّةِ الّتي سَلَكَها شيخُنا الإمامُ الألبانِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ-، والّتِي اصطلحَ عليها بكَلِمَتَينِ خَفيفَتَيْنِ علىٰ اللِّسان، ثَقِيلتَيْنِ عندَ أهلِ الإيمان -عظِيمَتَينِ فِي المَيْدان-: (التَّصفية والتَّربية).

ولقد سمعتُ -بِأُذُنِي- أحدَ كِبار رِجالاتِ بِلادِنا الأُردُنِّيَّة، يَقولُ: (**لقد كانَ الشيخُ الألبانِيُّ صِمامَ أَمْنٍ لهذا البَلَد**).

بَل أَقولُ: لَقد كان -كذلك-رَحِمَهُ اللهُ- لِعُمومِ بِلادِ المُسلِمين؛ بل لِبلادِ الدُّنيا -أجمعِين-.

أنَّ ابنَ تيميَّةَ اتَّسَمَ بالتَّسامُحِ(١).

وله قاعدةٌ مَشهورةٌ كان يُردِّدُها، وهي: «أَحْلَلْتُ كُلَّ مُسلمٍ عن إيذائِهِ لي»، وطَبَّقَها عَمليًّا.

ولَم يُحاوِلِ استِغلالَ خِلافِهِ العِلميِّ والفِكريِّ مع أحدٍ لِمَصْلَحَةٍ شخصيَّةٍ، أو يَدفعُهُ الخِلافُ مع أحدٍ للانتقامِ منهُ(٢)...

٤- هذه النَّفسيَّةُ التَّسامُحِيَّةُ(١) العَظيمةُ عندَ ابنِ تيميَّةَ: أثَّرَت فيهِ -كثيرًا- حينَما يَتناولُ الطَّوائفَ، والفِرَقَ المُخالِفَةَ.

فابنُ تيميَّةَ باحِثٌ عن الحقِّ، ومِن مُهِمَّةِ الباحِثِ العِلميِّ أنْ يُعَرِّيَ ويَكشِفَ حَقائقَ الأفكارِ، وزيفَها، وصِدقَها؛ لأنَّه يَقومُ بمهمَّةٍ علميَّةٍ يُفتَرَضُ فيه الأمانةُ مع العدالةِ.

ومع ما يُوصَفُ به ابنُ تيميَّةَ مِن الحِدَّةِ والقُوَّةِ في الجَدَلِ؛ إلّا أنَّه أنْصَفَ أشدَّ الطَّوائفِ عِداءً له، وأشدَّها بُعْدًا عن المعقولِ والمَنْقُول...

٥- وقال عن (الأشاعِرَةِ) -مع مُخالَفَتِهِ لَهُم في كثيرٍ مِن الأُصولِ

---

(١) فهَل مَن كانَ بهذا التَّسامُح الجَميل يُمكِن أنْ تَصدُرَ منهُ أمثالُ تِلكَ الفتاوَىٰ القَمْعِيَّة الهمجيَّة؟!

حاشاهُ -رَحِمَهُ اللهُ-.

(٢) كما فَعَلَ -ويَفعلُ!- خُصومُهُ -معهُ- (!) بالافتِراءِ، والكذِب، والتَّزوير...

والفُروع-: إنَّهُم أقربُ طوائفِ أهلِ الكَلامِ إلىٰ (السُّنَّةِ والجماعةِ).

وقال: وهُم يُعَدُّونَ مِن (أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ) عند النَّظَرِ إلىٰ مِثلِ المُعتزِلَةِ والرَّافِضَةِ -وغيرِهم-؛ بل هُم (أهلُ السُّنَّة والجَماعةِ) في البِلادِ الّتي يَكونُ أهلُ البِدَعِ فيها هُم المُعتزِلَةَ والرَّافضةَ -ونَحوَهُم-.

هذا التَّسامُحُ[١] العَظيمُ الّذي كان يَتحلَّىٰ به ابنُ تيميَّةَ **كان له الأثرُ العظيمُ في النّاسِ؛ ولذلك أحبَّهُ النّاسُ حُبًّا عظيمًا، وتعلَّقُوا به**[٢]...

٦- كان ابنُ تيميَّةَ يَتَحَرَّجُ -كَثيرًا- مِن تَكفيرِ الأشخاصِ؛ يَقولُ الذهبيُّ: كان شيخُنا ابنُ تيميَّةَ -في أواخِرِ أيَّامِهِ- يَقولُ: «**أنا لا أُكفِّرُ أحدًا مِن الأُمَّة**، ويقولُ: قال النبيُّ ﷺ: «**لا يُحافِظُ علىٰ الوُضوءِ إلَّا مُؤمنٌ**»[٣]؛ فمَن لازمَ الصَّلواتِ بوَضُوءٍ فهو مُسلمٌ»...

٧- ناقشَ ابنُ تيميَّةَ الصُّوفيَّةَ -ولكنْ: ليس الصُّوفيَّةَ المُلتزِمَةَ[٤]؛ وإنَّما

---

(١) انظُر التَّعليق السَّابق.

(٢) **فهَل ثَمَّةَ عاقِلٌ يُعادِي عُمومَ النّاسِ علىٰ هذه المَحَبَّةِ -مِنهُم- لهذا الإمامِ الجَبَلِ؟!**

(٣) رَواهُ أحمدُ (٥/ ٢٨٢)، والدارميُّ (١/ ١٦٨)، وابنُ حِبَّانَ (١٠٣٧) عن ثَوْبان.
وانظُر «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (١١٥).

(٤) انظُر أمانَةَ أهلِ السُّنَّةِ وإنصافَهُم -في الحُكْمِ علىٰ (الصُّوفيَّةِ)-: في «أضواء البَيان» (٤/ ٨٩) -للعلّامَةِ المُفسِّرِ الشَّيخِ مُحمَّدٍ الأمينِ الشّنْقِيطيِّ -رَحِمَهُ اللهُ-.

الصُّوفيَّةُ المليئةُ بالبِدَع والشِّركيَّات-، والّتي امْتَلأَت بالتقرُّبِ إلىٰ القُبورِ(١)!

فبعضُهُم -كما كان يَقولُ ابنُ تيميَّةَ -يَستقبِلُ القَبْرَ في صلاتِهِ، ويَستَدبِرُ القِبْلَةَ! ويَقولُ: هذه قِبلةُ الخاصَّةِ! والكَعبةُ قِبلةُ العامَّةِ! وبعضُهُم يرَىٰ أنَّ زِيارةَ الوليِّ والشَّيخِ أَوْلَىٰ مِن زيارةِ الكَعبةِ! وبعضُهُم يَقولُ: إنَّ زيارةَ الشَّيخِ -مرَّتَيْنِ أو ثلاثًا- تَعدِلُ حَجَّةً! وبعضُهُم يَذبَحُ باسمِ الشَّيخِ -أو الوليِّ- إلىٰ غيرِ ذلك مِن البِدَعِ والخُرافاتِ...-!!

لذلكَ؛ فقد شَغَلَ نِقاشُهُم حيِّزًا كبيرًا مِن كتاباتِه.

---

(١) كَتَبَت المُثَقَّفةُ السُّعوديَّةُ (الشِّيعيَّةُ) -المُتَنَوِّرَةُ!- كَوثَر الأربش علىٰ مَوقع التَّواصُل الاجتِماعِي -العالَمِي- (تويتَر) -بتاريخ: (١٠/ ١/ ٢٠١٥) و (١١/ ٥/ ٢٠١٥) -ما نَصُّهُ-:

❑ هؤلاءِ الّذِينَ يَضَعُونَ بَيْنَهُم وبَيْنَ الله وَسيطًا، يُفَوِّتُونَ علىٰ أَنفُسِهِم جَمالَ المُناجاةِ المُباشِرَةِ مِن حَبيبٍ لِحبيبِهِ.

جَرِّبْ قُل: (رَبِّ هَبْنِي ما يُصلِحُ حالِي)، وسَتَراهُ -قَريبًا-.

❑ وَرَدَت ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ ١٨ مرَّة، و﴿يَعْقِلُونَ﴾ ٢٢ مرَّة -في القُرآن-، فَكَم مَرَّةً ذُكِرَت (يتوسَّلُون)؟!

ابحث عن جوابٍ، وقارِنْهُ بعددِ المَزاراتِ والضَّرائحِ والأوثانِ الّتي اتُّخِذَت كَوسائطَ!!!

قُلْتُ:

والأَخْطَرُ: خَلْطُ أَكْثَرِهِم بَيْنَ (التَّوسُّلِ)، و(الاستِغاثَةِ)!!

وفي كِتابي «الدَّعوة السَّلفيَّة بَين الطُّرُقِ الصُّوفيَّة، والدَّعاوَىٰ الصحفيَّة، وكَشْف الصِّلة بَيْنَ التصوُّف والأفكار الشِّيعيَّة»: مزيدُ بَيانٍ.

وكان مَوقِفُه منهُم سَببًا في أَوّلِ مَجلِس قضاء[1] عُقِد له سنة (٧٠٥هـ) -بمحضرِ نائِبِ السَّلطنةِ -بدمشقَ-...».

... ومعالِي الوَزيرِ الدُّكتورِ عَبدِ الحَفيظ هايل -وفَّقَهُ اللهُ- يَصِفُ الإمامَ ابنَ تيميَّةَ -أثناءَ بَحْثِه- بِـ (**شيخ الإسلام**) -مُقِرًّا له، مُعتَرِفًا بعِلْمِه-.

فجزاهُ اللهُ خيرًا.

❑ وقد وضَّحَ مَعالِيه -وَفَّقَهُ اللهُ لِمَراضِيه- في مُحاضَرَتِهِ النَّافِعَةِ الّتي أَلْقاهَا في (المجالِسِ العِلميَّة الهاشميَّة) -في (عمَّان = العاصمة الأُردُنِّيَّة)؛ بتاريخ: (٢/ رمضان/ ١٤٣٦هـ) -والّتي عُقِدَت بعُنوان: (التَّكفير؛ خَطَرُهُ، وضَوابِطُهُ)-: هذه القضيَّةَ الجَلِيَّةَ -عُمومًا-، وما يَتعلَّقُ بشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -خُصوصًا-؛ بكلامٍ عِلميٍّ جَميل؛ عن إمامٍ مُعْتَبَرٍ جَليل.

فجزاهُ اللهُ خيرًا.



(١) وكَم في السِّجْنِ مِن مَظالِيم!!

- ٥ -

مُؤتَمَر: «وَسَطيَّة شيخِ الإسلامِ، وتَرْجُمانِ القُرآنِ: ابنِ تيميَّةَ»[(١)]

عمَّان - (المملكة الأُردنيَّة الهاشميَّة)

(٢٠١١/٤/١٦)

تحت هذا العُنوانِ القويِّ الواضحِ الجليِّ، وبِحُضورِ (وزير الأوقاف والشُّؤونِ والمُقدَّساتِ الإسلاميَّةِ) **الأُستاذ عبد الرحيم العكور**، ووكيل وزارة الأوقاف الكويتيَّة عادل فلاح، وعددٍ مِن العُلماء والمُفكِّرين- مِن أكثر مِن (١٢) دولة عربيَّة وإسلاميَّة-:

انطلَقَت في (المركز الثَّقافي) -بعمَّان / عاصمة (المملكة الأُردنيَّة الهاشميَّة) - (بتاريخ ١٦/ ٤/ ٢٠١١) فعاليَّاتُ (المُؤتمر الدَّوْلِيّ الحادي عشر) بعُنوان:

(وسطيَّة الإمام ابنِ تيميَّة):

❑ **مروان الفاعُورِي:**

قال الأمينُ العامّ لِـ(المُنتدَىٰ العالمي للوسطيَّة) المُهندِس مَروان الفاعُورِي:

إنَّ وسطيَّة الإمام ابنِ تيميَّةَ مَنارةٌ يَهتدِي بها العالَمُ الإسلاميُّ في

---

(١) وما هُنا مُقتَطَفاتٌ منه -ممّا نَقَلَتْهُ بعضُ مواقِع شبكة (الإنترنت) -العالميَّة-.

زَمَنٍ تَمَّ إلباسُ فِكْرِهِ وفتاوِيه غيرَ لَبوسِها الصَّحيحِ.

إنَّنا نُريدُ أنْ نُحافِظَ علىٰ اعتِدالِ فِكْرِ ووسطيَّةِ الإمامِ ابنِ تيميَّةَ في عُقولِ النَّاشِئَةِ، ووُجدانِ الأُمَّةِ، وعلىٰ وَهْجِ تِلكَ المَنارةِ وإشعاعِها الوَضَّاء.

إنَّ الإمامَ ابنَ تيميَّةَ يَتعرَّضُ إلىٰ حَمْلَةِ تَشويهٍ وتَحريفٍ، واقْتِطاعٍ في أقوالِهِ وفتاوِيه[1]؛ حيثُ ظَهَرَت فئةٌ أخذَت مِن عِلْمِهِ ما يُلائِمُ أهواءَها، حتّىٰ غَدَا اسمُهُ -عند مَن يَجهلُهُ- مُرتبِطًا بقضايا التَّكفيرِ والتَّفسيقِ!

إنَّ التَّقوُّلَ علىٰ شيخِ الإسلامِ -بِغيرِ عِلْمٍ- مِن أكبَرِ الجَرائمِ بحقِّ الإمامِ، وأخطرِ الأمراضِ الّتي فَشَت في مُجتمعاتِنا الإسلاميَّةِ؛ لِقِلَّةِ العِلْمِ.

إنَّ منهجَ ابنِ تيميَّةَ كان وَسَطًا؛ بلا إفراطٍ، وإنَّ منهجَ الوسطيَّةِ هو أعدلُ المَناهجِ في نَشْرِ دَعْوَةِ الإسلامِ، والحَفاظِ علىٰ تَماسُكِ المُجتمَعِ المُسلِمِ، والدَّعوةِ إلىٰ سبيلِ الله بالحِكمةِ والمَوعِظَةِ الحَسَنَةِ، والجِدالِ بالّتي هي أحسنُ.

❑ عادل الفلاح:

وبيَّنَ الدُّكتور عادل فلاح وكيل (وزارة الأوقاف الكويتيَّة): أنَّ الشَّيخَ ابنَ

---

(١) ما أَشْبَهَ اليَومَ بالأمس!

فماذا يُقالُ -اليومَ- والتَّحريفُ علىٰ أَشُدِّهِ وأَقصاه! والكذبُ عليه في أعلىٰ مَداه!!؟ والاستِعداءُ علىٰ تُراثِهِ ومُؤلَّفاتِهِ يَكادُ يَصِلُ إلىٰ مُنْتَهاه!

وانظُر ما سيأتي (ص١٤٥-١٤٦).

تيميَّةَ يُعتبَرُ مَرجعيَّة كُبرىٰ؛ لِمَا يَشملُ فِكرُهُ مِن استِيعابٍ شُموليٍّ لِمَعرِفَةِ الإسلامِ مِن خلالِ مَنهجِهِ الشَّامِلِ، وعِلمِه الرَّاسخِ، ورَبَّانِيَّته الصَّافِيَةِ.

ومِن هُنا تأتي **أهمِّيَّةُ إبرازِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ، وعلاقتِهِ بالوسطيَّةِ، في ظِلِّ الظُّروفِ الّتي تَعيشُها مُجتمعاتُنا.**

□ صلاح سُلطان:

وأكَّدَ مُستشارُ (وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة) -في البَحرين- الدُّكتور صلاح سُلطان:

أنّ حَرَكَةَ الفِكْرِ في عالَمِنا تَعيشُ حالةً مِن الهَياجِ، وتحتاجُ لِأمثالِ فِكرِ ابنِ تيميَّةَ الرَّاسِخِ في العِلْمِ، والمُقتَرِنِ بالحُجَّةِ الشَّرعيَّةِ، والخَشْيَةِ القَلْبِيَّة، والحَرَكَةِ الدَّعْوِيَّةِ.

فتِلكَ الأُمورُ -كُلُّها- اجْتَمَعَت في ابنِ تيميَّةَ.

واستعرَضَ الدُّكتور صلاح سُلطان -في وَرَقَتِهِ «ابن تيميَّة: الفِكر والمَنهج»- فِكرَ ابن تيميَّة، ومنهجَه في حياتِه، وخاصَّةً فِقْهَهُ الّذي كان يعتمدُ علىٰ قواعدِ الإسلامِ المُراعِيَةِ لِمَصالحِ النَّاس.

وذَكَرَ بَعضًا مِن المسائلِ الفِقهيَّةِ الّتي أَفتَىٰ بها ابنُ تيميَّةَ، مُراعِيًا ظُروفَ ومصالحَ النّاسِ -مِن جهةٍ-، ودِقَّةَ الاتِّباعِ وجَودَةَ الإبداع -مِن جِهَةٍ أُخرىٰ-.

❑ **عبد الرّحيم العكور:**

وأشادَ (وزير الأوقاف والشُّؤون والمُقدَّسات الإسلاميَّة) -عبد الرّحيم العكور- في الجلسة الأولىٰ لِـ(المُؤتمر الدَّوْلِيّ عن وسطيَّة ابن تيميَّة) -الّتي تَرأَّسها بعُنوان: «ابن تيميَّة: النَّشأةُ والعصرُ»:

إنَّ القارئَ لمُؤلَّفاتِ وكُتُبِ ابنِ تيميَّةَ يَستنتجُ أنَّهُ كانَ مِن الرُّوَّاد في نَهْج الوسطيَّة في قضايا الفِكر والاعتقاد، علىٰ الرُّغْمِ مِن أنَّهُ عاشَ في فترةٍ عَصِيبةٍ مِن الأُمَّة.

❑ **باسم جوابرة:**

وبَرَّأَ الأُستاذ الدُّكتور باسم جوابرة -مِن الأُرْدُنّ- في وَرَقَتِهِ بعُنوان «ابن تيميَّة: المَولِد، النَّشأة، الشُّيوخ» فِكْرَ ابنِ تيميَّةَ مِن الفِكْرِ المُتشدِّد الّذي أصاب بعضَ النَّاسِ مِمّن يدَّعُون أنَّهُم مِن السَّلَف[1]؛ الّذين تشدَّدُوا، وأضرُّوا بمصالحِ النّاس.

---

(١) فَلَيْسَ كُلُّ مَن انْتَسَبَ إلىٰ (السَّلَفِ) صارَ سَلَفِيًّا؛ فَضْلًا عن أنْ يَكُونَ صاحِبَ حَقٍّ وصَواب.

والعِبْرَةُ بالحقِّ واليَقِين؛ كما قالَ رَبُّ العالَمِين: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾.

□ **يُوسُف الكودة:**

وأشارَ الدُّكتور يوسف الكودة -مِن السُّودان- في وَرَقَتِهِ بعُنوان «الوسطيَّة في فِقْهِ ونَهج ابنِ تيميَّة» إلىٰ حقيقةِ ظاهرةِ الغُلُوِّ، واعتبارِهَا مِن أخطرِ القضايا الّتي تُواجِهُ الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ، وتُهدِّدُ أَمْنَها واستِقرارَها.

داعِيًا إلىٰ المُشارَكَةِ في إرساءِ ثَقافةِ الوَسَطِ بَيْنَ المُسلِمين، والاهتِداءِ بمَناهجَ واختياراتٍ فِقهيَّةٍ **لأعلامٍ نُجَباءَ خَدَمُوا الإسلامَ بعِلْمِهم؛ مِن أمثالِ: شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ.**

□ **عبد السَّلام العبَّادي:**

وقال وَزيرُ الأوقافِ -السَّابِق- الدُّكتور عبد السَّلام العَبّادي[1] في الجلسة الثَّانية الّتي تَرَأَّسَها بعُنوان «فِكر ابنِ تيميَّةَ وانْعِكاساتُهُ المُعاصِرَة» -مُشيرًا إلىٰ المنزِلَةِ العِلميَّةِ لِهذا الإمام-:

إنَّ مُواجهةَ الفِكْرِ المُتطرِّفِ أَمْرٌ في غايةِ الأهمِّيَّةِ، وإنَّ إعدادَ المادَّةِ العلميَّةِ لِمُناقشَةِ الفِكْرِ المُتطرِّف يَحتاجُ **لِعُلماءَ ومُفكِّرِين لهُم وَزْنُهُم وباعُهم في فَهْمِ الدِّينِ الإسلاميِّ الصَّحيحِ المُستنِدِ للقُرآنِ الكريمِ والسُّنَّةِ النبويَّةِ،** والقادِرِينَ علىٰ إيصالِ هذا الفِكْرِ للغَيْرِ -دُونَ تعصُّبٍ وانْغلاقٍ فِكْرِيٍّ-.

---

(١) انظُر ما تَقَدَّمَ (ص٤٤).

❑ **هايل عبد الحفيظ داود:**

وبَيَّنَ أُستاذُ الشَّريعةِ في (الجامعةِ الأُرْدُنِّيَّةِ) الدُّكتور هايل عبد الحفيظ داود [وزير الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة -في الأردن- الحالي] في وَرَقَتِهِ «الأوضاع السِّياسيَّة والاجتماعيَّة في عَصْرِ ابنِ تيميَّةَ وانْعِكاسِها علىٰ فتاوَاه»: الأوضاعَ المُزرية الّتي كانَ يَعيشُها العالَمُ الإسلاميُّ في ذلك العَصر؛ مِن: تَجزِئةٍ سياسيَّةٍ، وحُروبٍ داخليَّةٍ، وفَقْرٍ، وجَهلٍ، وتَخلُّفٍ، وانتِشارِ التَّقليدِ المذهبيِّ، والتعصُّبِ، وقَتْلِ رُوحِ التَّجديدِ والإبداعِ، وانْتشارِ البِدَعِ والخُرافاتِ.

مُشيرًا إلىٰ ما قامَ به **شيخُ الإسلامِ** بمُعالَجَةِ هذه الظَّواهِرِ مِن خلالِ كِتاباتِهِ المُتعدِّدَةِ ومِن خلالِ مواقِفِه المَشهودةِ، **بحيثُ عُدَّ بشكلٍ صحيحٍ (شيخَ الإسلامِ)**.

❑ **خالد الفهداوي:**

وقال الأُستاذُ الدُّكتور خالد الفهداوي -مِن العِراق- في وَرَقتِه «دور ابن تيميَّة في إصلاحِ الفِكْرِ السِّياسيِّ»:

إنَّ أهمَّ ما يُمَيِّزُ الشَّيخَ ابنَ تيميَّةَ شُموليَّتُهُ وقُدرتُه علىٰ الانتِقالِ في الفِقهِ -بِناءً علىٰ تغيُّرِ الحالِ-؛ **مُؤكِّدًا -في الوَقتِ ذاتِه- حاجَتَنا الماسَّةَ لعالِمٍ جليلٍ -مِثلِ ابنِ تيميَّةَ- للرُّجوعِ لِمَنْهَجِهِ، وصناعةِ زادِ المُستقبَلِ مِن عِلْمِهِ وفَيْضِهِ.**

أقوالُ (بعض) شُيوخِ (الأزهرِ)، وعُلماءِ الشَّافعيَّة[١]
في الثناءِ على شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة

(١) فَضْلًا عن غيرِهم مِن بَقِيَّةِ عُلماءِ المَذاهِبِ الأربعةِ -ممّا لَم أَذكُرْهُ-.

ولو اسْتَوْعَبْتُ في النَّقْلِ؛ لَخَرجَ هذا الكِتابُ في أكثرَ مِن ألفِ صَفحةٍ؛ نَقلًا عن عشرات -إنْ لَم يَكُن مِئات- مِن العُلماءِ والمُؤرِّخين-.

ولَم أذكُر -في كتابِي هذا- شيئًا مِن أقوالِ (عُلماءِ الحنابلةِ) -عُمومًا-، أو (عُلماءِ بلادِ الحَرَمَين) -خُصوصًا-!! حتّىٰ لا يُقال: هؤلاءِ مِن أتباع (!) ابنِ تيميَّةَ!

بل أكثرُ ما نَقلتُ -هُنا-: عمَّن هُم ليسُوا علىٰ مَنهجِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ، ولا علىٰ طريقتِهِ!!

وهو -مِنِّي- شَيءٌ مَقصودٌ لِذاتِهِ في كتابي -هذا-.

الحافظُ ابنُ حَجَر العسقلانِي[1]
المُتوفَّى سَنَةَ (٨٥٢هـ)
-رَحِمَهُ اللَّهُ-

❑ قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«.... شُهرةُ إمامةِ الشَّيخِ تَقِيِّ الدِّين ابنِ تيميَّـةَ أشـهرُ مِـن الـشَّمْس، وتَلقيبُـه بـ(شـيخِ الإسـلامِ) بـاقٍ -إلـىٰ الآن- علـىٰ الأَلـسِنَةِ الزَّكِيَّـةِ، ويَستمرُّ -غدًا- كما كان بالأمْس.

ولا يُنكِرُ ذلك إلّا مَن جَهِلَ مِقدارَهُ، وتجنَّبَ الإنصافَ.

فما أكثرَ غَلَطَ مَن تعاطَىٰ ذلك، وأكثرَ عَثارَه!

ولَو لمْ يَكُن مِن فَضْلِ هـذا الرَّجُلِ: إلّا مـا نَبَّـهَ عليـه الحـافظُ الـشَّهيرُ عَلَـمُ الـدِّين البِرْزالـيُّ في «تاريخِـه»: أَنَّـهُ لَـم يُوجَـدْ في الإسـلامِ مَـن اجتمـعَ في جِنازَتـهِ -لَمَّا ماتَ -ما اجتمعَ في جِنازةِ الشَّيخِ تقيِّ الدِّين: لكَفَىٰ...

ومَعَ حُضورِ هذا الجَمْعِ العظيمِ؛ فلَم يَكُن لـذلك باعِـثٌ إلّا اعتقـاد إمامتِـهِ، وبَرَكَتِهِ؛ لا بِجَمْعِ سُلطانٍ ولا غيرِه.

---

(١) قالَهُ في «تَقريظِهِ» لِكتابِ «الرَّدّ الوافِر» -للإمامِ ابنِ ناصرِ الدِّين الدِّمَشْقِيِّ - (ص١٢).

وقد صحَّ عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: «**أنتُم شُهداءُ الله في الأرضِ**»[١].

وقد قامَ علىٰ الشَّيخِ تَقيِّ الدِّين جَماعةٌ مِن العُلماءِ -مِرارًا- بسببِ أشياءَ - أَنْكَرُوهَا عليهِ...

ومع ذلك؛ فكُلُّهُم يَعْتَرِفُ بسَعَةِ عِلْمِه، وزُهْدِه، ووَصْفِهِ بالسَّخاءِ والشَّجاعةِ -وغير ذلك مِن قيامِه في نُصرةِ الإسلامِ، والدُّعاءِ إلىٰ اللهِ -تعالىٰ- في السِّرِّ والعلانِيَةِ-...

وهو شيخُ مَشايخِ الإسلامِ في عَصْرِهِ -بلا رَيْبٍ-.

والمسائلُ الّتي أُنْكِرَت عليه: ما كان يَقولُها بالتَّشهِّي، ولا يُصِرُّ علىٰ القَوْلِ بها -بَعْدَ قيامِ الدَّليلِ عليه- عِنادًا.

وهذه تَصانيفُهُ: طافِحَةٌ بالرَّدِّ علَىٰ مَن يَقولُ بالتَّجسيمِ[٢]، والتَّبَرِّي منهُ.

ومع ذلك؛ فهو بَشَرٌ يُخطئُ ويُصيبُ:

* فالّذي أصابَ فيه -وهو الأكثرُ-: يُستفادُ منهُ، ويُتَرَحَّمُ عليه بسبَبِهِ.

* والّذي أَخطأَ فيه: لا يُقَلَّدُ فيه.

---

(١) رواهُ البُخاريُّ (١٣٦٧)، ومُسلمٌ (٩٤٩) عن أنس.

(٢) وهذهِ -تَكادُ تَكُونُ- أَوْهَىٰ شُبهةٍ أَلْصقَها خُصومُهُ بِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-.

فمنهجُ التَّنزيهِ الإلهيِّ -عندَهُ-رَحِمَهُ اللهُ- جَلِيٌّ، بَيِّنٌ، قَوِيٌّ، مَبْنِيٌّ علىٰ: التَّنزيه بِلا تَعْطِيل، والإثباتِ بِلا تَجْسِيم، أو تَمْثِيل.

بـل هـو مَعـذورٌ؛ لأنَّ عُلمـاءَ الـشَّريعةِ شَـهِدُوا لـه بـأنَّ **أدواتِ الاجتهـادِ اجْتَمَعَت فيه؛** حتّىٰ كان أشدُّ المُتعصِّبين عليـه، العـامِلِين في إيـصالِ الـشَّرِّ إليـه -وهو الشَّيخُ كمال الدِّين الزَّمْلَكاني -شَهِدَ له بذلك.

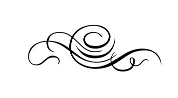
وكذلك الشَّيخُ صَدْرُ الدِّينِ بنُ الوَكيل -الّذي لَم يَثْبُتْ لِمُناظَرَتِهِ غيرُه-.

ومِن أعجبِ العَجَبِ: أنَّ هذا الرَّجُلَ كان مِن أعظمِ النّاسِ قيامًا علىٰ أهـلِ البِدَعِ -مِن الرَّوافِضِ، والحُلوليَّةِ، والاتِّحادِيَّةِ-.

وتـصانيفُه -في ذلـك- كثيـرةٌ شـهيرةٌ، وفتاويـه -فـيهِم- لا تَـدخُلُ تحـتَ الحَصْرِ...

فالواجِبُ علىٰ مَن يَتَلَبَّسُ بالعِلْمِ -وكان لـهُ عَقْـلٌ- أنْ يَتأمَّـلَ كـلامَ الرَّجُلِ مِن تصانيفِه المَشهورةِ، أو مِن أَلْسِنَةِ مَن يُوْثَقُ بِهِ مِن أهلِ النَّقلِ؛ فيَرُدُّ مِـن ذلـك مـا يُنْكِـرُ، ولْيحـذّر منـه -بِقَـصْدِ النُّـصْحِ-، ويُثْنِـي عليـه بفضائلِهِ-فيما أصابَ مِن ذلك-كدَأبِ غيرِهِ مِن العُلماءِ الأنجابِ-...

وقَد شَهِدَ لهُ بالتَّقدُّمِ في العُلُومِ، والتَّمَيُّزِ في المَنطوقِ والمَفهومِ: أئمَّةُ عَـصْرِهِ مِن الشَّافِعِيَّةِ -وغيرِهِم-، فَضْلًا عن الحنابلةِ-...».



العلامةُ جلال الدِّين السُّيوطيّ[(١)]
-المُتوفَّى سنة (٩١١هـ)
-رَحِمَهُ اللهُ-

❑ قال -في وَصْفِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-:

«الشَّيخُ الإمامُ العلَّامةُ الحافظُ النَّاقِدُ الفَقيهُ المُجتهِدُ المُفسِّرُ البارِعُ، شيخُ الإسلام، عَلَمُ الزُّهَّاد، نادِرَةُ العَصْرِ، تقيُّ الدِّين أبو العَبَّاس أحمد، ابن المُفتِي شهاب الدِّين عبد الحليم، ابن الإمام المجتهد **شيخِ الإسلام** مجد الدِّين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحَرَّانِيّ.

أحد الأعلام.

وُلِدَ في رَبيعٍ الأوَّل: سنة إحدىٰ وستِّين وست مئة.

وسَمِعَ ابنَ أبي اليَسَر، وابنَ عبد الدَّائم -وعِدَّة-.

وعُنِيَ بالحديثِ، وخَرَّجَ وانْتَقَىٰ، وبَرَعَ في الرِّجالِ وعِلَلِ الحديثِ وفِقهِهِ، وفي عُلومِ الإسلامِ، وعِلْمِ الكَلامِ -وغيرِ ذلك-.

وكان مِن بُحورِ العِلمِ، ومِن الأذكِياءِ المَعدودين، والزُّهَّاد الأفراد.

---

(١) قالَهُ في كتابِهِ «طبقات الحُفَّاظ» (ص٥٢٠).

أَلَّفَ ثلاث مئة مُجلَّدةٍ.

وامْتُحِنَ وأُوذِي -مِرارًا-.

ماتَ فِي العِشرينَ مِن ذِي القَعْدَة: سَنَةَ ثمانٍ وعشرين وسبع مئة».



رسالةُ
«الذَّبِّ عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-»(١)

تأليف
محمد بن بَدْر الدِّين الشُّرُنْبابلي الأزهَريّ الشافعيّ
-المُتوفَّى سَنَةَ (١١٨٢هـ) -رَحِمَهُ اللَّهُ-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ الّذي ﴿يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾، ويَهْزِمُ بِقَهْرِ سُلطانِهِ جُيُوشَ البَغْيِ، ويُدْحِضُ الأباطِيل.

والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ الهادِي إلىٰ الحقِّ والدَّاعِي إليه، والمُقاتِلِ بشَكِيمَةِ(٢) بَأسِهِ مَن خالَفَهُ فيهِ وعانَدَهُ عليه.

وعلىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ الّذين بَذَلُوا نُفوسَهُم في نُصْرَتِه، وخَذَلُوا أُولئكَ

---

(١) وهي مطبوعةٌ ضِمْنَ كتابِ «تكْمِلة (الجامعِ لِسيرةِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-)» (ص١٤٣-١٤٨) -وهي في مُجلَّدٍ لَطيفٍ-.

وأَصْلُ هذا الكِتابِ -وهو «الجامع»- مُجَلَّدٌ ضَخْمٌ حافِلٌ.

ويَقَعُ كِلا الكِتابَيْنِ في أَكْثَرَ مِن (١٠٠٠) صفحة.

وجَمَعَا نحوًا مِن تِسعينَ ترجمة.

(٢) هي الشِّدَّةُ والعَزيمَةُ.

المُعادِين بواضحِ حُجَّتِهِ وفاضِحِ مَحَجَّتِه.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ -وحدَهُ لا شريكَ له-، المُتعالِي في أَحَدِيَّتِه عن أَن تُشبِهَ ذاتُهُ الذَّوات[١]، المُتغالِي في صَمَدِيَّتِه[٢] عن سِماتِ الشَّوائبِ وشَوائِبِ السِّمات.

جَلَّ رَبُّنا أنْ تُشبِهَ صِفاتُهُ الصِّفات، بل له المَثَلُ الأعْلَىٰ[٣] في الأرضِ والسَّماوات.

وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ، وحَبيبُهُ وخَليلُه، سيِّدُ[٤] مَنْ للهِ عليه السِّيادة، وإمامُ أهلِ العُبوديَّةِ في مَراتِبِ العِبادة.

اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّم عليه، وعلىٰ مَن يَنْتَمِي إليه -ما اخْتَلَفَ المَلَوان[٥]،

---

(١) نَقَلَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «الرِّسالة الأكمليَّة» (ص٨) تفسيرَ (الصَّمَد) بقولِهِ: «هو المُستحقُّ للكمال، وهو السيِّدُ الّذي كَمَلَ في سُؤْدُدِهِ، والشَّريفُ الّذي كَمَلَ في شَرَفِهِ».

(٢) ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾.

(٣) قال الإمامُ السَّمعانِيُّ في «تفسيرِه» (٤/ ٢٠٧):

«أيْ: الصِّفَةُ الأعلَىٰ، والصِّفَةُ الأَعْلَىٰ: أنَّهُ ﴿لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. قالَهُ ابنُ عبَّاس».

وقال الإمامُ ابنُ كَثير في «تفسيرِهِ» (٢/ ٥٧٣): «أي: الكمالُ المُطْلَقُ مِن كُلِّ وَجْهٍ».

(٤) جَوَّزَ الإمامُ ابنُ القيِّم في «بدائع الفَوائد» (٣/ ٢١٣) إطلاقَ لَفْظِ «(السيِّد) و(الرَّبّ)؛ لا بالمعنَىٰ الّذي يُطْلَق علىٰ المَخْلُوق».

(٥) أي: اللَّيل والنَّهار.

وقولُهُ: (ما اختلف)؛ أيْ: ما خَلَفَ أحدُهُما الآخَرَ.

وتعاقَبَ الجَديدان-[١].

أمّا بعد:

فطَالمَا طَنَّ علىٰ أُذُنَيَّ طَنينَ الذُّبابِ[٢]، وحامَ علىٰ عَيْنَيَّ ما كأنَّهُ جَناحُ غُراب! أو خيالُ سَراب: مِنَ القَدْحِ الفَظيعِ والقولِ الشَّنيعِ في **إمامِ الأئمَّة، وحافِظِ هذه الأُمَّة:**

مَن أجمعَ المُوافِقُ والمُخالِفُ علىٰ فَضْلِهِ ونُبْلِه، واتَّفَقَتِ الآراءُ -قديمًا وحديثًا- علىٰ ذَكائِه، وحُسْنِ عَمَلِه.

مَن دَلَّت أخلاقُهُ الكريمةُ -منه- علىٰ حُسْنِ النِّيَّةِ والطَّوِيَّة[٣]:

الإِمَامُ المُجتهِدُ تَقِيُّ الدِّينِ شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تيميَّة.

فقُلتُ:

لا يَخلُو:

١ - إمَّا أنْ يَكونَ الطَّعنُ مِن جِهَةِ العقيدةِ السَّلفِيَّة.

٢ - أو مِن جِهَةِ الأحكامِ الفقهيَّةِ، والمسائلِ الفَرْعِيَّة:

---

(١) المقصودُ -كذلك-: اللَّيل والنَّهار.

(٢) لِسَفاهَتِهِ، وعَدَمِ قِيمَتِه.

(٣) الباطِن.

ولا نُزَكِّيه علىٰ الله، وهو -سُبحانه- حسيبُهُ-.

* فإنْ كانَ مِن الجِهَةِ الأُولىٰ؛ فما عَلَيْهِ في ذلك مَلام.

وحَقُّ الجَوابِ لِمَن لامَهُ -أو تعَقَّبَهُ- أنْ يُقالَ -فيه- سَلَام(١)!

* وإنْ كان مِن الجِهَةِ الثانيةِ؛ فما رأيتُ أَحَدًا بُدِّعَ ولا ضُلِّلَ ولا فُسِّقَ -بسببِ ذلك- ولا أُهمِلَ(٢)! فإنَّ المسائلَ الفقهيَّةَ أدِلَّتُها ظَنِّيَّة(٣).

وأمَّا القَطعِيَّاتُ(٤)؛ فخارِجَةٌ عن مَحَلِّ الاجتهادِ، ويُعَدُّ مَن خالَفَها مِن أهلِ

---

(١) علىٰ معنَىٰ قولِ الله -تعالىٰ-: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَـٰمًا﴾[الفرقان:٦٣].

قال الإمامُ ابنُ القيِّمِ في «بدائع الفَوائد» (٢/ ١٥٦): «ليس المُرادُ أنَّهُم قالُوا هذا اللَّفظَ المُفردَ المَنصُوبَ [سلامًا]؛ وإنَّما معناهُ: قالُوا قَوْلًا سَلامًا؛ مثل: سَدادًا وصَوابًا.

وسُمِّيَ القولُ (سلامًا)؛ لأنَّهُ يُؤدِّي معنَىٰ (السَّلام)، ويَتَضَمَّنُهُ مِن رَفْعِ الوَحْشَةِ، وحُصولِ الاستِئناس».

(٢) أي: أنْ لا يُعطَىٰ حَقَّه، وليسَ -فقط- أنْ يُفَسَّق أو ...!

(٣) أي: مُحتَمِلَة، وليسَت قطعيَّةً مَبْتُوتًا في وُضوحِ حُكْمِها.

نَعَم؛ ما أَجمعُوا عليه -مِن ذلك-؛ فهو قَطعيٌّ.

وقد اختارَ فَضيلةُ الأخِ المُكَرَّمِ الدُّكتور الشيخ سعد الشِّثْرِي -وفَّقَهُ اللهُ- في كِتابِه «القَطع والظَّنّ عند الأُصوليِّين» (١/ ٩٩) تَعريفَ (الظَّنِّ) بأنَهُ: (الحُكْمُ القَلبِيُّ غيرُ الجازِمِ).

وما كان مِن الظَّنِّ راجِحًا رُجْحانًا قويًّا أُلْحِقَ -عمليًّا وعِلميًّا- بالقَطْعِيِّ.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «منهاج السُّنَّة» (٥/ ٩١): «القَطْعُ والظَّنُّ يَكُونُ بحَسَبِ ما وَصَلَ إلىٰ الإنسانِ مِن الأدلَّةِ، وبِحَسَبِ قُدْرَتِهِ علىٰ الاستِدلال».

(٤) وهي «ما يَقْطَعُ الاحتِمالَ -أَصْلًا-» -كما في «التَّوضيح لِمَتْنِ التَّنقيح» (١/ ١٢٩) - لِصَدْرِ الشَّريعةِ المَحبوبِيِّ-.

واختيارُ الشَّيخ الشِّثْرِيّ (١/ ٤٢) أنَّهُ (الحُكْمُ القَلبِيُّ الجازِمُ).

الكُفْرِ والإلحاد[١]، أو الزَّيْغِ والعِناد.

وهذه[٢] العُلماءُ -في القَدِيمِ والحَديثِ- يَتَفَقَّهُونَ ويَتَناظَرُون، وما سَمِعْتُ أَنَّهُم -في ذلك- يُبَدِّعُونَ ويُضَلِّلُون!

بل مَن ظَهَرَ الحَقُّ علىٰ يَدَيْه: يُعْتَرَفُ له بِهِ، ويُعَوَّلُ عليه.

وغايةُ الأَمْرِ: أَنَّ المُجتهِدَ يُخْطِئُ ويُصيبُ[٣].

ولو سُلِّمَ عَدَمُ أهلِيَّةِ الاجتهادِ له؛ فهو رأيٌ له.

وهُوَ غيرُ مَعِيبٍ؛ **فإنَّ الاختياراتِ -مِن أهلِ المَذاهِبِ المَرْضِيَّة[٤]- أكثرُ مِن أنْ تُحْصَىٰ أو تَخفَىٰ؛ إلَّا علىٰ أربابِ العَصَبِيَّة[٥].**

---

(١) «وذلك لأنَّ مَن خالَفَ كَلامَ اللهِ ورَسُولِهِ -مع **قَطْعِه بأَنَّهُ كلامُهُما**-؛ فهو -في الحقيقةِ- مُكَذِّبٌ لله في خَبَرِه، أو مُكَذِّبٌ لِرسولِهِ.

وهذا مُوجِبٌ للكُفْرِ».

قالَهُ الشيخُ الشِّثريُّ (٢/ ٤٨١).

(٢) استعمالُ ضَميرِ المُفرَدِ -أَوْ لَفْظِهِ- مَع صيغةِ الجَمْعِ جائزٌ، ومعروفٌ في اللُّغةِ، وهو ما يُسمَّىٰ -عندَهُم-: (التَّبادُل بَيْنَ المُفرَد والجَمع) -أو ما في معناه-.

وانظُر «أمالي الشَّجَرِي» (٢/ ٢١٢).

(٣) وهو مَأْجُورٌ أجرَيْن علىٰ صوابِه، وأجرًا واحدًا علىٰ خطئِهِ.

(٤) فلماذا يُخَصِّصُ البَعْضُ (!) النَّكيرَ علىٰ عالِمٍ -ما- كَشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ- دُونَ غيرِهِ مِن العُلَماء- مع كَوْنِ أحوالِهم العِلميَّةِ واحدةً؟!

(٥) وهُم الآفَةُ -في كُلِّ زَمانٍ ومَكان-!

- فإنْ قِيلَ: قد ذَكَرَ أئمَّةٌ فُضَلاءُ، وقادَةٌ نُبلاءُ القَدْحَ فيه!

وذلك -لا مَحالَةَ- ممَّا يَنْقُصُهُ ويُزْرِيه!

- قُلتُ: لا شَكَّ في وُقوعِ ذلك[1].

ولكنْ؛ لا يَضُرُّ -بَعْدَ العِلْمِ بما هُنالِك-؛ فإنَّ هؤلاءِ القادِحِينَ كانُوا لِغَيْرِهِم تابِعِين[2].

وقد قامَ عليهِ الجَمُّ الغَفيرُ مِن أهلِ زَمانِه، وأنكرُوا عليه النَّكيرَ[3].

وانْتَصَرَ له أئمَّةٌ هُم بيتُ القَصيد[4]؛ فنَطَقُوا بما

(١) ووُقوعُه لا يَلْزَمُ مِنهُ صوابُهُ!

(٢) أي: تَقليدًا مِن غيرِ تَحريرٍ للمَسائل؛ ولا تحقيقٍ لإشكالاتِها.

(٣) وأكثرُ ذلك مِن بابِ الأهواءِ العصبيَّة، والأدواءِ الحِزبيَّة.

ورَحِمَ اللهُ مَن قالَ فيه:

ماذا يَقُولُ الواصِفُونَ لَهُ ... وصِفاتُهُ جَلَّتْ عن الحَصْرِ

هُو حُجَّةٌ للهِ قاهِرَةٌ ... هو بَيْنَنا أُعجُوبَةُ الدَّهْرِ

هو آيةٌ للخَلْقِ ظاهِرَةٌ ... أنوارُها أَرْبَتْ علىٰ الفَجْرِ

كما في «الذّيل علىٰ طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٩٢) -لابنِ رَجب-.

(٤) يعني: هُم المُعَوَّلُ عليهِم؛ لأنَّهُم الأَهَمّ، والمُعتبَرُون.

بعَكْسِ غيرِهِم (!) ممَّن له مُنتَقِدُون!

وانظُر «ثمار القُلوب في المُضاف والمَنسوب» (ص٦٥٩) -للثَّعالِبيِّ-، و«ما يُعَوَّلُ عليه: في المُضاف والمُضاف إليه» (٢/ ١٢٤٢) -للمُحِبِّي-.

تَحَقَّقُوا[١]، وقَمَعُوا كُلَّ جَبَّارٍ عَنيد.

وإنَّما قِيلَ الّذي قيلَ فيه -قالَتِ الأئمَّةُ[٢]-: لِتَفَرُّدِهِ وعُلُوِّ مَراقِيه، وعَدَمِ مُبالاتِهِ في الحقِّ بأحدٍ - كائنًا مَن كان-؛ فإنَّه لا يُحابِي فيه، ولا يُداهِنُ مَدَىٰ الأزمان.

وقد كان -بشهادَةِ مَن ذُكِرَ- حافظَ السُّنَّةِ، وتَرْجُمانَ القُرآن، وناصرَ هذه المِلَّةِ المُحمَّدِيَّةِ بوُسْعِ الإمكان.

فلا يُغْتَرُّ بتلكَ المَقالات؛ إذ بِقَدْرِ الفَضْلِ تَحْدُثُ العَداوات؛ لأنَّ مَن جَهِلَ شيئًا عاداهُ[٣]؛ فلا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله.

اللهمَّ إلَّا امْرَأً أَنْصَفَ مِن نَفْسِه، وتَرَكَ المِراءَ؛ مُخالِفًا لِحَدْسِه[٤]، وطَبيعةِ أبناءِ جِنْسِه!

وذلك مِن أَقَلِّ القَليل، ولا يَكادُ يُوجَدُ إليهِ مِن سَبيل!

---

(١) عن عِلْمٍ، وحُجَّةٍ، وبَصِيرَةٍ.

(٢) أي: هذا جَوابُ العُلماءِ الكُبَراء عن هذه الشُّبَه النَّكْرَاء؛ فهو إمامٌ مُجتهِدٌ ذُو اخْتِيارات، وفَقيهٌ عالِمٌ مُسدَّدُ الاجتِهادات.

(٣) واللهُ رَبُّنا -سُبحانَه- يَقولُ: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ﴾[يونس:٣٩].

وقد قيل: (المَرْءُ عَدُوُّ ما جَهِلَ) -كما في «الفقيه والمُتفقِّه» (٢/ ١٥٠) -للخَطيب البغداديِّ-.

(٤) هو الوَهْمُ والخَيالُ.

وقد وَقَعَ لِكُلِّ إمامٍ مِن الأئمَّةِ: مِحْنَةٌ بَعدَ مِحْنَةٍ مُدْلَهِمَّة.

بل أكثرُهُم عِرفانًا هو أشدُّهُم امتِحانًا -كما تشهدُ له الآياتُ والأخبار[١]، ولا يَخْفَىٰ علىٰ أهلِ الاستِبْصار.

فقد وَضَحَ الحَقُّ واسْتَبان، وأنَّ الشيخَ مِن أهلِ العِرفان، وأنَّهُ لا يُنكِرُ ذلك: إلّا جاهِلٌ أو مُعانِدٌ هالِك.

- فإنْ قيلَ: لَيسَ إلىٰ ذلك مِن سَبيل؛ لأنَّ أئمَّةَ مَذهبِنا[٢] عليهم التَّعويل، وقد قَدَحُوا فيه، وأبانُوا عن خَوافِيه!

- قُلتُ: الجَمُّ الغَفيرُ -مِن الجماهير- سَلَّمُوا له مِن غيرِ نكِير، ولا سِيَّما كالحافِظَيْنِ السُّيوطِيِّ وشَيْخِه[٣] -الإمامَيْنِ-؛ فلو قُوبِلا بالأُلوف: لكان

---

(١) كما في قولِهِ -تعالىٰ-: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾[العنكبوت:٢]، وفي قولِهِ ﷺ: «**أشدُّ النَّاسِ بلاءً: الأنبياءُ، ثُمَّ الأمثَلُ فالأمْثَلُ**...»: رواهُ الترمذيُّ (٢٥٦١)، وابنُ ماجَه (٤٠٢٣) عن سعدِ بنِ أبي وَقَّاص -رضيَ اللهُ عنهُ-بسندٍ صحيحٍ-.

(٢) وهذه عادةُ أهلِ التَّقليدِ والعصبيَّة؛ ممَّنْ هُم أساسُ كُلِّ بَلِيَّة: أنْ يُزَكُّوا مَذاهِبَهُم تزكيةً كُلِّيَّةً! بما يَعُودُ علىٰ المذاهِبِ الأُخرَىٰ بالنَّقائِصِ الجَليَّة!!

(٣) في هامشِ النُّسخةِ المَخطوطةِ: (هُو الحافظُ ابنُ حَجَر).

قُلْتُ:

كما جَزَمَ بذلك السُّيوطيُّ -نَفْسُهُ- في كِتابِهِ «التحدُّث بنِعمَةِ الله» (ص٦٤)، وفي «طبقات الحُفّاظ» (ص٥٨٠) في تَلْمَذَتِهِ علىٰ الحافظِ ابنِ حَجَر، والّتي هي علىٰ اعتبارِ الإجازةِ العامَّةِ.

وانظُر -في الثَّناءِ علىٰ شيخِ الإسلام- كلامَ الحافظِ ابنِ حَجَر (ص٦٣)، وكلامَ الحافظِ السُّيوطِيِّ (٦٦) -مِن هذا الكتاب-.

النَّقْدُ[١] لهُما؛ إذ هُما أَدْرَىٰ بالزُّيُوف[٢].

ويَشْهَدُ لِمَا قُلناه: أنَّ الإمامَ الثَّاني[٣] نَصَّ في بَعْضِ تَأليفَاتِه[٤] علىٰ هذه المعانِي، فقال: «لا يُعَوَّلُ في كُلِّ فَنٍّ إلّا علىٰ أربابِه؛ فإنَّه بذلك يُعْرَفُ خَطَأُ القَولِ مِن صوابِه؛ فالمُفَسِّرُ -مِن حيثُ إنَّهُ مُفسِّرٌ- لا يُعَوَّلُ عليه إلّا في فَنِّ التَّفسِير، وكذلك المُحدِّثُ، والفَقيهُ -وبقيَّةُ الفُنونِ -مِن غيرِ نكِير-».

---

(١) يعني: أنَّ القولَ قولُهُما، والحقَّ شَأنُهُما -رحمَهُما اللهُ -تعالىٰ-.

(٢) لِكَوْنِهما مِن أهل التَّمييزِ الشَّريف، والبُعْدِ عن التَّقليدِ غيرِ النَّظيف.

(٣) في هامِشِ النُّسخةِ المَخطوطةِ: «أي: في الوُجودِ، لا في الذِّكْرِ-وهو (الجلال)-».

فالثَّاني -وُجودًا-هُنا- أي: في الخَلْقِ - هو التِّلميذُ؛ وهو جلالُ الدِّين السُّيوطيُّ.

بينما الثاني -ذِكْرًا- هُنا- وهو الأوَّلُ في الخَلْقِ-: هو الشيخُ؛ وهو الحافظُ ابنُ حَجَر.

رحِمَ اللهُ الجَميعَ.

(٤) لَمْ أهتدِ إلىٰ الكتابِ المَقصودِ!

وقارِن بِـ«الإتقان في عُلوم القُرآن» (١/ ١٦) -له-رَحِمَهُ اللهُ-.

قُلتُ:

ومِن بَديعِ التَّوافُقِ:

ما ذَكَرَهُ العلَّامةُ الحافظُ أبو الفَتْح اليَعْمَريُّ ابنُ سيِّد النّاس -مَدْحًا لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحِمَهُما اللهُ- في «جواب سُؤالات أبي العَبَّاس بنِ الدِّمياطيِّ الحافظِ» (٢/ ٢٢١)، فقال:

«أَلْفَيْتُهُ ممَّن أدركَ مِن العُلومِ حَظًّا، وكاد يَستوعِبُ السُّنَنَ والآثارَ حِفْظًا؛ إنْ تَكَلَّم في التَّفسيرِ: فهو حامِلُ رايتِهِ، وإنْ أَفْتَىٰ في الفِقْهِ: فهو مُدْرِكُ غايتِه، أو ذاكَرَ بالحديثِ: فهو صاحبُ عِلْمِه، وذو روايتِهِ، أو حاضَرَ بالنِّحَلِ والمِلَلِ: لَم يُرَ أَوْسَعَ مِن نِحْلَتِه، ولا أرفعَ مِن دِرايتِه، بَرَزَ في كُلِّ فَنٍّ علىٰ أبناءِ جِنْسِه...».

وأئمَّةُ النَّقدِ -بحمدِ الله- مَعرُوفون، وبِتَمْييزِ الخَبيثِ مِن الطَّيِّبِ مَوصُوفون؛ فهُم الَّذين يُعَوَّلُ عليهِم، ويُرْجَعُ في أمثالِ ذلك إليهِم.

وهذا -الَّذي نَحنُ فيه- مِن هذا القَبيل؛ فلا يُرْجَمُ فيه بالظُّنون، وقد قالَ -تعالىٰ-: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[النحل:٤٣].

وعلىٰ الحقيقةِ: **ما خَلَا مُتكَلِّمٌ فيه[١] مِن العَصبيَّة، والحَمِيَّةِ الجاهِلِيَّة، وإلَّا؛ فما لأمثالِ هذه القَوادِحِ تُجَرُّ هذه القضيَّة!**

وأيُّ ضلالةٍ ارْتَكَبَهَا حتَّىٰ يَقولَ فيه الشِّهابُ ابنُ حَجَر[٢]: «إنَّهُ ضالٌّ مُضِلٌّ»! وساقَ العُجَر والبُجَر[٣]!

---

(١) أي: أغلبُهُم، وأكثرُهُم.

(٢) في هامِشِ النُّسخةِ المَخطوطةِ: (أي: الهيتميّ، ومِثلُهُ: الرَّمليّ).

تُوُفِّيَ ابنُ حَجَر الهَيتميُّ سَنَةَ (٩٧٤هـ)، وتُوُفِّيَ شِهابُ الدِّينِ الرَّمليُّ سَنَةَ (٨٤٤هـ) -رحِمَهُما اللهُ-.

وانظُر ما سيأتي (ص١٣١).

وفي كتاب «جلاءِ العَيْنَيْن في المُحاكَمَةِ بَيْنَ الأحمدَيْن» -للعلّامةِ الألوسِيِّ- ردٌّ علىٰ الأوَّل.

وفي كتاب «الصَّواعِق المُرسَلَة الشِّهابيَّة علىٰ الشُّبَه الدَّاحِضَةِ الشَّامِيَّة» (ص٢٥٧-٢٦٠) -للشيخِ ابنِ سَحْمَان- رَدٌّ علىٰ الثَّاني -رَحِمَ اللهُ الجَمِيعَ-، وغَفَرَ لَهُم، وعَفَا عنهُم-.

(٣) تَنَوَّعَت كلماتُ العُلماءِ اللُّغويِّين في معنَىٰ هذا التَّعبيرِ.

وحاصِلُها: أنَّهُ يَجْمَعُ معنىٰ (العُيوبِ والقَبائحِ) -ونحوِها-.

وانظُر «بغية الرَّائد» (ص٥٠) -للقاضِي عِياض-، و«شمس العُلوم» (١/ ٤٣٠) -للحِمْيَرِيِّ-.

وقَد قَضَىٰ -بِنَفْسِهِ[١]- علىٰ ابنِ المُقْرِئ[٢] - حينَ كَفَّرَ مَن تَرَدَّدَ في كُفْرِ الطَّائفةِ الحاتميَّة[٣]-: بأنَّهُ: قد بالَغَ في التَّعصُّبِ المَزيدِ والحَمِيَّة!

وأيُّ حَمِيَّةٍ مَع كَوْنِهِ أعلَىٰ منهُ مَقامًا، وأكبَرَ مِنهُ ذُرْوَةً وسَنامًا؟!

فيُقالُ له ما قالَ فيه، ويُنتحَىٰ به النَّحْوُ الّذي يَنْتَحِيه[٤].

وَهَلَّا ضَلَّلَ مَن قالَ -مِنَّا- في المَسألةِ الدَّوْرِيَّة[٥] بعَدَمِ وُقوعِ الثَّلاث!

---

(١) أي: ابن حَجَر الهَيْتَمِيّ، وذلك في كِتابِهِ «الإعلام بنواقِضِ الإسلام» (ص١٦٨)؛ فانْظُرْهُ.

(٢) هو شَرَفُ الدِّينِ إسماعيلُ ابنُ المُقْرِئ، المُتوفَّىٰ سَنَةَ (٨٣٦هـ).

ونَصُّ كَلامِهِ في: «شذرات الذَّهَب» (٧/ ٣٣٥) -لابنِ العَماد-، و«تنبيه الغبِيّ إلىٰ تكفِير ابنِ عربِيّ» (ص٣٥٣) -للبِقاعِيّ-؛ فَلْتُراجَعْ.

(٣) وهُم أَتْباعُ ابنِ عربيّ الطَّائِيّ الحاتِمِيّ، المُتوفَّىٰ سَنَةَ (٦٣٨هـ)، المُلَقَّب بِـ(الشَّيخ الأكبر)!

(٤) أي: يُذهَبُ مَعَهُ في الطَّريقِ -نَفْسِهِ- الّذي ذَهَبَ إليه هُو نَفْسُهُ -جَوابًا منهُ عليه-.

(٥) وهِي مِن حِيَلِ الطَّلاقِ -المَشهورَةِ- بَيْنَ العُلماءِ-.

قال الإمامُ ابنُ القيِّم في «إعلام المُوقِّعين» (٢/ ١٩٧) -مُبَيِّنًا سِرَّ المسألةِ-: «وهي تَمنعُ الرَّجُلَ مِن القُدْرَةِ علىٰ الطَّلاقِ -أَلْبَتَّةَ-؛ بل تَسُدُّ عليه بابَ الطَّلاقِ بكُلِّ وَجْهٍ».

وهي -نَفْسُها- المَسألةُ المَشهورةُ عندَ الفُقهاء بِـ(المسألة السُّرَيجيَّة).

ولِشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فَتْوَىٰ مُطَوَّلَةٌ -في إبطالِها- في «مجموعِ الفتاوَىٰ» (٣٣/ ٢٤٠).

وانظُر «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٢٠/ ٣٠١) -للحافظِ الذَّهبِيّ-.

وأمَّا سَبَبُ تَسْمِيَتِها بـ: (الدَّوْرِيَّة): لأنَّها مَبنيَّة علىٰ الدَّوْرِ والتَّسَلْسُل، وأمَّا سببُ تَسْمِيَتِها بـ: =

فإنَّها أَشنعُ وأَبشَعُ مِن قَولِهِ بِوُقُوعِ واحدَةٍ[(١)] -ولا اكتِراث-...

وأيضًا:

يُقالُ له: لِمَ قَبِلْتَ شهادةَ الأئمَّةِ -كاليافِعِيِّ[(٢)] وغيرِهِ- في الطّائفَةِ الأُخرَىٰ[(٣)]، ولِمَ لَم تَقْبَلْهَا فيه[(٤)]؟!

فإنَّ قَبُولَها فيه أَوْلَىٰ وأَحْرَىٰ.

وإنَّما لَم نُعَوِّلْ إلّا عليه؛ لأنَّهُ مِمَّن يُحْتَفَلُ به ويُنظَرُ إليه.

=

(السُّرَيْجِيَّة): فلِنِسْبَتِها للفَقيهِ أبي العَبَّاس ابنِ سُريج -المُتوفَّىٰ سَنَةَ (٣٠٦هـ) -رَحِمَهُ اللهُ-.

وفي «تُحفة المُجيب علىٰ شَرْح الخطيب» (٣/ ٥١٦) -للبُجَيرميِّ- تبرئةُ الفقيهِ ابنِ سُريج مِنها.

(١) مسائل الطَّلاق -بكثيرٍ مِن فُروعِها- مِن أكثرِ وأشهرِ المسائلِ الّتي انْتَقَدَها مُخالِفُو شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- عليه.

وإنْ كانَ الحالُ -اليومَ- أنَّ أكثرَ المَحاكِمِ الشرعيَّةِ، والقُضاة الشرعيِّين يُفْتُونَ بأكثرِ فتاوِيه تلك -رَحِمَهُ اللهُ-!

(٢) هو أَبُو مُحَمَّدٍ عبدُ الله ابنُ اليافِعِيِّ اليمانِيُّ، المُتوفَّىٰ سَنَةَ (٧٦٧هـ).

وَقَد ذَكَرَ خَبَرَهُ في ذلك -في قِصَّةٍ-: الهَيْتَمِيُّ -نَفْسُه- في «الفتاوىٰ الحديثيَّة» (ص٣٢٥)؛ فَلْتُراجَعْ.

(٣) أي: الصُّوفيَّةُ.

فالخَبَرُ المُشارُ إليه مُتَعَلِّقٌ بِـ(الأقطاب، والنُّجَباء، والنُّقَباء، والأبدال!) -مِن خُرافاتِ الصُّوفيَّة-!

(٤) فقد مَدَحَ اليافعيُّ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في كِتابِهِ «مِرآة الجَنان» (٤/ ٢٧٧) بقولِهِ: «الشيخ الحافظ الكبير...، بَرَعَ في حِفْظِ الحديثِ، والأصلَيْنِ، وكانَ يَتَوَقَّدُ ذَكاءً..».

ولكنَّ الحقَّ أحقُّ بالاتِّباعِ، وإذا عُرِفَ[١]: فَقَد عُرِفَ أهلُهُ -بلا دِفاعٍ أو نِزاعٍ-.

قالَهُ عَجِلًا، ونَمَّقَهُ خَجِلًا:

الفقيرُ مِن العَمَلِ واليَقين: مُحمَّدٌ بَدْرُ الدِّينِ الشافعيُّ الأزهريُّ سِبْطُ الشُّرُنْبابِلِيّ -حامِدًا، مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا، مُحَسْبِلًا، مُحَوْقِلًا، مُسْتَسْلِمًا، مُفَوِّضًا-.

والحمدُ للهِ -وحدَه-، وصلَّىٰ اللهُ علىٰ مَن لا نَبِيَّ بَعْدَه.

وهو حَسْبُنا ونِعْمَ الوَكيل.

ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا باللهِ العليِّ العَظيم.

والحمدُ لله ربِّ العالمِين.



(١) أي: الحَقُّ.

العلاّمة الشَّيخ
محمد حسنين مَخلوف[1]
مُفتِي الدِّيار المِصريَّة -الأسبق-
المُتوفَّى سَنَةَ (١٣٨٦هـ)

«ليسَ مِن قَصْدِنا -في هذه الكَلِمَةِ المُوجَزَةِ- تَقَصِّيَ تاريخِ شيخِ الإسلامِ تَقِيِّ الدِّينِ ابنِ تيميَّةَ، ونَشْأَتِه، ودراستِه، وعُلومِه، وآرائِه، وبُحوثِه، ومُناظَراتِهِ، ومُساجلاتِه، وآثارِه العِلميَّةِ، **ومَواقِفِهِ السِّياسيَّةِ في الدِّفاعِ عن الإسلامِ، وأوطانِ الإسلامِ، وإحاطةِ عِلْمِه بعصرِهِ**، وأحوالِ أهلِه -وما يَتَّصِلُ بذلك مِن وقائعِ المِحَنِ الّتي أصَابَتْهُ، والشَّدائدِ الّتي نَزَلَت به-؛ فذلك مجالٌ فَسيحٌ، وبَحثٌ مُترامِي الأطراف؛ لا يَفِي به ولا يَنْهَضُ بعِبْئِهِ إلّا كتابٌ مُستقلٌّ جامعٌ.

وإنَّما قَصْدُنا بها: اقتِطافُ نُبَذٍ يَسيرةٍ مِن كُلِّ ذلك، **يَلْمَحُ الناظرُ خِلالَها صُورةً لشيخِ الإسلامِ في إطارٍ بديعٍ**؛ يَبعَثُهُ جلالُها وعِظَمُها إلىٰ الدُّنُوِّ مِن رَحَباتِهِ، والوُلُوجِ إلىٰ ساحاتِه؛ يَسمعُ منهُ، ويَقرأُ له، فيَستفيدُ أعظمَ فائدةٍ مِن كُلِّ عِلْمٍ مارَسَهُ، وبَحْثٍ أثارَهُ، ورأيٍ أعلَنَهُ، ودليلٍ أقامَه، وحَقٍّ جَلّاهُ، ومَنارٍ أعلاهُ، ونِقاشٍ أبداهُ، وهَدْيٍ أسداهُ؛ **فيَعُودُ وبين يديه ذخيرةُ العُمُرِ، وعُدَّةُ**

(١) كَمَا في مُقدِّمَتِه علىٰ كِتاب «العقيدة الأصبهانيَّة» (صفحة: هـ-ت) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة-.

الجِهادِ، وكَنْزُ الحَياةِ، وزادُ الآخِرَةِ، وفي قَلْبِهِ إشراقٌ ونُورٌ يَهدِيه إلىٰ الحقِّ، وإلىٰ طريقٍ مُستقيمٍ.

و«**مَن يُرِدِ اللهُ بِه خيرًا؛ يُفقِّهُهُ في الدِّينِ**»[1].

فنَقُولُ:

هو الإمامُ المُجدِّدُ، شيخُ الإسلامِ، تَقِيُّ الدِّينِ، أبو العبَّاس، أحمدُ ابنُ الشَّيخِ شِهابِ الدِّينِ أبي المحاسنِ عبدِ الحَليمِ، ابنِ شيخِ الإسلامِ مجد الدِّين أبي البَرَكَاتِ عبدِ السَّلامِ، ابنِ أبي محمدٍ عبدِ الله بنِ أبي القاسمِ الخَضِرِ بنِ محمدِ بنِ الخَضِرِ بنِ عَلِيِّ بنِ عبدِ الله ابنِ تيميَّةَ الحَرَّانِيّ -نِسبةً إلىٰ (حَرَّان) -بَلْدَةٍ بالشَّام-».

ثُمَّ نَقَلَ -رَحِمَهُ اللهُ- تَرجمةَ شيخِ الإسلامِ عن عددٍ مِن المصادرِ التّاريخيَّةِ المَوثوقَةِ؛ بما فصَّلَتْ وذَكَرَتْ مِن سيرةِ هذا الإمامِ -الزَّكيَّةِ-.

ثُمَّ قالَ:

«**هذا هو ابنُ تيميَّةَ، شيخُ الإسلامِ، وإمامُ أهلِ الهُدَىٰ والعِرفان، نادرةُ الزَّمان، وأُعجوبةُ الدَّهرِ -في القَرنَينِ السّابعِ والثّامِنِ الهِجريِّ-.**

وهذه هي مَواهِبُهُ الفِطريَّةِ، ومَقدرتُه الفِكريَّة، وقُوَّةُ عارِضَتِهِ، وسَعَةُ مَدارِكِه، وشِدَّةُ ذَكائِهِ وفَهْمِهِ، وحَصافَةُ رأيِه.

---

(١) رَواهُ البُخاريُّ (٧١)، و(مُسلمٌ) (١٠٣٧) عن مُعاويةَ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

وهذا هو عُلُوُّ نفسه، وعِظَم هِمَّتِه، وبُعْدُ غايتِه، وسُمُوُّ مَقصدِه، ومَبْلَغُ إحاطَتِهِ بزَمَنِهِ وأحوالِ أهلِهِ، وبِمُخْتَلِفِ العُلوم -دَرْسًا، وتحصيلًا، وتدريسًا، وتأليفًا-؛ حتّىٰ بَلَغَ رُتْبَةَ الاجتهادِ في الفِقْهِ، وتَسَنَّمَ ذُرْوَةَ الإمامةِ في كُلِّ فَنٍّ مارَسَهُ، وبَزَّ فيه فطاحِلَ العُلماءِ، وفاقَ فيه الأعيانَ والنُّظَراء.

وهذه شهادةُ جَمْهَرَةٍ مِن أئمَّةِ العِلْمِ، والحديثِ، والتَّاريخِ: عاصَرُوه، أو كانُوا علىٰ مَقْرُبَةٍ مِن عَصْرِهِ.

وناهِيكَ بالحافظِ الذَّهبيِّ، والإمامِ ابنِ الوَرديِّ، والحافظِ اليَعْمَرِيّ، والإمامِ ابنِ دقيق العِيد، والحافظِ المِزِّي، والتَّقيِّ السُّبْكِيِّ، والإمامِ ابنِ الزَّمْلَكَانِيِّ، والعِمادِ الواسِطيِّ، وابنِ رَجَبٍ الحنبليِّ، وابنِ فَضْلِ اللهِ العُمَرِيِّ، وسراجِ الدِّين أبي حَفص، وابنِ الأَلُوسيِّ -في «جلاء العَيْنَين»[1]، وصاحب «شذَرات الذَّهب»، وصاحب «فَوَات الوَفَيَات»-وغيرهم مِن أقطابِ العِلم، والتَّاريخ -في ذلك العَصر-.

وما نَظُنُّ أَحدًا تَحدَّثَ عنهُ مُعاصِرُونَ -ومَن قَرُبُوا مِن عَصْرِهِ- مِن الثِّقاتِ الأعلامِ- كما تَحدَّثَ هؤلاء الأئمَّةُ عن ابنِ تيميَّةَ، وبُلُوغِهِ مَرتبَةَ الإمامَةِ في كُلِّ فَنٍّ: في التّفسيرِ، والحديثِ، والفِقهِ، وفي العربيَّةِ، والأُصولِ، والكلامِ، وفي المَنطِقِ، والفلسفَةِ، وفي التَّصَوُّفِ، وفي المِلَلِ، والنِّحَلِ، والفِرَقِ.

مع التصوُّن، والعَفاف، والزَّهادَة، والعُزُوفِ عن الدُّنيا، وعُلُوِّ الهِمَّةِ،

---

(١) انظُر ما سَيأتِي حَولَ هذا الكِتابِ (ص١٢١، و١٣٢-١٣٣).

والتَّعبُّدِ، والإنابةِ إلىٰ اللهِ، والاعتصامِ بالله -في كُلِّ أَمْرٍ-، والشَّجاعةِ، والإقدامِ علىٰ اقتِحامِ الخُطُوبِ لِنُصْرَةِ الإسلامِ ضِدَّ الطُّغاةِ المُغيرِينَ علىٰ البِلادِ؛ لا حُبًّا في رِياسةٍ، ولا طَمَعًا في مَغْنَمٍ.

كُلُّ ذلك مع اتِّباعِ هُدىٰ الكِتابِ والسُّنَّةِ -في كُلِّ شَأنٍ-، والوُقوفِ عند حُدودِهِما -في كُلِّ حالٍ-، والذَّوْدِ عن حِياضِهِما بقُوَّةٍ خارِقَةٍ، وعزِيمةٍ صادقةٍ مُخلِصَةٍ، وشجاعةٍ، وإقدامٍ، وثقةٍ بالله -تعالىٰ-، وإيمان.

وقد أجمعَ مُؤرِّخُو ابنِ تيميَّةَ علىٰ أنَّهُ كانَ -في عَصْرِهِ- أُمَّةً-وَحْدَهُ-، توافَرَت له شُروطُ الاجتِهادِ، فكان في الدِّينِ مُجتهِدًا، وبَلَغَ رُتْبَةَ الإمامةِ في كُلِّ فَنٍّ مارَسَهُ؛ فكانَ في العُلومِ إمامًا مُتَّبَعًا، **وكان أَتْبَعَ النَّاسِ للكتابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ الصَّحابةِ والتّابِعِينَ المُقتَفِينَ آثارَ النُّبُوَّةِ؛ فكان سلفيَّ العقيدةِ والمَنهجِ -مُقتدِيًا-.**

وكان شُجاعًا جَريئًا، لا يَرْهَبُ قُوَّةً، ولا يَخْشَىٰ بَطْشًا مِن ذِي سُلطان؛ فكانَ قائدًا مُوَفَّقًا.

وكان عاليَ الهِمَّةِ، عَزيزَ النَّفْسِ، أَبِيًّا، عَيُوفًا، لا يَذِلُّ، ولا يَسْتَخْذِي(١)، ولا يُجارِي، ولا يُمارِي، ولا يرَىٰ لِأحدٍ عليه يدًا يُغْضِي لها حينَ يَغضبُ.

---

(١) أي: يَضعُفُ ويَسْتَرْخِي.

وقد وَهَبَهُ اللهُ العِلْمَ، وأعزَّهُ به، فلَم يَعْتَزَّ بسواه، ولَم يَقِفْ ببابِ حاكمٍ ولا أَميرٍ؛ طامِعًا في رِفْد، آمِلاً في جاهٍ.

وتلكَ سُنَّةُ السَّلَفِ الصَّالحِ مِن أئمَّةِ الإسلامِ.

وكان يُمْتَحَنُ بالمِحَنِ والشَّدائدِ؛ فلا يُفَلُّ له عَزْمٌ، ولا تَهِنْ منهُ قوَّةٌ، واثِقًا بالله، ومُتَدَرِّعًا الصَّبْرَ والرِّضا، مُحتَسِبًا أَجْرَ جِهادِهِ عندَ الله الّذي يَجْزِي الصَّابِرِين، و﴿لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

ولَقَد كانَ له أُسوةٌ حَسَنَةٌ في رسولِ الله ﷺ، وفي أصحابِهِ المُجاهِدِين، وأئمَّة المُسلمِين، وفي إمامِهِ إمامِ أهل السُّنَّةِ والجماعةِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، الّذي قامَ لله مَقامَ صِدْقٍ، صابرًا علىٰ البَلاءِ والمِحنةِ -رضيَ اللهُ عنهُم-أجمعِين-».

... إلىٰ آخِرِ ما قالَ -رَحِمَهُ اللهُ-.

وهو كلامٌ طَويلٌ -جدًّا-(١).



(١) وهو جَديرٌ أنْ يُفْرَدَ -كامِلًا- بالنَّشْرِ -لِأهمِّيَّتِه، ومَنزِلَةِ كاتِبِهِ-.

الدُّكتور الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار[(١)]

الأمين العامّ (لمجمع البُحوث الإسلامية)، ووزير (الأوقاف والشُّؤون الإسلامية) - في مِصْرَ- وشيخُ (الأزهر) - مِن سنة (١٩٧٩ إلى سنة ١٩٨٢) - المُتوفَّى سنة (١٩٨٢) -

«تَتَابعَت سُنَّةُ اللهِ في خَلْقِه، وتكفَّلَت رَحمتُهُ -تعالىٰ- بهم: أنْ يُظْهِرَ في الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ -الحينَ بعدَ الحينِ- عَلَمًا مِن أعلامِها الأفذاذ، ورائدًا مِن رُوَّاد الفِكرِ الإسلاميِّ، يُجَدِّدُ لها شبابَها في إيمانِها، ويُنَقِّي بَذْرَها مما اختلط فيهِ مِن أَوْشَابٍ، ويُطَهِّرُ ساحَةَ أفكارِها العَقَدِيَّةِ ممّا عَلِقَ بها مِن أوهامٍ وانحرافاتٍ، ويقفُها علىٰ ما تَلَوَّثَت به مبادئُها مِن أدواء، فيضعُ لها أناملَها علىٰ ما تحتاجُ إليهِ من دَواء.

والإمامُ (تقيُّ الدِّين أحمدُ ابنُ تيميَّةَ الحَرَّانِيّ) هو مِن ذلك النَّوعِ الّذي يُوْزَنُ بأُمَّةٍ -وَحْدَهُ-، فأنّىٰ تَوَجَّهْتَ إليه في دراسةِ شخصيَّتِهِ: قابَلَكَ -في كُلِّ جانِبٍ مِن جوانِبِها- عَلَمًا بارِزًا، جَديرًا بالدِّراسةِ والبَحْثِ، حقيقًا بما قَلَّدَتْهُ الأجيالُ المُتعاقِبَةُ مِن صِفاتِ المَجدِ، وبما تَوَّجَتْهُ به مِن أكاليلِ الغارِ.

---

(١) مِن تَقريظِهِ علىٰ كتاب «الإمام ابن تيميَّةَ ومَوقفه مِن قضيَّة التَّأويل» (ص٥-٨) -للدُّكتور محمد السيِّد الجَلَيَنْد-.

(تَنْبِيهٌ): (الجَلَيَنْد): هكذا سَمِعْتُهُ -مَضبُوطًا- مِن طَلَبَةِ العِلْمِ المِصْرِيِّين.

هو موسوعةٌ علميَّةٌ إسلاميَّةٌ حيَّةٌ، سَجَّلَت كفاءَتَها النَّادِرَةَ، وأثبتَت وُجودَها النّاهِضَ - في مُختلِفِ نَواحِي العِلْمِ والمعرِفَةِ الإسلاميَّةِ-.

وهو شخصيَّةٌ علميَّةٌ مُتفتِّحَةٌ، ذاتُ منهجٍ قويمٍ، يَحْتَفِظُ بمعالِمِهِ وملامحِهِ، لا يُقْبِلُ على التَّقليدِ، **ويأبَىٰ** التميُّعَ والانسِيابَ مع التَّيَّارات الفكريَّةِ المُتصارعةِ المُتطاحِنَةِ في بيئتِهِ.

بل إنَّهُ -والحقُّ يُقالُ- وَقَفَ حَرَكَةَ التَّقليدِ في التَّفكيرِ الإسلاميِّ، بِكَشْفِ السُّمومِ الدَّخيلةِ في المذاهِبِ الإسلاميَّةِ الّتي تُلَوِّثُ طَهارَتَهُ، وتَرْمِي بالقَذَىٰ في عَيْنَيْه، وتنحرفُ به عن الطَّريقِ اللّاحِبِ المُستقيمِ إلىٰ مَزالِقِ الظُّنونِ والأوهامِ؛ الّتي انتقلَت إليه عَبْرَ القُرونِ في سراديبَ مُظْلِمَةٍ قاتمةٍ.

ثُمّ دَفَعَت بها أصابعُ اليهوديَّةِ، وهَرَّبَتْها -بأساليبِها المُلْتَوِيَة- إلىٰ أدْمِغَةِ المُفكِّرين الإسلاميِّين، بطريقةِ (وَضْعِ السُّمِّ في الدَّسَم)؛ لِتُلبِّسَ عليهِم أَمْرَ دينِهم، ولِتَذْهَبَ بريحِهم المذاهِبُ والنِّحَلُ!

ولكنَّ شجاعتَهُ الأدبيَّةَ رَصَدَت تحرُّكاتِهم، وتتبَّعَتْها أَيْنَما ذَهَبَت بها المذاهِبُ؛ بالحُجَّةِ القويَّةِ، والبُرهانِ السَّاطِعِ.

وهكذا كان مَوقِفُهُ مع عُلماء الكلامِ، وأهلِ النِّحَلِ الزَّائِفَةِ، فناقشَ الباطنيَّة، والمُتصوِّفة، والإسماعيليَّة، والجَهميَّة -وغيرَهم-.

وقد تحمَّلَ إمامُنا -في سَبيلِ ذلك- ويلاتِ السُّجون، ومكايدَ الأعداءِ والمُنافِسين؛ فعُذِّبَ وسُجِنَ، لكنْ؛ لَم يَمْنَعْهُ ذلكَ مِن أنْ يَكُونَ

بَطَلاً مِغوارًا، ورائدًا مِقدامًا عندما يُدَوِّي نَفِيرُ الجِهادِ: تتفقَّدُهُ جُنْدِيًّا في الصَّفِّ[١]، يَحْمِي حِمَىٰ دَولةِ الإسلامِ ضِدَّ أعدائِها مِن التَّتارِ الغاشِمِين، ويَسْهَرُ اللَّيالِيَ ليسدَّ الثُّغورَ، ويُجابِهَ قائدَ التَّتار بكُلِّ ما أُوتِي مِن قُوَّةٍ وشجاعةٍ، بَهَرَت أعداءَه، وأخذَت عليهِم مَجامِعَ لُبِّهِم.

والإمامُ (تقيُّ الدِّين) أعظمُ مِن أنْ يَحُدَّهُ كتابٌ واحدٌ يحتويهِ،

---

(١) وهذا -تاللهِ، وواللهِ، وباللهِ-: ما نسألُ اللهَ -تعالىٰ- أنْ نَكُونَه إذا قام داعِي(الجِهادِ الحَقِّ) -بالحَقِّ- في الأُمَّةِ... ضِدَّ أعداءِ اللهِ ورسولِه...

أقولُ هذا وأنا في مُنتَصَفِ العقد السادس مِن عُمري (أربع وخمسين سنة) -سائلًا رَبِّي حُسْنَ الخِتام، والوَفاةَ علىٰ الإيمان-.

و(الجِهادُ الحقُّ) -المَقصودُ- هو: الجِهادُ المُنضَبِطُ بِفَتاوَىٰ العُلماء، ونَفير الأُمراء؛ بِشَرْطَيْ قَبُولِ العَمَلِ الصَّالِحِ: إخلاصًا لله -تعالىٰ-، وموافقةً لِسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ.

وعليه؛ فإنَّ هذه الأعمالَ الغوغائيَّة الّتي يُمارِسُها -اليومَ- كثيرٌ مِن الحماسيِّين باسمِ (الجهاد!) -بغيرِ أُسُسٍ ولا ضَوابِطَ-؛ هي عينُ الفساد، وبابُ الإفساد!

وانظُر: تَرَ!

ولا يُنالُ الحقُّ -فقط- بالعَواطِف العَواصِف! أو الحَماساتِ الجارِفات!!

وَقَد رَوَىٰ الإمامُ سَعيدُ بنُ مَنصورٍ في «سُنَنِهِ» (٢٥٤٦) -بسندٍ صحيح- عن حُذَيْفَةَ بنِ اليَمانِ، أَنَّهُ قالَ لأبي مُوسىٰ: أرأيتَ لَو أنَّ رَجُلًا خَرَجَ بِسَيْفِه؛ يَبْتَغِي وَجْهَ الله، فضُرِبَ، فقُتِلَ: كان يَدخُلُ الجَنَّةَ؟!.

فقال لهُ أبو مُوسىٰ: نَعَم.

فقال حُذَيْفَةَ: لا؛ ولكِن: إذا خَرَجَ بِسَيْفِه؛ **يَبْتَغِي به وَجْهَ الله، ثُمَّ أصابَ أَمْرَ الله**، فقُتِلَ: دَخَلَ الجَنَّةَ.

ويشملَهُ، ويُقدِّمَ إلىٰ العالَم أفكارَهُ في مُختلِفِ نَواحِي المعرفةِ الّتي رادَها.

فالجميعُ يَعلمُ مَن هُو الإمامُ (ابنُ تيميَّةَ)- في امتدادِ آفاقِهِ، واتِّساعِ ساحاتِه، وترامِي حُدودِه، وخُصوبَتِهِ العلميَّةِ، وَوَفْرَةِ مُؤلَّفاتِهِ الّتي تناوَلَت الكَثيرَ مِن قضايا الفِكْرِ الإسلاميِّ-.

وحَسْبُ الباحِثِ فَخْرًا أنْ يَنْجَحَ في تَعَرُّضِهِ لجانِبٍ واحدٍ مِن جوانِبِ شخصيَّتِهِ المُترامِيَةِ الحُدودِ، أو في تَناوُلِهِ قضيَّةً مِن القضايا، أو نظريَّةً مِن النَّظريَّاتِ الإسلاميَّةِ -وما أغزَرَها!- الّتي تخطَّت أسوارَ الدُّوَلِ، أو اخترقَت الحَواجِزَ، وذاعَت بين المُفكِّرين والمُصلحِين مِن رُوَّاد الحَركاتِ الإسلاميَّةِ[1]، وأصبحَت دَوِيًّا ناضِجًا في تَيَّارِ أساليبِ التَّفكيرِ لدَىٰ عُلماءِ المُسلمِين».



(١) وبَعْضٌ مِن هؤلاءِ -وبِأسماءٍ مُتعدِّدَةٍ!- -فوا أسَفَاه- تَتَرَّسُوا وَراءَ اسمِهِ الجَلِيل؛ مُخالِفِينَ مَنْهَجَهُ الأَصِيل -رَحِمَهُ اللهُ-.

العلامة الشيخ محمد أبو زُهرة[١]
المُتوفَّى سنة (١٣٩٤هـ)
-رَحِمَهُ اللهُ-

١- كان ابنُ تيميَّةَ -رضي اللهُ عنهُ- عظيمًا في ذاتِ نَفْسِهِ، اجتمعَت له صفاتٌ لَم تجتمعْ في أحدٍ مِن أهلِ عَصْرِهِ، فهو الذَّكِيُّ الألمعيُّ، وهو **الكاتِبُ العبقريُّ**، وهو الخطيبُ المِصقَعُ، وهو الباحثُ المُنقِّبُ.

وهو العالِمُ المُطَّلِعُ الّذِي دَرَسَ أقوالَ السَّابِقِين، وقد أنضجَها الزَّمانُ، وصَقَلَتْها التَّجارِبُ، ومَحَّصَتْها الاختِبارات، فنَفَذَت بصيرتُه إلىٰ لُبِّها، وتغلغلَ في أعماقِها، وتعرَّفَ أسرارَها، وفَحَصَ الرِّواياتِ، ووازَن بين الآراءِ المُختلِفَةِ، وطبَّقها علىٰ الزَّمانِ، مع إدراكٍ للقوانين الجامعةِ، ورَبْطٍ للجُزئيَّاتِ، وجَمْعٍ للأشتاتِ المُتفرِّقةِ، ووَضْعِها في قَرَنٍ واحدٍ.

٢- كان ابنُ تيميَّةَ عاكفًا علىٰ الدَّرْسِ والفَحْصِ، والوَعْظِ والإرشادِ، وبيانِ الدِّينِ صافيًا نقيًّا- كما نَزَلَ علىٰ النبيِّ ﷺ، وكما تلقَّاهُ السَّلَفُ الصَّالحُ -رضوان الله -سُبحانَه وتعالىٰ- عليهم - أجمعِين-.

---

(١) أَلَّفَ كِتابًا ضَخْمًا عن «ابنِ تَيميَّةَ» -سَبَقَتِ الإشارةُ إليه (ص٣٤)-.
وما هُنا مُقْتَطَفاتٌ مِنهُ.

ومع عُكوفِه علىٰ الدَّرْس: كان مُتَّصِلًا بالحياةِ والأَحياءِ، يُقيمُ الحِسْبَةَ[1]، ويُبَلِّغُ وُلاةَ الأمرِ -إن رأىٰ أمرًا يُوجِبُ تَبليغَهُم-.

٣- بَلَغَت مكانةُ ابنِ تيميَّةَ الذُّروةَ؛ فقد عَلَا علىٰ المُنافَسَةِ، وصارَ اسمُهُ في كُلِّ مَكانٍ، وكان مِن حقِّ مِثلِه أنْ يَغتَرَّ! ولكنْ: لَم يُصِبِ الغُرورُ قَلْبَهُ.

وحَسْبُكَ أنْ تَعْلَمَ أنَّ الفَخْرَ الّذي نالَهُ المصريُّونَ -إلىٰ اليوم- لأَنَّهُم الّذين حَطَّمُوا قُوَّةَ التَّتار، وفرَّقُوهُم، ورَدُّوهُم علىٰ أدبارِهِم خاسِئين-: إنَّما كان مَرجعُهُ -في الدَّوْرِ الأخير- **إلىٰ ذلك العالِم التقيّ**؛ فهو الذي ثبَّتَ القُلوبَ بقولِه، وقوّىٰ العزائمَ برُوحِهِ، وجَمَعَ الجُموعَ والأجناد؛ وخاض المعركةَ بنفسِه، وكان رُوحَها الدَّافعَ، وقلبَها الخافِقَ، وعزيمتَها الوثَّابَةَ.

وقد حَمَىٰ الدَّولةَ في الخارجِ، وعمِلَ علىٰ حمايتِها في الدَّاخِلِ: بإزالةِ مَن كان يُحْصُونَ علىٰ المُسلِمين أعمالَهُم، ويُبَلِّغُونَها لأعدائِهِم، ويَكشِفُونَ العَوْرات- وإنْ لَم يَجتثَّهُم مِن أصلِهم؛ فقد أخضعَهُم-.

إنّ العالَمَ الّذي رَأَىٰ صخرةَ التَّتارِ تتحطَّمُ -نهائيًّا- في مَرْجِ دِمشقَ: عليه أنْ يَعْلَمَ أنَّ العامِلَ الأوَّلَ في تِلكَ الواقعةِ الأخيرةِ **إنَّما هو ابنُ تيميَّةَ** العالمُ الوَرِعُ التقيُّ.

---

(١) أي: الأمر بالمَعروفِ، والنَّهي عن المُنكَرِ.

٤- لقد أجمعَ الّذِينَ عاصَرُوهُ علىٰ قُوَّةِ فِكْرِهِ، وسَعَةِ عِلْمِه، وأنَّهُ بَعيدُ المَدَىٰ، عميقُ الفِكرةِ، يَستوِي في ذلك الأولياءُ والأعداءُ؛ فإنَّ تلكَ القُوَّةَ الفِكريَّةَ هي الّتي أثارَت الأولياءَ لِنُصْرَتِه؛ وأثارَت الأعداءَ لِعداوَتِه.

ولو كان هَيِّنًا في ذاتِهِ أو فِكْرِهِ: ما تحرَّكَت مُناوَأةُ المُناوِئين، وما استعانُوا بالقُوَّةِ المانِعَةِ عنِ القَوْلِ، وقد عَجَزُوا عن مُجاراتِهِ.

فالجميعُ -إذَن- مُقِرٌّ بقُوَّةِ عَقْلِه وعِلْمِه-، يستوِي في ذلك العَدُوُّ والوليُّ -وما بين هؤلاءِ وهؤلاءِ-.

ولكنَّ مَوضِعَ الخِلافِ -بين الأعداء والأولياء- هو في المُوافَقَةِ علىٰ الرَّأيِ الّذي كان يُنادِي به؛ لا في قَدْرِ المُنادِي، وقُوَّتِهِ في العِلْمِ والفِكْرِ.

وإذا كان النّاسُ قد غَضُّوا مِن قَدْرِهِ كعالِمٍ جليل، فليسَ ذلك مِن صميم قُلوبِهِم -إنْ كانُوا عالمِين-؛ بل مِن الهَوَىٰ الّذي يَغْلِبُ الفِكْرَ والعَقْلَ!

وليسَ هذا شأنَ عُلماءِ الدِّين!

أمّا الجاهِلُون؛ فلا عِبرةَ بقولِهِم إن أيَّدُوا أو خالَفُوا! فقولُهُم لَم يدخُل في الحِساب!

٥- شَغَلَ ابنُ تيميَّةَ عَصْرَهُ بشخصِهِ وفِكرِه وقولِهِ، وحيثُ حَلَّ كان حركةً فكريَّةً دائمةً دائبةً.

ولَـم يَمُـتْ إلَّا وَقَـد كـان لاسـمِهِ دَوِيٌّ في شَـرْقِ الـبِلادِ الإسـلاميَّةِ وغَرْبِهـا، وتَجَاوَبَ اسمُهُ -لا في مِصرَ والشَّام- وحدَهُما-، بل في رُبوعِ البلادِ الإسلاميَّةِ -كُلِّها-.

وكان له تلاميذُ تَخَرَّجُوا علىٰ رسائِلِهِ، كما كـان لـه تلاميـذُ تخرَّجُـوا علـىٰ دَرْسِهِ.

وقد تَرَكَ وَديعةً فكريَّةً للأجيالِ مِن بَعْدِهِ: هي مجموعُ ما وَصَلَ إليهِ مِن آراءٍ علىٰ مُقتضَىٰ الهَدْيِ السَّلَفِيِّ في اعتقادِهِ، وما أَيَّدَ آراءَهُ مِن أدِلَّـةٍ، وما ساقَ مِن آثارٍ وأخبارٍ، وما استشهدَ به مِن شواهِدِ العَقلِ والبَدَهِيَّاتِ الفكريَّةِ، ثُمَّ أودَعَها المُجادَلاتِ والمُساجَلاتِ الَّتي قامَت بَيْنَهُ وبَيْنَ خُصومِهِ الكَثيرِين -مِن فُقهاءَ ومُتكلِّمِين ومُتصوِّفِين وفِرَقٍ-.



الشيخ علي جُمعة
مُفتِي الدِّيار المِصريَّة -السَّابق-

حيثُ أشرفَ -علميًّا- وَفَّقَهُ اللهُ- علىٰ مَوسوعةٍ علميَّةٍ مُتخصِّصَة، طُبِعَت في ثلاث مُجلَّدات، بعُنوان: «موسوعة فتاوىٰ **الإمام** ابن تيميَّة في المُعامَلات وأحكام المال».

مِن إعداد: مركز الدِّراسات الفقهيَّة، والاقتصاديَّة -بالقاهرة-.

نُشِرَت في (دار السَّلام)، سنة (١٤٢٥هـ).

وعُنوان الكتاب جَلِيٌّ واضحٌ في الاعتِدادِ بالقيمة العلميَّةِ الكُبرىٰ لِفِقْهِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ-، وعُلومِه، واجتِهاداتِهِ، ومَكانَتِهِ.

فضلًا عن مئاتِ المواضعِ -في الكتاب نَفْسِهِ- الّتي وُصِفَ فيها هذا الإمامُ الجِهبِذُ بِـ(**شيخ الإسلام**) -إمّا أصالةً، وإمّا نَقْلًا-.



الخصائص التَّأليفيَّة
عند
شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة(١)

قال الدَّاعِيَةُ الإسلاميُّ الهنديُّ أبو الحَسن عليٌّ الحَسَنِيُّ النَّدْوِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- وهو مِن كِبارِ أُدَباءِ العَصْرِ الحَديثِ- في كتابِهِ «**حَياة شيخِ الإسلامِ الحافظِ ابنِ تيميَّةَ**» (ص١٣٣-١٣٧) -تحتَ هذا العُنوان-:

إنَّ مُؤلَّفاتِ ابنِ تيميَّةَ تَتَفَرَّدُ بخصائصَ بارِزَةٍ تُمَيِّزُها مِن بَيْنِ مُؤلَّفاتِ عَصْرِهِ عليها -مِن قُرونٍ عديدةٍ- حَدَثَت -في خِلالِها- ثَوراتٌ في دُنيا العِلْمِ والتَّفكيرِ-.

وقَد أَنْتَجَ ذلك: أنَّها تَنالُ الإعجابَ والقَبُولَ مِن جديدٍ -في هذا العَصْرِ- للولوعِ بالتَّجديدِ والعقليَّةِ.

وهُناكَ أربعةُ جَوانِبَ ذاتِ أهمِّيَّةٍ -في هذه الخَصائصِ-:

١- كُلُّ دارِسٍ لِمُؤلَّفاتِ ابنِ تيميَّةَ يَرجعُ بانْطِباع أنَّ مُؤلِّفَها عارِفٌ بمَقاصِدِ الشَّريعةِ، ومُطَّلِعٌ علىٰ رُوحِ الدِّين، وأنَّهُ آخِذٌ بأطرافِ الدِّينِ وأُصولِهِ.

---

(١) بِتصَرُّفٍ يَسيرٍ.

ولذلك؛ فإنَّهُ يُركِّزُ بَحْثَهُ في كُلِّ أَمْرٍ مِن أُمورِهِ علىٰ الأُصولِ؛ بحيثُ يَشْفِي العَليل، ويَرْوِي الغَليل، ويَبْعَثُ الطُّمَأْنِينَةَ واليَقينَ في النَّفْسِ.

إنَّهُ يَضغطُ علىٰ الأُصولِ دُونَ الفُروعِ، ويَبدأُ كُلَّ بَحْثٍ بأُسلوبٍ يُشعِرُ القارِئَ بأنَّهُ هو طبيعةُ الدِّينِ ورُوحُه، ومُقتضَىٰ الشَّريعةِ المُحمَّدِيَّة -بالبَداهَةِ والاضطِرارِ-.

إنّ السِّرَّ في تَفَوُّقِهِ -بإزاءِ مُعاصِريه والمُؤلِّفِين الآخَرِين- هو اطِّلاعُهُ علىٰ مَقاصِدِ الشَّريعةِ، ورُوح الدِّين، وشَرْحُهُ النّاجِحُ لهُما.

وذلك ما يتجلَّىٰ في كُلِّ ما أَلَّفَهُ مِن صغيرٍ وكبير، ولا سِيَّما عندَما يَبحثُ في العقائدِ، والمسائلِ الكلاميَّةِ، والفقهيَّة المُهِمَّة.

٢- الميزة الثانيةُ البارزةُ: أنَّ كُتُبَهُ تَفيضُ حَيويَّةً، ويَبدُو أنَّها لَم تُؤلَّف في رُكْنٍ مِن المَكْتَبَةِ مُنْزَوٍ! أو جَزيرةٍ مُنقَطِعَةٍ عن النَّاس! بل إنَّها أُلِّفَت في مُعْتَرَكِ الحَياةِ، وأوساطِ العامَّةِ.

إنَّ مَن يَدرُسُها يَستطيعُ أنْ يُعَيِّنَ ويُقَدِّرَ العَصْرَ الّذي أُلِّفَت فيه -بسُهولةٍ-، وعقليَّةَ المُجتمَعِ وأخلاقَهُ الّذي كان يَتّصلُ به مُؤلِّفُها.

كما أنَّ مُؤلّفاتِهِ تُشيرُ إلىٰ عَواطِفِهِ وحَماسِهِ، وحُبِّهِ وكَراهِيتِه.

ويَبدُو أنَّ مُؤلِّفَها كان صاحبَ عَقْلٍ واعٍ، وقَلْبٍ حَسَّاسٍ، ومَشاعِرَ حَيَّةٍ قويَّة، ولَم يَكُن مُجرَّدَ آلَةٍ للكِتابةِ، ولا مَحْضَ عَقْلٍ.

وكذلك أُسلوبُ تَفسيرِهِ: يَتَّسِمُ بارْتباطِهِ مع الحَياةِ؛ إنَّهُ يُطَبِّقُ الآياتِ

القُرآنِيَّةَ علىٰ ما حَوْلَهُ مِن الحياةِ والإنسانِ، ويستعرِضُ الحياةَ مِن وُجهَةِ نَظَرِهَا[1]، ويَتناوَلُ مُعاصِرِيه وطَبَقاتِ الأُمَّةِ المُختلِفَةَ بالاحتِسابِ.

إنَّهُ يَضَعُ الأُصبَعَ في مَواطِنِ الانحرافِ عن هذه الآياتِ والحَقائِقِ، ويُخْبِرُ بِنتائجِ ذلك.

إنَّ مِيزةَ الحيويَّةِ -هذه- مَنَحَت مُؤلَّفاتِهِ حَياةً طَويلةً، وتأثيرًا عَميقًا، ورَوْعَةً عَجيبةً، قد تَنْدُرُ في مُؤلَّفاتِ غَيرِه، وقد تَكُونُ مَفقودَةً فيها.

٣- إنَّه يَجمعُ مَعلوماتٍ ومَوادَّ في كُلِّ مَوضوعٍ يَطْرُقُهُ -في عَشراتٍ مِن الكُتُبِ، ومئاتٍ مِن الصَّفْحاتِ-.

إنَّ أُسلوبَ تأليفِهِ -هذا- الّذي يُمْكِنُ أنْ يُسمَّىٰ: أُسلوبًا مَوسوعيًّا- أَبْرَزُ مِيزَةٍ لِجميعِ مُؤلَّفاته، سواءٌ كانت في المباحِثِ النَّقليَّة، أو العقليَّة.

وهكذا؛ فإنَّ كُتُبَهُ تَجْمَعُ معلوماتٍ كثيرةً وَفيرةً تُغنِي -أكثرَ الأحيانِ- عن مكتبةٍ، بل تَقومُ مَقامَها، ويستغني بها الطالبُ عن مُراجَعَةِ المَصادِرِ والمَباحِث.

٤- تَمتازُ كُتُبُهُ بَيْنَ كُتُبِ الفِقْهِ، والكلامِ العامَّةِ بـ: خُلُوِّها مِن الجَفافِ والتَّعقيدِ، و: الاختِصارِ؛ الأمرُ الّذي يُعتبَرُ سِمَةَ الكُتُبِ المُؤلَّفَةِ في هذا المَوضوعِ.

---

(١) يَعنِي: الآيات، ويَقْصِدُ: مَعانِيَها، وهَدْيَها.

ولكِنْ؛ بالعَكْسِ مِن ذلك: إنَّ مُؤلَّفاتِ ابنِ تيميَّةَ تتَّسِمُ بالسَّلامَةِ والقُوَّةِ والعربيَّةِ، وأحيانًا بصِفَةِ البَلاغَةِ والأدَبِ والخطابَةِ -مِن غيرِ قَصْد-.

تِلْكَ الّتي تَجعلُ كُتُبَهُ -وأكثرُها دفاتِرُ ضخمةٌ- ذاتَ رَوْعَةٍ وحيويَّةٍ وقُوَّةٍ؛ سِيَّما عندما يَبحثُ هو في ترجيحِ مذهبِ السَّلَفِ، وفي تفوُّقِهم العلميّ والدِّينيّ، وفضلِهم العمليّ والفِكريّ: يستمدُّ قلمُهُ قُوَّةً، ويَستوحِي بَحثُهُ صفةً مِن الزَّجْرِ.

يَبْدُو مِن دراسةِ مُؤلَّفاتِهِ: أنَّ سَلاسَةَ الألفاظِ وفَيَضانَ العِلْمِ، لا يَختصَّانِ بمَجالِسِه، بل يُشارِكُ قَلَمُهُ لِسانَهُ؛ هكذا أَبْدَىٰ الأَقْشَهريُّ انْطِباعَهُ عنهُ في «رِحْلَتِهِ»؛ إذْ إنَّهُ يَقولُ: «وقَلَمُهُ ولسانُهُ مُتقارِبان».

ويبدُو أنَّ ذِهْنَهُ وقَلَمَهُ لا يكادانِ يَستقرَّانِ في مجالِ البَحْثِ علىٰ نُقطَةٍ واحدة، وتَرِدُ إليه الخواطِرُ، ويَنتقِلُ ذِهْنُهُ بسُرعةٍ بالِغَةٍ، لا تَضَعُ عليهِما حَدًّا، وذلك ما كان يَتَّصِفُ به دُروسُهُ.

يقولُ تِلميذُهُ أبو حَفْص البَزَّار:

«كان ابنُ تيميَّةَ إذا شَرَعَ في الدَّرْسِ يَفتحُ اللهُ عليه أسرارَ العُلومِ، وغَوامِضَ ولَطائِفَ ودقائِقَ فُنونٍ ونُقولٍ، واستدلالاتٍ بآياتٍ وأحاديثَ، واستِشهادًا بأشعارِ العَرَبِ، وهو مع ذلك يَجْرِي كما يَجْرِي التَّيَّارُ، ويَفيضُ كما يَفيضُ البَحْرُ».

وهذه الخَصِيصَةُ -مِن **وَفْرَةِ المَعلوماتِ، وكَثرةِ البَراهينِ والدَّلائلِ،**

وتمـوُّج ذِهْنِـه-: هـي الّتـي كانـت تَـسُدُّ الطَّريـقَ علـىٰ مُناظِريـه في مَجْلِـسِ المُناظَرَةِ؛ إنَّهُ كـان يُـدْخِلُ في ثَنايَـا بَحْثِـهِ ومُناظَراتِـهِ عُلومًـا ومَـسائلَ تَعْـسُرُ علـىٰ خَصْمِهِ أنْ يَرْتَكِزَ علىٰ بَحْثٍ واحدٍ، وينضبطَ في مسألةٍ واحدةٍ.

وذلك ما جَعَلَ العُلمـاءَ والفُقهـاءَ -في مِـصْرَ والـشَّامَ- يتجنَّبُـونَ مُناظَرَتَـهُ في المَجالِسِ العامَّةِ، ويَعتذِرُونَ إليه.

إنَّ هذه الطَّبيعةَ العلميَّةَ -الّتي ليسَت نتيجةَ نَقْصٍ أو عَيْبٍ؛ بل إنَّهـا دليلٌ علىٰ كَثْرَةِ مَعلوماتِهِ، ووَفْـرَةِ فـضلِهِ، وذكائِـهِ، وعِلْمِـهِ-: تُوجَـدُ في مُؤلَّفاتِهِ.

فإذا تَجَلَّدَ الطّالِـبُ الـصَّادِقُ، ودَأَبَ علـىٰ الغَـوْصِ في بَحْـرِهِ: فـلا شـكَّ أنَّـهُ يَرجِعُ مِنها بِدُرَرٍ ثَمينةٍ، ولآلِئَ فاخِرَةٍ.



مَسْرَدُ أسماء عددٍ من الجامعاتِ العالميَّة[١] الّتي خَرَّجَت أساتِذَةً وعُلَماءَ كَتَبُوا في عُلومِ شيخ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ

*** وهذه العُلومُ هِيَ:**

عُلومُ القُرآن، وعُلوم الحديث، والعقيدة والفِرَق والمِلَل، والفِقْه، والسِّياسَة الشَّرعيَّة، والدَّعوة، والاقتِصاد، وأُصول الفِقه، والقواعد الفِقهيَّة، واللُّغة العربيَّة، والعُلوم العَقلية، والتربية، والأخلاق، والثَّقافة، والتّاريخ[٢]...

---

(١) نَقْلًا عن كتاب «دليل الرَّسائل العلميَّة في عُلومِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة» (ص٢٤٤-٢٤٥) -إعداد: عثمان بن محمد الأخضر شوشان.

وقد جَمَعَ أسماءَ (١٧٧) رسالة علميّة جامعيَّة - ما بين ماجستير ودُكتوراه-.

والرَّقْم الّذي بَعْدَ اسمِ الجامعةِ هو عددُ الرَّسائلِ العلميَّةِ المُقدَّمَةِ فيها عن (شيخ الإسلام) -رَحِمَهُ اللهُ-.

والكتابُ مَطبوعٌ سَنَةَ (١٤٢٤هـ) -قَبْلَ اثْنَي عَشَرَ عامًا-.

ولعلَّهُ في هذه السَّنوات العشر طُبِعَ عنهُ -رَحِمَهُ اللهُ- أكثرُ منها.

وفي مَكْتَبَتِي العِلميَّةِ الخاصَّةِ -وهي ليسَت مِن ضِخامِ المَكتباتِ -أكثرُ مِن (٧٠٠) عُنوانِ كِتابٍ، ورسالةٍ -باختلافِ أحجامِها-؛ كُلُّها دراساتٌ -أو في الثناء، أو التَّحقيق-: لِعُلومِ ومُؤلَّفاتِ هذا الإمامِ العَلَم.

(٢) بحَسَبِ «الدَّليل» -المذكورِ- آنِفًا (ص٢٤٨)-.

*** وأمّا أسماءُ الجامعاتِ؛ فهي:**

١- جامعة آل البيت -الأردن: (٢).

٢- الجامعة الأُردنيَّة: (٢).

٣- جامعة الأزهر - القاهرة - مصر: (١٢).

٤- جامعة الإسكندريَّة - مصر: (٧).

٥- الجامعة الإسلاميَّة - المدينة النبويَّة - المملكة العربية السعودية: (١٦).

٦- الجامعة الإسلاميَّة العالميَّة - ماليزيا: (٢).

٧- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة - المملكة العربية السعودية: (٥٦).

٨- جامعة الأمير عبد القادر للعُلوم الإسلاميَّة -الجزائر: (٤).

٩- جامعة الجزائر: (٢).

١٠- جامعة علي كره - الهند: (١).

١١- جامعة القاضي عِياض - مراكش - المغرب: (١).

١٢- جامعة القاهرة - مصر: (١٥).

١٣- جامعة القدِّيس يوسف - لبنان: (١).

١٤- الجامعة المستنصريَّة - العراق: (١).

١٥- جامعة الملك سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية: (٥).

١٦- جامعة اليرموك - الأردن: (١).

١٧- جامعة أُمّ القُرىٰ - مكَّة المُكرَّمة - المملكة العربيَّة السُّعوديَّة: (٣٠).

١٨- جامعة بتسبرغ - أمريكا: (١).

١٩- جامعة بغداد -العراق: (٣).

٢٠- جامعة تامبل - فيلادلفيا - أمريكا: (١).

٢١- جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلس - أمريكا: (١).

٢٢- جامعة محمد الخامس - المغرب: (٧).

٢٣- الرِّئاسة العامَّة لتعليم البنات - الرياض - المملكة العربية السعودية: (١).

٢٤- المعهد الوطني العالي لأصول الدِّين - الجزائر: (١).

٢٥- هارفارد - أمريكا: (١).

... وغيرُها كثير[١] -وبخاصَّةٍ في هذا الزَّمانِ الأخير-.

---

(١) وبعدَ كِتابَةِ ما تَقدَّم: وَقَفْتُ في مَوقعِ (الألوكة) -الإلكترونيِّ- علىٰ مَسْرَدٍ مُطوَّل لأسماءِ رَسائلِ الماجستير والدُّكتوراه -حول هذا الإمامِ وعُلومِه-؛ فبَلَغَت: (٢٣١) رسالةً.

ملحقان علميَّان

الأول: دفاعًا عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ / للكاتِبَةِ الأُردنِّيَّةِ: إحسان الفقيه.

الثاني: القَلَمُ الصَّحَفِيُّ السَّاخِر! والبَحْرُ السَّلَفِيُّ الزَّاخِر/ وَقْفَةٌ عِلميَّةٌ مع (عبدِ الهادِي راجي المجالي!) فيما طَعَنَ به شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ!

-١-

دفاعًا عن شيخ الإسلام ابن تيميّة[١]!

الكاتبة الأردنية: **إحسان الفقيه**[٢]

«(شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميّة – طيَّب الله ذِكْرَهُ-: ظَنَنْتُ أني سأَغْرَقُ بِكُتُبِهِ، ولكنَّي- بغَرَقي ذاك- نجوَتُ).

غَرَّدْتُ بتلك العبارةِ – منذ أَشهُرٍ-: بعد أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيَّ بالإبحارِ في عِلْمِ هذا الرَّجُلِ وَمَنْهَجِهِ، ولم أَكُن لِأَحْلَمَ – قبلَها – في أَنْ أكتبَ عنه!

وهأَنَذا أَفْعَلُ..

(الأفكارُ لا تموت): حَقيقَةٌ غائِبَةٌ عن هُواةِ مُصادَرَةِ الآراءِ ! وَسَجْنِ الكلمةِ! وأَعداءِ التُّراث.

---

(١) نُشر علىٰ صفحات الإنترنت بتاريخ : ١٠/ ٦/ ٢٠١٥م بعنوان : (دفاعًا عن الداعشيّ الأكبر!)!

وهو عنوانٌ يُرادُ به الاستهزاء – لا شَكّ –!!

ونَقْلي – هنا – بتصرُّف يسير .

والتعليقاتُ بقلمي .

(٢) وهي كاتبةٌ مسلمةٌ ، عصريَّةٌ ، مثقّفةٌ -مُعارِضَةٌ سِياسيَّةٌ-؛ غيرُ مَحسوبَةٍ علىٰ المتديّنين! فضلًا عن أن تُحسَب علىٰ السلفيِّين-!!

نسأَلُ اللهَ لنا ، ولها ، ولسائر المسلمين:أن يزيدَنا هدىً-أجمعين-.

...ولا يزالُ التَّوَجُّهُ نَحْوَ قَطْعِ الصِّلَةِ بِالتُّراثِ مُسْتَمِرًّا !

والمحطَّةُ التي نَزَلَ فيها -هذه المَرَّةَ- هي بلدي الأردنُّ؛ حيثُ قَرَّرَت (دائرةُ المطبوعات والنَّشر) [1] التَّحَفُّظَ علىٰ مؤلَّفاتِ الإمام ابن تيميَّةَ، والمُلقَّب بـ (شيخ الإسلام)، وهو ما يعني منعَها مِن دُخولِ البلادِ.

ونقل موقعُ (الجزيرة نت) عن أصحاب دُور النَّشرِ الأُردنِيَّة -خلال لقاء معهم-: أنَّ هذه الخُطْوَةَ تأتي في سِياقِ انخراطِ المملكةِ فيما يُسمَّىٰ بالحربِ علىٰ الإرهابِ، وعلىٰ وجه التحديد تنظيمُ الدولةِ الإسلاميةِ، المعروف -إعلاميًّا- باسم (داعش)؛ بدعوىٰ أنَّ آراءَ ابنِ تيميَّةَ تُمَثِّلُ الزادَ الفِكْريَّ لهذا التنظيم!

هذه الحربُ علىٰ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ ليست وليدةَ اللحظةِ الراهنةِ، إنَّما لها جُذورُها التي تَعودُ إلىٰ عصرِ ابن تيميّة- نفسه- وبقيت حتىٰ اليومَ!-، ومع ذلك فمنهَجُه التجديديُّ يَسْري في دِماءِ الأُمَّةِ عَبْرَ القُرونِ الماضيةِ، وبلغت شُهْرَتُهُ الآفاقَ، حتىٰ صار عَلَما مِن أعلامِ التَّجْديدِ.

هذه الحربُ علىٰ شيخ الإسلامِ تجتمعُ عليها عِدَّةُ أَطْرافٍ :

فالغربُ يُناهِضُ أفكارَ ابنِ تيميَّةَ؛ لأنه صاحبُ فكرٍ شُموليٍّ، تَرْتبطُ مؤَلَّفاتُهُ، والإِرْثُ الثَّقافِيُّ الذي خَلَّفَهُ بواقعِ الناسِ.

---

(١) ثم لم يَستمرَّ هذا التحفُّظُ -ولله الحمد- علىٰ ما شَرَحْتُ -في أول الكتاب-.
راجيًا أن يكون الذي جرىٰ -بعُجَرِه وبُجَرِه!- درسًا لكل ذي بَصَر!

وكان هو - في ذاتِه- العالِم الفقيهَ المُفَسِّرَ الأُصوليَّ الوَرِعَ الزَّاهدَ صاحبَ الرُّؤْيةِ الاجتماعيةِ، المُجاهِدَ المُناضِلَ، المُنظِّر لفقهِ السِّياسَةِ الشَّرعيَّةِ.

وأشدُّ ما يَستثيرُ فَزَعَ الغَرْبِ هو : الفِكْرةُ الإسلاميةُ الشُّموليَّةُ، التي تنطلقُ مِن كَوْنِ الإسلامِ منهجَ حياةٍ ؛ ولذا يعتمدُ الغربُ - حاليًا- في ترويضِ النَّمِرِ الإسلاميِّ : علىٰ التَّيارِ الصُّوفيِّ ! الذي يختزلُ الإسلامَ في بعضِ القِيَمِ الرُّوحيّةِ البَعيدَةِ عن التَّعاطي مع الواقعِ !

وهو عينُ ما يَنْشُدُهُ الغربُ.

ومِن ناحية أُخْرىٰ؛ فإنَّ غُلاةَ الصُّوفيَّةِ[١] يعتبرون هذا الرجلَ ألدَّ أَعدائِهم، وَيَكيلُون له التُّهَمَ جِزافًا، ويُطلقون عليه - مع ابنِ القيِّم ، وشَيْخي محمَّد بن عبد الوَهَّاب- : (ثالوث الكُفْر) !

كما أنَّ الشيعَةَ - كذلك - يَعْتَبرونَ ابنَ تيميَّةَ مِن أَعْلامِ النَّواصبِ!

وهو الاسمُ الذي يُطلقونه علىٰ (أهل السُّنَّة)، بدعوىٰ أنهم ناصَبوا عَلِيًّا -رضي الله عنه – العِداءَ! فَعَمَّمُوا ما يُطلَق بِحَقِّ الخَوارج - الذين خرجوا علىٰ عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه- آنذَاك- علىٰ عُمومِ أهلِ السُّنَّةِ.

وهذه العداوةُ التي يُكِنُّها أهلُ هاتين الطائفتينِ - علىٰ وجه الخصوص-: لأنَّ ابنَ تيميَّةَ كان مِن أكثرِ عُلماءِ عَصْرِهِ اهتِمامًا بالرَّدِّ علىٰ الفِرَقِ الضَّالةِ، وَدَحْضِ افتراءاتِها وشُبهاتِها.

---

(١) وبخاصةٍ الأحباشَ – منهم - !

وله معهم صَوْلاتٌ وَجَوْلاتٌ، كانت سببًا في سَجْنِهِ لِفَتَراتٍ طِوَالٍ.

ولستُ -هُنا- بِصَدَدِ تَقْيِيمِ الإِجْراءاتِ التي اتُّخِذَت بشأنِ كتبِ التُّراثِ - وخاصَّةً كُتُبَ ابنِ تيميَّةَ- ؛ فهو أمرٌ - بلا شَكٍّ- يَنُمُّ عن مدىٰ السَّطحيةِ التي نتعاملُ بها مع أصحابِ الأَفْكارِ والتَّوَجُّهات المُخْتَلِفَةِ!

فـ :

مَنْ قال : إنَّ مُؤلَّفاتِ ابنِ تيميَّةَ هي الزادُ الفكريُّ للفصائلِ الجِهادية - وحدَها-؟!

مَنْ قال : إنَّ ابنَ تيميَّةَ مسؤولٌ عن كلّ فكرٍ أو منهجٍ قام بتأويلِ كتاباتهِ؟!

مَنْ قال : إنَّ ابنَ تيميَّةَ مُتشدِّدٌ، ولا يقبلُ الحِوارَ، ويُكفّر المخالفَ ؟!

مَنْ قال : إنَّ أفكارَ ابنِ تيميَّةَ ومؤلَّفاتِهِ هي مَن صَنَعَ التَّطرُّفَ؟!

اِبْحَثُوا عن الأسبابِ الحقيقيةِ للتطرُّفِ، والإرهابِ، وإراقَة الدِّماءِ، وانظُروا في أيِّ أجواء القمعِ والاستبدادِ نبَتَتْ شجرتُهُ!

إنني بصفتي مُسلمةً - مِن أهل السُّنَّةِ والجماعة - كَبِرْتُ في كَنَفِ «منهاج السُّنَّة»، و«اقتضاء الصراط المستقيم»، وتَشرَّبتُ المَعانيَ الساميةَ في «العقيدة الواسطية»، وَنَهَلْتُ من بعض مُجلدات«مجموع الفتاوىٰ» نَهْجًا صارمًا في التَّعاطي مع الواقعِ، وتناقُضات الدُّنْيا.

وكانَ أولَ كتابٍ أهدَته لي مُعلِّمتي النَّجديَّةُ «الفُرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان».

وأكاد أجزمُ أنَّ مِن أوائل الكُتُبِ التي استعرتُها في الجامعةِ : كانت «كتاب العبودية»، و«كتاب السِّياسة الشَّرْعية»[١]) - إنْ لَمْ تخُنّي الذاكرةُ-.

فواجبٌ عَلَيَّ أن أدافعَ عن ذلك الغائبِ الحاضِر، رُغْمَ جبروتِ الموتِ، وَرَهْبَةِ التُّرابِ ، ذلكم الذي وارىٰ جثمانَه الثَّرىٰ، وعانقت مؤلفاتُهُ الثُّريَّا.

وحتمًا ؛ لن تسمحَ لي مساحةُ السُّطورِ أن أَمْخُرَ في رِحابِ هذه الشخصيةِ الفَذَّةِ؛ لكنَّني أُسَلِّطُ الضَّوْءَ علىٰ شيءٍ مِن منهجِ ابن تيميَّةَ ، ومسلكِهِ في التعامُلِ مع المُخالفِ؛ لنرىٰ إلىٰ أيِّ مَدَىً كانت الجِنايةُ علىٰ هذا الرَّجلِ!

يقولُ عنه المُفكِّرُ الإسلاميُّ محمد عمارة: «هو واحدٌ مِن أبرز المُجدِّدين في عصرِهِ؛ إذ جَمَع إلىٰ الاجتهادِ والجهادِ ضدَّ الغُزاةِ - بالفكرِ والسَّيْفِ- تقديمَ مشروعٍ فِكْريٍّ لتجديدِ[٢] الفكرِ الإسلاميِّ ، والحَضارةِ الإسلاميةِ».

ابنُ تيميَّةَ : هو مَنْ قَصَمَ حالةَ الجُمودِ التي رانت علىٰ الأُمةِ في ذلك العصرِ، وتصدَّىٰ للتَّعَصُّب المَذْهبي، ومارس الاجتهادَ علىٰ طريقتِهِ الصَّحيحة الأُولىٰ.

ابنُ تيميَّةَ : قَدَّمَ منهجًا متكاملًا لمناظرةِ أهلِ البدعِ والضَّلالاتِ، والردِّ

---

(١) وهي-جميعًا-مِن مؤلّفات هذا الإمام المبارَك -رَحِمَهُ اللهُ-.

(٢) هو التجديدُ بإحياء ما انْدَرَسَ مِن معالم الدين ، وأحكامِه ، وعقائِده .
وليس التجديدَ الذي يحملُ معاني التبديدِ والتغييرِ والتبديلِ -كما هو حالُ أكثر مجدّدي (!) آخر الزمان - !

علىٰ الفلسفةِ اليونانيةِ - بدقَّةٍ وبلاغةٍ ، وعُمقٍ-.

ابنُ تيميَّةَ : هو الذي أصَّل للعَلاقةِ بين العقلِ والنَّقلِ، وله كتابٌ بديعٌ بعنوان «دَرْء تعارُض العقلِ والنقل».

ابنُ تيميَّةَ : هو مِن أحيا فِقْهَ الأولويّاتِ ، والمصالحِ والمفاسدِ، ونَظَّر لفقهِ السياسةِ الشرعيةِ ، وصنّف فيها.

ابنُ تيميَّةَ : هو مَن جمع بين النِّضالِ ، والجهاد بالكلمة - في ميدان الوَعْيِ والفِكْرِ-، وبين النضالِ والجهادِ بالسيف - في ميدان قتالِ الأعداء-.

ابنُ تيميَّةَ : هو مَن وضع قواعدَ في التعامُلِ مع أهلِ البدعِ والمُخالِفين، لا تَحيدُ عن العدلِ والحقّ الذي ارتضاه اللهُ للناس.

□ قالوا عن ابن تيمية :إنه مُنظِّرُ التكفيرِ!!

إنْ عابوا عليه التكفيرَ – مُطْلَقًا-؛ فقد خابوا وخسروا، فأيُّ دينٍ يخلو مِن مَبادئَ، وضوابطَ للتكفير؟!

يقول الباحث عائض الدوسري:«التَّكفيرُ موجودٌ في كل دين ، وفي كل مذهب ، وفي كل فكرة، ودينٌ ليس فيه أصولٌ يَكْفُرُ مَن يُنكرها ليس بدين.

وهذا أمرٌ تَتَّفِقُ عليه جميعُ الدياناتِ السَّماوية».

□ وأمَّا إن أرادوا أنَّ ابن تيميَّةَ يتساهَلُ في التَّكفيرِ ، ويجعلُ المُخالفَ له غَرَضًا؛ فهي تُهْمةٌ باطلةٌ !

فها هو يُبين منهجَه في التَّكفير ، قائلا-: «وليس لأحدٍ أن يُكفِّر أحدًا من المسلمين - وإن أخطأ وغَلِطَ - ؛ حتىٰ تُقامَ عليه الحجةُ وتُبيّن له المحجّة [طريق الصواب ، أو جادَّة الطريق]، ومَن ثبت إسلامُه بيقين : لم يَزُلْ ذلك عنه بالشكّ؛ بل لا يزولُ إلا بعد إقامةِ الحُجَّةِ ، وإزالةِ الشُّبْهَة».

وقال في موضع آخر - من «مجموع الفتاوىٰ» - :«ولا يجوزُ تكفيرُ المسلمِ بذنبٍ فَعَلَه ، ولا بخطأ أخطأ فيه - كالمسائل التي تنازَعَ فيها أهلُ القِبْلة - ».

فهذا هو منهجُه - رحمه الله- في التَّكفيرِ، وهو أبعدُ ما يكونُ عن التشدُّدِ والانحرافِ.

□ قالوا عن ابن تيمية : إنَّه ضيِّقُ الصدرِ تُجاهَ المُخالفِ!

ولْينظر هؤلاء إلىٰ سَعَةِ صَدْره في التعامُل مع خُصومهِ؛ إذ يقولُ : «هذا وأنا في سَعَةٍ صدرٍ لمن يخالفُني ؛ فإنْ هو تعدّىٰ حُدودَ اللهِ فيَّ بتكفيرٍ ، أو تفسيق ، أو افتراء، أو عصبيّة جاهلية ! فأنا لا أتعدَّىٰ حُدودَ اللهِ فيه ؛ بل أضبطُ ما أقولُه وأفعلُه ، وَأَزِنُهُ بميزانِ العدلِ ، وأجعلُهُ مُؤتمًّا بالكتابِ الذي أنزله اللهُ ، وجعله هُدىً للناس حاكمًا فيما اختلفوا فيه».

وقال عنه أحدُ القُضَاة - وكان مِن خُصومه -:«ما رأينا مثلَ ابنِ تيميَّةَ، حَرَّضْنا عليهِ : فلم نَقْدِرْ عليه، وقَدِرَ علينا : فَصَفَح عنَّا ، وحاجَجَ عَنَّا».

وقال – أيضًا - :«ما رأينا أتقىٰ مِن ابن تيميّة، لم نُبْقِ مُمْكِناتٍ في السعيِ فيه، ولمَّا قَدِرَ علينا : عفا عنَّا».

لقد كانَ ابنُ تيميَّةَ مثلًا فريدًا في تقويم الآخرين - وإن خالفوه- ؛ فبالرُّغمِ من أنه كان يُناهِضُ فكرَ المعتزلةِ؛ إلا أنَّ ذلك لم يَمْنَعْهُ من قولِ الحقِّ بشأنهم ؛ قال: «فعمرو بن عُبَيد – وأمثالُه - [معتزلة] لم يكن أصلُ مقصودِهم معاندةَ الرسولِ - صلىٰ الله عليه وسلم – ».

وقال عنهم: «إنَّهُم - مع مخالفتِهم - نَصَروا الإسلامَ في مواطنَ كثيرةٍ، وردُّوا علىٰ الكُفَّارِ والمَلاحدةِ بحُجَجٍ عقليّةٍ».

وقال الدكتورُ عبدُ الرحمن بن صالح المحمود في كتابه «منهج ابن تيمية في التعامل مع الأشاعرة» :«شيخُ الإسلام بنىٰ ذلك علىٰ أَصلٍ ثابتٍ -عنده-، وهو تفاوتُ الطوائفِ في القُرب والبُعْد من الحقِ».

فلم يَكُن الإمامُ يَضَعُ المخالفين في سَلّةٍ واحدةٍ، وهو ما يُؤَكِّدُ رُوحَ الإنصافِ والعدلِ التي كان يتحلّىٰ بها الرَّجلُ.

فكان ابنُ تيميَّةَ إذا ناظر المُخالِفين له - مِن الأشاعرةِ وغيرهِم- ، أشاد بما عندهم مِن الحقّ، وأبدىٰ ملاحظاتِه علىٰ ما لديهم مِن خطأ.

❐ **وللّذين يتّهمون ابنَ تيميّةَ بالطائفيةِ :**

أَسوقُ هذا المثالَ، الذي جسَّد سماحةَ وعدلَ الإسلامِ لدىٰ شيخِ الإسلامِ مع غير المسلمين، يحكي هو - بنفسِه- قائلًا-:

«لما خاطَبْتُ في إطلاقِ الأسرىٰ ، وأطلقَهُم (غازان وقطلوشاه)، وخاطَبْتُ مولاي فيهم، فَسَمَحَ بإطلاقِ المسلمين، قال لي: لكنْ ؛ معنا نصارىٰ،

أخذناهم مِن القُدسِ ، فهؤلاء لا يُطْلَقون!

فقلتُ له: بل جميعُ مَن معكم مِن اليهود والنصارىٰ - الذين هم أهلُ ذمَّتنا- ؛ فإنَّا نَفُكُّهم ، ولا نَدَعُ أسيرًا مِن أهل الملَّةِ ، ولا مِن أهل الذِّمَّةِ - وأطلقنا مِن النَّصارىٰ مَن شاء الله- ».

فهل صاحِبُ هذهِ الرُّوحِ والمَسْلَكِ : يُتَّهَمُ بأنه مُنظِّرٌ تكفيريٌّ، ورأسُ فتنِ العصر - يا مَعْشَرَ الظالمين- ؟!

وكالعادةِ ... أَرىٰ خَيبتي أمامَ ناظِريَّ-كلَّما تحدَّثْتُ عن عُظماءِ الإسلام، ورُموزِ المسلمين- ، وأَشعرُ في كل مَرَّةٍ أنَّني لم أُوَفِّهِم حقَّهم، ولكنَّه جُهدُ المُقلّ.

وعسىٰ أن يُبارِكَ الله في القليلِ ؛ فلستُ مِن أهل العلم !

ولِذا ؛ أُهيبُ بعلمائنا ودُعاتنا : أن يقوموا بما عَجَزْتُ عنه مِن الدِّفاع عن هذا الإمام المُجدِّد ، الذي نَذَرَ حياتَه للدفاعِ عن بَيْضَةِ الإسلامِ، والذي ترك للأُمَّةِ تُراثًا فِكْرِيًّا وَثَقافِيًّا تُحْسَدُ عليه بين الأُمَمِ».



- ٢ -

قَلَمُ الصَّحَفِيّ السَّاخِر! والبَحْرُ السَّلَفِيُّ الزَّاخِر ...

وَقْفَةٌ عِلميَّة..

مع (عبد الهادي راجي المجالي) فيما طَعَنَ به شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ !

ثناءُ العلماء، والكُبَراء، والفقهاء-قديمًا وحديثًا-علىٰ **شيخ الإسلام ابن تيميّة**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-وعلومِه،وعقيدتِه،وسَدادِ منهجِه:قضيةٌ محسومةٌ ؛ يُدركها كلُّ مَن يعرف تهجئةَ الحروف!وتركيبَ الجُمَل!!

وعباراتُ المدح له-باختلافِ ألفاظِها ، وتنوّعِ دلالاتِها - متعسّرةُ الحصرِ -إلىٰ حدٍّ كبير-.

ولكنّي أَقتنصُ منها-ها هنا-كلمةً لأحدِ كبار المؤرّخين (المنصِفين)، وهو: بدرُ الدين الحسن بن عمر الحَلَبيّ-المتوفىٰ (سنةَ ٧٧٩هـ)-في كتابه«دُرّة الأسلاك في دولة الأتراك»-حيث قال -واصفًا **شيخَ الإسلام** بأجمعِ القولِ وأجملِ الكلام:(..بحرٌ زاخرٌ في النقليّات، وحَبرٌ هائلٌ في حِفظ عقائلِ العقليّات..)-في كلامٍ طويل جميل-.

ومع ذلك -كلِّه-؛ فإنّ **شيخَ الإسلام** -رحمة الله عليه-عندنا- غيرُ معصومٍ ؛بل نخالفُه ونَحترِمُ اجتهادَه ؛ كما هو الشأنُ الواجبُ مع سائر أئمّةِ الإسلام ،وعلمائِه الكِبار..

وبالمقابل؛لا يَضُرُّ الكاتبَ الصحفيَّ -ولا يَضيرُهُ!-:أن نَصِفَه بما يفتخرُ (هو) أن يصفَ به نفسَه! ذلكم هو (الكاتب الصحفيّ الساخر) السيّد عبد الهادي راجي المجالي -هداه الله سُبُلَ المَعالي-؛كما عُرف به في زاويته الصحفيّة الساخِرة،تحت عنوان:(اِجبِد !) -وهي(للفائدة)كلمةٌ عامّيّةٌ لا وجودَ لها في معاجم اللغة العربية-.

وأنا -شخصيًّا- أُتابعُ -بين الحين والأَخَرِ- بعضاً مِن سُخرياتِه اللاذعة!ونَقَداته القارِعة -وذلك مِن أيّام وضعِه -بجنب مقالاتِه- صورَتَهُ الشخصيةَ بالقَفا(!)- رافعاً إحدىٰ يديه إلىٰ أعلىٰ -علىٰ نِصفِ (!) صِفَة الاستسلام!-!

ولكنّي فوجئتُ -تمامًا- ممّا كتبه -أخيرًا- وفّقه الله- في صحيفة (الرأي) -الأردنية-، بتاريخ: (١٤/ ٦/ ٢٠١٥) مِن مقالٍ -غيرِ ساخرٍ!!- علىٰ خلافِ ما عُرف عنه!- عنوانُه:(قاضي القضاة)؛ ابتدأه بمقدّمة ساخرة(!)حول شهر رمضان!وما يتعلّق بأسئلة بعضِ الناس بشأنِه، واستفتاءاتِهم الفقهيّة حولَه -بما يُشعِرُ باستهزاءٍ مقصودٍ!أكثرَ مِن مجرّد سُخرِيةٍ (بريئة!)- إن وُجِدت!-!

ثم دخل -بعدُ- في الجِدّ -كما يُقال-؛ طارقًا موضوعًا علميًّا دقيقًا ، عميقًا -جدًّا-:أنا علىٰ يقينٍ أنه دونه!فقد تَكعكع فيه المتخصّصون!وتَلجلج فيه الباحثون -منذ قرونٍ وقرون-!

و..تاليًا أهمُّ ما في مقالِه المزبور -علىٰ شكل نِقاطٍ للعُبور- ثمّ أُعْقِبُ كلَّ

نقطةٍ بالنقضِ عليها-علميًّا-مع تصحيحي للأخطاء اللغويّة والمطبعيّة في مقالِه-ضمنيًّا!-:

❑ قال:

١-(ولأن هناك ثقافة شبه سطحية لدىٰ الإدارات الإعلامية والسياسية - فيما يتعلّق بالدين - يتركون دائمًا الأمور لأصحاب الفضيلة كي يقرِّروا في ذلك) .

قلتُ:

هذا التهميشُ الهَشُّ -الخفيفُ القاسي !-المُلقىٰ علىٰ عواهنِه!-(للإدارات الإعلامية والسياسية!) -عامّةً-؛ هل أنت داخلٌ فيه-سيّد عبد الهادي-، أم خارجٌ عنه-؟!

و..هل كلُّ(الإدارات الإعلامية والسياسية!)كذلك ! أم بعضٌ دون بعضٍ-أفرادًا وجماعاتٍ-؟!

* ثم؛ إذا لم يُوكَل (ما يتعلّق بالدين) لأهل الاختصاصِ فيه -مِن أهل الفِقه والعلم الأكابِر-؛فهل تُوكَلُ هذه الأُمور الدقائق لأصحاب المساخِر!؟

وهل إذا لم تجد طبيبًا يُداويك ،ويَصِفُ لك العَقّار؛ أتذهب إلىٰ مهندس المِعمار!أو تاجر الخضار!؟

❑قال:

٢-(منذ (٣) سنوات ، وأنا اقرأ عن أحمد ابن تيميّة ، وعن ابن قيِّم

الجوزية : اكتشفت أن هناك العشرات لا بل المئات من الأئمة والوعاظ : أفتَوْا ببطلان الآراء التي سردها ، وأفتَوْا بخَرقه إجماعَ المسلمين ، وهو الجذر الذي أنتج جزءً كبيرًا من حركات التطرف والإرهاب في المنطقة) .

قلتُ:

هذا الذي اكتشفتَه(!)أنت -اليومَ!-وبعد ثلاث سنوات!!-: معروفٌ عندنا منذ عشرات السنين!فليس هو بالشيء الجديد، بل معروفةٌ بواعثُه ودواعيه- مع ما قيل مِن أنّ: لكلّ جديد بهجة!-!

* مع التنبيه(!)علىٰ أنّ الثلاثَ سنواتٍ (!) في عُمُر العلم الشرعيّ ليست شيئًا؛فهي -بالكاد-تعرِّف طالبَ العلمِ كيف يميّز بين مفاتيح العلوم!!

* أمّا الزعمُ أنّ (المئات من الأئمة والوعاظ : أفتَوْا ببطلان الآراء التي سردها) شيخُ الإسلام ابن تيميّة؛فهذا باطلٌ مِن القول وزُور!حتىٰ الهَرَريّ الحَبَشيّ-الذي استدعاه السيّد عبد الهادي!-ما ادّعىٰ ذلك!فمِن أين أتىٰ بهذا الادّعاء المنكَر؟!

* وأمّا ادّعاءُ أنّ هؤلاء (المئات من الأئمة والوعاظ)= (أفتوا بخرقه إجماعَ المسلمين ، وهو الجذر الذي أنتج جزءً كبيرًا من حركات التطرف والإرهاب في المنطقة) ؛فهو أشدّ بطلانًا مِن سابقه!

وذلك مِن وجهَين:

الأول:أنّ كلَّ ما ادّعاه بعضُ المنتسبين إلىٰ العلم والفقه-وليس المئات-

كما زعمه السيد عبد الهادي!-علىٰ شيخ الإسلام ابن تيميّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-مِن خرق الإجماع المزعوم؛ فهو باطلٌ محضٌ.

وبخاصّةٍ أنّ أكثرَ ذلك في مسائل فقهيّة - أو فلسفية - لا يُحسن فهمَها أكثرُ الكُتّاب المتأخّرين ؛ ناهيك عن الصحفيّين الساخرين!

علمًا أنّ تلكم الدعاوىٰ :إمّا أنّها باطلةٌ في أصل نسبتها لشيخ الإسلام ابن تيميّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-! أو أنها باطلةٌ في فرع ادِّعاء الإجماع عليها-وأحلاهما مُرٌّ ، وخيرُهما شَرٌّ-!!

وقد كشف ذلك -كلَّه-بالأدلّة المفصَّلة-كثيرون مِن أهل العلم والفضل-قبلًا وبعدًا-؛مِن أشهرهم اثنان :أولهما:العلاّمة الشيخ نُعمان بن خير الدين الألوسيّ -المتوفىٰ (سنةَ ١٣١٧هـ)-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- : في كتابِه «جِلاء العينين..»-الآتي ذِكرُهُ-قريبًا-، وثانيهما: الدكتور عبدالله بن صالح الغصن -حفظه الله- : في أطروحته للدكتوراه ، المطبوعة بعنوان:«دعاوىٰ المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيميّة-عرض ونقد-»-والتي بلغ عددُ مراجعِها أكثرَ من خمس مئة مرجع ومصدر-كلها لا تزالُ (!) غيرَ مكتشفة عند السيد عبد الهادي!-.

الوجه الثاني: زعمُه الباطلُ لذاك الخَرقِ(!)المُدّعىٰ علىٰ شيخ الإسلام ابن تيميّة لإجماع المسلمين-وقد بيّنتُ فسادَه ، وكشفتُ بطلانَه- :أنّه (هو الجَذر الذي أَنتج جُزءً كبيرًا من حركات التطرُّف والإرهاب في المنطقة !!)!!

وهي الفِريةُ الكبرىٰ التي يُدَحْرِجُها الأحباشُ لأتباعِهم ورَعاعِهم-جيلًا فجيلًا-بغير تقوىٰ ولا وَجَل-ولا يزالون!-: فها هو مفتيهم السابقُ نزار الحلبي يصفُ ابنَ تيميةَ بقوله:(إن فِكرَه امتدادٌ لعقيدة الخوارج...)-كما في مجلة«منار الهدىٰ»(٧/ ٤٥)-اللبنانية الحبشيّة-!!!

فهذه شِنشِنةٌ نَعرِفُها مِن أخزَم-كما يقولُ العربُ!-،وهي كلامُ مَن لم يشتمَّ لعلومِ شيخِ الإسلامِ رائحةً مِن زَكِيّ عِطر معارِفه ، وسلامةِ هَدْيِه الرشيد.

فشيخُ الإسلام ابن تيميّة-رَحِمَهُ اللهُ-كما قلنا،وسنظلّ نقولُ-هو أَجَلُّ علماء الإسلام-في الماضي والحاضر-نقضًا لأفكارِ الخوارجِ -بأصنافِهم! وأنواعِهم!!-، وإبطالًا لمزاعِمهم الفاسدة ،وآرائِهم الكاسدة.

ويكفي لإقامة الحُجّة علىٰ هذه المسلَّمة الأَمينةِ التي يعرفُها أهلُ الإنصاف-وحُرِمَها أهلُ التعصّب والاعتساف!- :ما قاله العلامة المصري الشهير-غيرِ المحسوب علىٰ شيخ الإسلام ابن تيميّة ومنهجِه!-الشيخ محمد أبو زُهرة-رَحِمَهُ اللهُ-في كتابِه «ابن تيميّة؛ حياته وعصره، آراؤه وفقهه»(ص٢٨) -والواقع في أكثر من خمس مئة صفحة-:

«كان الشيخ ابنُ تيميّة -كشأنه-مصدرَ الأمن والاطمئنان لأهل دمشقَ».

..فهل مَن كان حالُه كذلك -أمانًا واطمئنانًا- ؛يكونُ -في شخصه وفكره- ممّن (أَنتج جُزءً كبيرًا من حركات التطرُّف والإرهاب في المنطقة !)-كما افتراه المفترُون-ولا يَفتُرُون!-!؟

ورحم الله مَن قال-كما في أمثال العرب-:(رمتني بدائها وانسلّت)!

ولا نَزيدُ ؛فالتاريخُ المعاصرُ لدولة لبنان -الشقيقة-يُنْبِئُنا عن الكثير ممّن/ ممّا= مارسوا-ولا يزالون يمارسون-أعتىٰ صور التطرّف والإرهاب الفِعليّ-تقتيلًا وتفجيرًا واغتيالًا-؛ بَدْءًا من الشيخ حسن خالد-مفتي الجمهورية-،ومرورًا برفيق الحريري -رئيس وزرائه-، مرورًا بالشيخ السلفي (المعتدل) أسامة القصّاص-الذي قطعوا لِسانَه عَقِبَ قتلِه!-...وغيرِهم ممّن لا تزالُ ملفّاتُهم علىٰ الرفوف!-رحم الله الجميع-!!

❐قال:

٣- (للآن لم نشاهد أحدًا من المشايخ الأجلّاء -وعبر شاشة التلفزيون- يتحدث مثلًا عن ما كتبه الشيخ عبدالله الهَرَريّ [الحَبَشيّ] في كتابه «المقالات السَّنِيّة في كشف ضلالات أحمد ابن تيميّة» ، لم يتحدّث للآن أي شيخ من مشايخنا عن جذور هذه الحركات : عن الحاكمية الإلهية ، وهل هي فتوىٰ أم فكرة ، أطلقها سيد قطب ومن قبله أبو الأعلىٰ المودودي).

قلتُ:

أمّا (الشيخ عبدالله الهَرَريّ [الحَبَشيّ] وكتابه «المقالات السَّنِيّة في كشف ضلالات أحمد ابن تيميّة»!!) ؛ فليس الأمرُ كما زعمتَ-سيّد عبد الهادي!- لِكَوْنِكَ لم (تكتشف!) ذلك -بعدُ-!

فقد تحدّث عن الشيخ الحبشيّ-المذكور-الكثيرون مِن أهل العلم والفضل -وليس مِن شَرْطِ حديثِهم أن يكون تلفزيونيًّا!-كما ترغَبُ!-أو مِن

اللزومِ أن تعرفَهم (أنتَ) -كما نَرغبُ!-؛ تحدّثوا -جميعًا- عنه في مؤلّفات مستقلّة: بلغت أعدادُ صفحاتها آلافَ الصفحات، وبعضُها رسائلُ علميّةٌ أكاديميّةٌ عُليا؛ ككتاب «فرقة الأحباش؛نشأتها، عقائدها،آثارها» -الواقع في نحو ألف وثلاث مئة صفحة- في مجلدين -للدكتور سعد بن علي الشهراني-، وكتاب«موسوعة أهل السنة في نقد فرقة الأحباش» -للشيخ عبدالرحمن دمشقية-،ويقع -أيضًا- في نحو ألف وثلاث مئة صفحة -في مجلدين-.

وثمّةَ رسائلُ علميّةٌ أكاديميّةٌ عِدّةٌ في كشف حقائق (فرقة الأحباش!)،أو عقيدةِ شيخِها (عبد الله الهَرَري الحبشي!)[1]:في عدد من الجامعات العربية - في مكة، والعراق، وغزّة -وغيرِها-..

..فلعلّك -يا سيّد عبدالهادي- تكتشف -الآنَ!- بعضَ(!)ما غاب عنك مِن زمان! حتىٰ تعرفَ -حقيقةً-: إلىٰ مَن تُنسَب هاتيك (الضلالات) إلىٰ المدّعىٰ عليه! أم إلىٰ المدّعي!؟

راجيًا أن يكونَ سلوكُك التالي(!) بعيدًا عن السخريَة التي شُهِرَتْ بك؛ فأبعدَتْك عن مسالك النظر الدقيق، والبحث والتحقيق، و«**لا يؤمنُ أحدُكم حتىٰ يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه**» -كما قال نبيُّ الإسلام -عليه الصلاة والسلام-.

وفي كتاب«فرقة الأحباش..» -المشارِ إليه- قريبًا -(٢/ ١٠٥٩- ١١٨٠):فصلٌ خاصٌّ بعنوان:(موقف الأحباش من علماء الأمة) -وأوسع ما فيه: نقضُ مؤلّفه -جزاه الله خيرًا- لافتراءات الهرريّ الحبشيّ علىٰ شيخ

---

(١) انظُر ما تقدَّم (ص٢٣-٢٥) حولَ (الحبشي) وأفكارِه!

الإسلام ابن تيميّة في «مقالاته»-التي تَكَثَّرَ بها-دون هضمِها!-السيد عبد الهادي-غفر الله له-..

وقد بيّن-جزاه الله خيرًا-بالحجّة والبُرهان-كم حَوَتْ مِن تحريفٍ وبُهتان علىٰ أهل العلمِ والإيمان...

* أمّا موضوع (الحاكمية الإلهية)-يا سيّد عبد الهادي-؛فلن تجدَ-عندما تكتشفُهُ!- أقوىٰ كلامًا من كلامِ شيخ الإسلام ابن تيميّة،وتلميذه الإمام ابن قيّم الجوزية -رحمهما الله- في ضبط هذه المسألة الكبرىٰ ،وكشف انحراف الخوارج-السابقين واللاحقين-فيها!

فإلىٰ حين اكتشافِك التالي-سيّد عبد الهادي-والله أعلم متىٰ يكونُ!-:خُذ هذا النقل التمام عن شيخ الإسلام،ثم تلميذه الإمام-رحمهما الله الملك العلّام-ردًّا علىٰ الخوارج الجَهَلةِ الأَغْتام:

- قال شيخ الإسلام ابن تيميّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في «مجموع الفتاوىٰ» (١٩/ ٧١-فما بعد) -ما ملخّصُه-:

«أولُ البدع ظهورًا في الإسلام، وأظهرُها ذَمًّا في السنة والآثار: بدعة الحَرورِيّة [الخوارج] المارقة...وأَمَرَ النبي ﷺ بقتلهم وقتالهم، وقاتلهم أصحابُ النبي ﷺ مع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب.

والأحاديثُ عن النبي ﷺ مستفيضةٌ بوصفهم وذمّهم والأمر بقتالهم.

ولهم خاصّيتان مشهورتان ؛ فارقوا بهما جماعةَ المسلمين وأئمّتَهم:

- **أحدُهما**: خروجُهم عن السنة، وجعلُهم ما ليس بسيئة سيئةً، أو ما ليس بحسنة حسنةً:

وهذا الوصف تشترك فيه البدعُ المخالفة للسنة، فقائلُها لابد أن يثبت ما نفته السنةُ ، وينفي ما أثبتته السنةُ، ويحسّن ما قبّحته السنة ، أو يقبّح ما حسّنت السنة، وإلا لم يكن بدعة...

والخوارجُ جوّزوا علىٰ الرسول -نفسه- أن يَجُورَ ويضلّ في سنته، ولم يوجبوا طاعتَه ومتابعتَه..

- **الفَرْق الثاني** -في الخوارج وأهل البدع-: أنهم يكفّرون بالذنوب والسيئات.

ويترتّب علىٰ تكفيرهم بالذنوب استحلالُ دماء المسلمين وأموالهم، وأنّ دار الإسلام دار حرب، ودارَهم هي دار الإيمان.

فهذا أصلُ البدع التي ثبت بنصّ سُنّة رسول الله ﷺ، وإجماع السلف : أنها بدعة، وهو جَعْلُ العفوِ سيِّئةً ! وجَعْلُ السيِّئةِ كفرًا!

فينبغي للمسلم أن يحذَر من هذين الأصلين الخبيثين، وما يتولّد عنهما مِن بُغض المسلمين ، وذمّهم ، ولعنهم ، واستحلال دمائهم وأموالهم.

وهذان الأصلان هما خلافُ السنة والجماعة، فمَن خالف السنّةَ فيما أتت به- أو شَرَعَتْهُ- فهو مبتدعٌ خارجٌ عن السنة، ومَن كَفّر المسلمين بما رآه ذنبًا -سواءٌ كان دينًا أو لم يكن دينًا-،وعاملهم معاملةَ الكفار ؛ فهو مفارقٌ للجماعة.

وعامةُ البدع والأهواء إنما تنشأ مِن هذين الأصلين.

وأمّا التكفير بذنبٍ ، أو اعتقادٍ سُنّيٍّ ؛ فهو مذهبُ الخوارج...».

-وقال-رَحِمَهُ اللَّهُ-في«منهاج السنة النبوية»(٦/ ١١٨):

«...وأين ظلمُ بعض وُلاةِ الأُمورِ مِن استيلاء الكُفَّار- بل مِن استيلاء مَن هو أظلمُ منه-؟!

فالأقلُّ ظُلماً ينبغي أَنْ يُعاوِنَ علىٰ الأكثرِ ظلماً؛ فإنَّ الشريعةَ مبناها علىٰ تحصيلِ المصالحِ وتكميلِها، وتَعطيلِ المَفاسدِ وتَقليلِها -بحَسَب الإمكان-، ومعرفةِ خَيرِ الخيرين وشرِّ الشرّين؛ حتىٰ يُقدَّمَ-عند التزاحُم- خيرُ الخيرين، وَيُدفَعُ شَرُّ الشَّرَّيْن.

ومعلومٌ أنَّ شَرَّ الكُفَّارِ والمُرتدِّين (والخَوارجِ) أعظم مِن شرِّ الظالمِ».

- وقال تلميذُه الإمامُ ابنُ قيّم الجوزية-رَحِمَهُ اللَّهُ-في كتاب«الروح» (ص٢٦٧)-ما ملخّصُه-:

«وَالْفرق بَين (الحكم الْمنزَّل) -الْوَاجِب الِاتِّبَاع-، وَ(الْحكم المؤوَّل) - الَّذِي غَايَتُه أن يكون جَائِزَ الِاتِّبَاع-: أَن الحكم الْمنزَّل هُوَ الَّذِي أنزلهُ الله علىٰ رَسُوله ،وَحَكم بِهِ بَين عباده، وَهُوَ حكمُه الَّذِي لَا حُكم لَهُ سواهُ.

وَأما (الحكم المؤوَّل)؛ فَهُوَ أَقْوَالُ الْمُجْتَهدين الْمُختَلفَةُ الَّتِي لَا يجبُ اتِّباعُها ، وَلَا يَكفُر وَلَا يَفسُق مَن خالفها؛ فَإِن أَصْحَابهَا لم يَقُولُوا: «هَذَا حكم

اللهِ وَرَسُوله» ؛ بل قَالُوا :«اجتهدنا برأينا ؛ فَمَن شَاءَ قَبِلَه ، وَمَن شَاءَ لم يقبله»، وَلم يُلزِموا بِهِ الْأمة....

فَالرَّأْي وَالِاجْتِهَاد : أحسنُ أَحْوَاله أَن يَسُوغَ اتِّبَاعُه.

وَ(الْحكم الْمنزَّل): لَا يحلُّ لمُسلم أَن يُخَالِفَهُ ، وَلَا يخرجَ عَنهُ.

وَأمّا (الحكم الْمُبدَّل)- وَهُوَ الحكمُ بِغَيْر مَا أنزل الله- ؛ فَلَا يحلُّ تنفيذُه ، وَلَا الْعَمَلُ بِهِ، وَلَا يَسُوغُ اتِّبَاعُه.

وَصَاحبُه بَين الْكفْر والفسوق وَالظُّلم».

..إنه العلم،والعدل ، والتحقيق الفقهيّ الاعتقاديّ الرحيمُ العميق ؛فمَن لم يعلم ؛ فلْيعلم!

*وبعضُ هذا الذي قَدّمتُه:يكفي كلَّ ذي معرفةٍ وبصيرة : لِيجزمَ بفساد هذا الربطِ[1] الفاسدِ -المفسِد!- بين (شيخ الإسلام ابن تيمية)-مِن جهةٍ-، وبين (سيّد قُطب والمودودي)-مِن جهةٍ أُخرىٰ-!

فنحن -تَبَعًا لمشايخِنا الأعلامِ-ومنذ سنين وسنين-نُحذّرُ-ولا نزالُ نُحذّرُ -مِن أفكار التكفير المنحرفة التي تسلّلت إلىٰ كثيرٍ مِن شبابِ العصرِ مِن خلال كتاباتِ (سيّد قُطب والمودودي)-العاطفيّة!الحماسيّة!!-،والتي يَنقُضُ

---

(١) وفي مَقالٍ سابقٍ للسيِّد عبدِ الهادِي راجِي -بتاريخ: (٤/ ٢/ ٢٠١٥) -عُنوانُهُ: (فكّ طَلاسِم الفِيلم الدَّاعِشِيّ!): رَبَطَ هذا الرَّبْطَ الفاسِدَ -نَفْسَهُ!- بَيْنَ (ابنِ تيميَّة)، و(سيِّد قُطب، والمَودودِي!) = بِغيرِ أَيَّةِ حُجَّةٍ!! ولا أدنَىٰ بَيِّنَة!!!

جَذْرَها-تمامًا-مناهجُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميّة-السلفيّة العلميّة النقيّة-.

لكنّنا-وهذا تنبيهٌ مهمٌّ-جدًّا-لا نكفّرهما-كما هو صنيعُ الأحباش وشيخِهم!-؛بل نخطّئُ أفكارَهما،ونردُّ باطلَهما..

ولئن فعلنا-وكفّرناهم-(!):وَقَعْنا بعينِ ما نُؤاخِذُهم به،ونخالفُهم فيه!وتلبّسنا بنقيضِ قصدِنا ومُرادِنا!!

وكفىٰ بهذا تناقضًا!!

* وبالمقابل: انظر-يا سيّد عبد الهادي!-إلىٰ ما جاء في مجلة «منار الهدىٰ» (٢٢/ ٢٤) -الحبشية اللبنانية- نقلًا عن شيخهم عبد الله الهرري ومريديه-: أنهم يكفّرون ابن تيمية!

وفي مجلة «منار الهدىٰ» (٢٩/ ٥) -الحبشية اللبنانية-نفسِها-وعلىٰ لسان مفتيهم السابق-المقتول غِيلةً!-أيضًا-وصفُه لشيخ الإسلام ابن تيميّة-بـ:(سِمسار جهنّم!)!!

وفي المجلّة-نفسِها-(٢٩/ ٣٧):وصفُهم لشيخ الإسلام ابن تيميّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-بأنّه:(شيطان تجب محاربتُه)!!!

وفي المجلّة-نفسِها-(٣٠/ ٣٤): وصفُهم للعلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-أنه (عميل الصهيونيّة المطيع)!

وفي شريط مسجَّل بصوت الشيخ الحبشيّ-نفسِه-،يقول عن الفقيه المصري الشهير سيّد سابق-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: (مجوسيّ-وإنِ ادّعىٰ أنه من أمة

محمّد-..) -كما في كتابِ«فرقة الأحباش»(٢/ ١١٦٩)-!

...إلىٰ آخِرِ ما عندهم مِن تكفيرٍ أَهْوَجَ لعددٍ مِن علماء المسلمين ؛ لا يقومُ إلا علىٰ التلبيس والتدليس!

فيا سيّد عبد الهادي؛ مَن هم أولاء-إذَن!-الأجدرُ باعتبارِهم -واقعًا ؛ لا ادّعاءً-أُسُسَ (الجذر الذي أنتج جزءً كبيرًا من حركات التطرُّف والإرهاب في المنطقة) ، وأصولَه-علىٰ حدّ تعبيرِك الواقعِ في غيرِ محلّه-!؟

❐قال:

٤-(ابن تيميّة : كتبُه للآن موجودة في الأسواق -وهي الأعلىٰ مبيعًا- ..).

قلتُ:

بشّرك الله بالخير:أن تُطمئننَا علىٰ أمرٍ هو معروفٌ لنا،مكتشَفٌ عندنا -منذ سنين وسنين-!

وهو-بلا شكّ ولا ريب-مما يُغيظ-جدًّا-مَن كسدت كتبُهم!فكانت الأقلَّ مبيعًا وانتشارًا -لضحالة ما فيها مما يحسبونه علمًا وفقهًا-!!

فكان ذا دافعَهم علىٰ هذا التحريض المريض ؛ الذي ليس فيه علمٌ ، ولا هدىً ،ولا كتابٌ منير!

وكَلامُنا -كُلُّه- بَداهَةً- ليسَ مِن النَّاحِيَةِ الكُتُبِيَّةِ التِّجاريَّةِ! وإنَّما هُو مِن ناحِيَةِ إقبالِ الشَّبابِ المُسلِمِ علىٰ اقْتِناءِ مُؤلَّفاتِ هذا الإمامِ -المُعتدِلَةِ-، ومَنهجِهِ الأَمِين، وفِكْرِه الرَّحِيم.

* ثمّ؛هل ترىٰ -سيّد عبد الهادي- أدنىٰ جدوىٰ للحَجر علىٰ أيّ كتبٍ -كانت- في زمان الإنترنت!وأيامِ وسائل التواصل الاجتماعي؟!

تالله إنها -مِن كلّ أطرافِها- قِسمةٌ ضِيزىٰ!

❐ قال:

٥- (بالمقابل علّامة مثل (ابن حجر الهيتمي) الذي شرح وفسّر كيف ناقض ابن تيميّة إجماع المسلمين لا أحد يعرفه)!

قلتُ:

أمّا **أولًا**؛ فـ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا ﴾، ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾.

* و..**ثانيًا**: إن كنتَ (أنت!) لا تعرفُه ؛ فنحن نعرفُه ،ونعرفُ كتبَه ، ونقتني مؤلّفاته ، ونستفيدُ منها،وننقلُ عنها.

* ومع ذلك ؛ فنحن نعاملُ هذا العالِمَ الفقيهَ -ابن حجر الهيتمي[1] -والذي هو خصمٌ لشيخ الإسلام ابن تيمية- بما كان يقرّره -في طُرُقِ التعامُل وأساليبِها- شيخ الإسلام ابن تيميّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-نفسُه-دائمًا-بقوله-: (أهل السنة: أعلمُ الناس بالحق،وأرحمُهم بالخَلق)..

ويقول -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في«مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤٥):

---

(١) قارِن بما تقدَّم (ص٧٧).

« وأنا في سَعَةِ صدرٍ لمن يخالفُني ؛ فإنّه -وإنْ تعدّىٰ حُدودَ اللهِ فِيَّ بتكفيرٍ ، أو تفسيقٍ ، أو افتراءٍ، أو عصبيّةٍ جاهليّةٍ ؛ فأنا لا أتعدّىٰ حُدودَ الله فيه.

بل أَضبِطُ ما أقولُه وأفعلُه ، وأَزِنُهُ بميزانِ العدلِ ، وأجعلُه مؤتمًّا بالكتابِ الذي أنزله الله، وجعله هُدىً للناسِ ، حاكمًا فيما اختلفوا فيه...

...وذلك أنّك ما جَزَيْتَ مَن عصىٰ اللهَ فيك بمثلِ أنْ تُطيعَ اللهَ فيه : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴾...»..

رحمه الله..ما أَروَعَ نفسَه ، وما أَرفعَ خُلُقَه..

فلا نكفّرُ الطاعنَ به!ولا نقولُ فيه (نحنُ) ما قاله (هو!)-في ابن تيميّة-: (سمسار جهنم!)، ولا نقولُ: شيطان!!!

بل نقول -فقط-:أخطأ.. غفر الله له ، وعفا عنه..

وعندما نقول:(أخطأ..غفر الله له ،وعفا عنه..)؛ فإنّ هذه التخطئةَ ليست منّا! ولا من محض اجتهادِنا !! بل هي من الشيخ العلامة نعمان بن خير الدين الألوسيّ-المذكور في أول هذا البحث-في كتابه«جِلاء العينين في المحاكمة بين الأحمدَين»-يقصد:أحمد ابن تيميّة،وأحمد بن حجر الهيتمي-والمطبوع طبعتَه الأولىٰ (سنةَ ١٢٩٨هـ)-أي:قبل نحو(١٢٠ سنة)-والواقع في طبعته الثانية في نحو سبع مئة صفحة-[1].

* وهو كتابٌ جَزْل لِعالمٍ فَحل ،لم يترك شبهةً افتُريت علىٰ شيخ الإسلام

---

(١) انظُر كتاب «مقالة التجسيم؛ دراسة نَقديَّة لِخِطابِ خُصومِ ابنِ تيميَّة المُعاصِرين» (ص٣٨٧) -تأليف: فهد محمد هارون-.

ابن تيميّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-ولو صَغُرَت!-إلا ونَقَضَها،وتَرَكَها قاعًا صفصفًا؛فلْينظُرْه مَن أراد الحقَّ والحقيقةَ-ولولا خشيةُ الإطالةِ لَنَقَلْتُ منه ما يَسُرُّ الخاطر-وشتّان بين بحر ابنِ تيميّة الزاخر، وهَذْرِ الكاتب الساخر!-!

وكان شيخُنا الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-قد كتب-قبل نحو أربعين سنةً-كلمةً عادلةً بحقّ هذا الموضوع-في مقدمة تحقيقه لكتاب«الآيات البيّنات»(ص٦٣)-قال فيها-واصفًا الفقيهَ الهيتميَّ-:

«مِن كبار علماء الشافعية، وله مصنّفاتٌ كبيرة.

ولكنّه كان منحرفًا عن شيخِ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله- تعالىٰ-، متحاملًا عليه.

وكلامُه عليه -في كتابه «الفتاوىٰ الحديثيّة»-معروفٌ، وهو عمدةُ مَن جاء بعدَه مِن المبتدعةِ الطاعنين فيه.

وقد ردّ عليه العلّامةُ نعمان الأَلوسيّ في كتابه «جلاء العينين» أحسنَ الردِّ..».

❐ قال:

٦-(أنا أُناشد قاضي القضاة الشيخ أحمد هليّل :بأن تكون البرامج الدينية في رمضان- بدرايته وعلمه- ، وأن يزكي مجموعة من الشيوخ أصحاب الاعتدال : كي يفسروا للناس بعضًا من ضلالات ابن تيميّة ؛ كي يفهِّموا الناس معنىٰ فكرة الحاكمية الإلهية ، التي استند عليها البعض ، وفسّرها بشكل مختلف، وسَفَكَ حرمة الدم المسلم ..).

قلت:

نعم؛ كما قال رسولُنا ﷺ: «**إِذَا أُحِلْتَ عَلَىٰ مَلِيءٍ؛ فَاتْبَعْهُ**»، فسماحةُ قاضي قضاة الديار الأُرْدُنِّيَّة الأستاذ الدكتور الشيخ أحمد بن محمد هليّل -حفظه الله ورعاه- مَليءٌ فضلًا وعلمًا وإنصافًا -ولا نزكّيه علىٰ الله -تعالىٰ-.

وهو موضعُ ثقة أولياء أمورنا في هذا البلد الهاشميّ المبارَك -ولله الحمد- منذ عشرات السنين -وفي كلّ مواقع المسؤوليّة الدينيّة التي تسنّمها -زاده الله مِن فضله -دينًا ودُنيا-؛ فضلًا عن تقدير عموم المواطنين -علىٰ اختلاف حاجاتهم، وأصنافِهِم- له -حفظه الله-، ولجهودِه الميمونة.

ناهيك عن المكانةِ العلميةِ العاليةِ التي نالها -جزاه الله خيرًا- في الهيئات والمؤسّساتِ العلمية الإسلامية الكبرىٰ -الرسميّةِ والشعبيّةِ- في شتّىٰ أنحاء العالَم الإسلاميّ-.

وهو -حفظه المولىٰ -جلّ شأنُه- عند كل ذي بصيرة -بلا مَثنويّة-: الْحَكَمُ الْتُرضىٰ شهادتُه -علمًا وعدلًا-؛ لِما هو معروفٌ عنه -عند القاصي والداني- مِن رِفعة خُلُقٍ، وكبيرِ تواضعٍ، واحترامٍ عالٍ -وتقدير- للعلم وطلبته -مبتدِئين، ومتقدّمين-؛ بَلْهَ العلماءِ الكِبار، والفُقهاءِ ذوي القَدْرِ والاعتبار؛ كشيخِ الإسلام ابنِ تيميّة -وأمثالِه مِن الأئمّة الأَجِلّةِ الكِثار-..

* ومِن جهةٍ أخرىٰ -بيانًا للحق، ونُصحًا للخَلْق-: فإنّ «**كلّ ذي نعمة محسود**»؛ ومِن أجل ذا؛ كنّا تسامَعنا -ولا نَزالُ نتسامَعُ- مِن هنا وهناك!- بعضًا مِن كلام -لا خِطامَ له ولا زِمام- يُوجَّه لسماحتِه: مِن حاسدٍ مُفتَر، أو

حاقدٍ مُجْتَرّ ؛لو طُولِب أيٌّ منهم بأدنىٰ حُجّةٍ علىٰ ما ادّعاه..لَمَا وجد غيرَ أن يَفْغَرَ فاه!

* وإنّي لَأكتبُ هذا الكلامَ-واللهُ يعلمُ-شهادةَ حقٍّ -ليس غير ؛ جَرّني إليها-بكلّ وُدٍّ- ذِكرُ اسمِ سماحة الشيخ -هنا-وفّقه المولىٰ-؛إذ ليس بيني وبين سماحتِه-حفظه الله ورعاه-واللهِ-أيّةُ صِلةٍ دنيوية -مَحضة- ،أو معاملةٍ مادّية -صِرْفة- ، أو علاقةٍ رسميّة -كيفما كانت!-..إنما هي رابطةُ العلم والدين ؛ اعترافًا بالفضل لأهله..في زمن طغىٰ فيه الجُحود-بِلا قيود-!

* وعليه؛ فهلّا كان كاتبُنا الساخر-عفا الله عنه-جادًّا في طلبِه -ذاك-بعضَ الشيْء!ولم يضعِ العرَبةَ أمامَ الحصان-كما يُقال!-؛ليكونَ سالكًا طريقَ الإنصاف ؛ بعيدًا عن مسالك الإجحاف والاعتساف!والتعجّل بالنتائج قبل الأدلة!وبالثمرة قبل الزرع!كأنّما هو يَسلُكُ أبوابَ التلقين-ممّا يناقضُ مبادئَ آدابِ الشرعِ والدين-بيقين-!

فلئن فعلتَ-سيّد عبد الهادي-مع تَنبيهِي (!) لكَ: أنّ مبنىٰ(دائرة قاضي القضاة) يقعُ في الشارع الأمامي المُوازي لمبنىٰ صحيفة (الرأي)-التي تَكتبُ علىٰ صفحاتِها-في عاصمتِنا الأردنّيّةِ الحبيبةِ عمّان-؛ فإنّ فعلَك هذا سيكونُ -ولا بُدّ-[تكريمًا ورسالةً] لسماحةِ قاضي القُضاةِ الفاضلِ الدكتورِ الشيخِ أحمدَ محمد هليّل؛ [فهذا الرجل له صفةٌ رسميةٌ وشرعيةٌ، وهو جزءٌ مهمٌّ مِن تركيبةِ الدولةِ الأردنيةِ ومؤسّساتها]؛ليكونَ رجوعُك له ،وأخذُك منه -دون

بُنَيّاتِ الطريقِ!- بابًا لـ[احترامه وإعادة الاعتبار له]،وهو[أمرٌ ذكيٌّ ومطلوبٌ] مِن كلّ مواطنٍ حَريصٍ طيّبٍ ،في بلدِنا الطيّب[١].

* والسبيلُ القيّم-في ذلك-إن أراد اتّباعَ الحقِّ-بالحقّ- :أن يسألَ سماحةَ الشيخِ -بكل أدب-أيّده الله بمزيد هداه- سؤالَ المستفيد!لا مبتدئًا بالاعتراضِ اعتراضَ الناقد المتعصّب العنيد؛ وهو ما يتناقضُ -تمامًا-مع المعهود مِن سُخريَته وعَبَثِه-عفا الله عنه-!

* أمّا (ضلالات ابن تيميّة!!)-المدّعاةُ-التي عاود الكاتبُ الساخرُ الدندنةَ حولها-بغير إدراكٍ لأدنىٰ معرفةٍ لوجوهِ الادّعاءِ فيها!أو الصراعِ حولَها-؛فبساطُها مطويّ!والقولُ فيها غويّ ، غيرُ معتَمَدٍ ولا قويّ!

والمصادرُ العلمية-المتعدّدة-التي ذكرتُها في مقالي هذا-قبلًا-: يكفي أقلُّ نظرٍ فيها لطرح الأمر ،وشرح الصدر..بغير كثيرِ جِدالٍ أو نقاش..ولا تلبيسِ-أو تشويشِ- أحباش!

* أمّا(معنىٰ فكرة الحاكمية الإلهية)؛فلن تجدَ له مَن يوضّحُه-تمامَ التوضيح -إبعادًا لها عن التَّكفير! والثَّورات[٢]!- يا سيّد عبد الهادي-غيرَ

---

(١) ما بين القوسين المعقوفين [ ] في الفقرة السابقة-الأخيرةِ-: هو مِن كلام السيّد عبد الهادي راجي -نفسِه- في مدح سماحة الشيخ هليّل، والثناء عليه -ضمن مقاله «تسليم الراية الهاشمية»، بتاريخ: (١١/ ٦/ ٢٠١٥)-؛ فشكرًا له.

(٢) والكُلُّ يَعْلَمُ ماذا كانَ مَوقفُ أَتباعِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-إنْ جازَ التَّعبيرُ- أيَّامَ انفِجارِ ما عُرِفَ بِـ(الرَّبيع العربيّ!) -إنكارًا لهُ! ورَدًّا علىٰ المُتفاعِلين (!) معه!!

ولا نَدري -بالمُقابِل- ماذا كان موقفُ السُّخْرِيَةِ والسَّاخِرين!!

أصحاب المنهج العلميّ الصحيح ؛ مِمّن عَلِمَ قَدْرَ علومِ شيخ الإسلام ابنِ تيمية، وقيمةَ معارفِ تلميذه الإمام ابنِ قيّم الجوزيّة -ومَن سار علىٰ مِنوالِهما-، وعَرَفَ حقيقةَ النَّهَلِ منهما ،والأَخذِ عنهما-رحمهما الله-كما قَدّمتُ بعضَ ذلك-.

❑قال:

٧-(وأجزم أن سماحة قاضي القضاة يملك -فيما يتعلّق بجانب الفقه ، وإجماع المسلمين، وأصول التطرُّف- علمًا غزيرًا ، وبالتالي : علىٰ مؤسَّساتنا الإعلاميّة أن تعتبر (مؤسسة قاضي القضاة) هي المرجعيّةَ في تعرية ونقض كل اشكال التطرُّف).

قلتُ:

نعم-واللهِ-،وهذا ما قَرَّرْناه ،وذَكَرْناه-وأكّدناه-بحقّ (دائرة قاضي القُضاة)-الغَرّاء-.

وكذلك الشأنُ-منّا-سَواءً بسواء-في المؤسّسات الدينية الأخرىٰ ؛ كـ(دائرة الإفتاء العام)،و(وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية)-الكريمتَين-..

* فهلّا وافَقَ منك الخُبْرُ الخَبَرَ-يا سيد عبد الهادي-؛بحيث لا يَظَلُّ كلامُك(!)كفُقاعات الصابون! التي لا أَثَرَ لها إلا تثوير مَدامِع العيون!؟

فكُن،أو.. لن تكون!

* إنّ (التطرّف)-يا سيّد عبد الهادي-في بلادنا الأردنية الهاشمية-: دخيلٌ

ليس بالأصيل؛فهو مستورَدُ استيرادًا ! ومستولَدٌ(!)استيلادًا !!

فيكفينا ما فينا(!)-مما نحن جادّون في معالَجته؛بل مقاومتِه ومحارَبته- منذ ظهور قرنه الأول-في منتصف السبعينيّات-قبل طُغيانِ (١١/ ٩)، و(٩/ ١١)!!-، وألقينا في ردّه -داخلَ البلاد وخارجَها- مئات المحاضَرات والندوات والدروس،وكتبنا في نقضِه آلافَ الصفحات -في عشرات الكتب والمؤلّفات والمقالات-.

بل لو قلتُ:لم يقم بهذا الواجبِ العلميّ المعرفيّ -حقَّ القيامِ- أحدٌ -في بلادنا الأردنّية المبارَكة-غيرُ المشايخ السلفيِّين (المعتدِلين)-الذين هم الأتباعُ[1] الحقيقيّون لشيخ الإسلام ابن تيميّة، ومنهجِه المأمون-وبه يَسْعَدون ويُسعِدُون-: لَمَا أَبْعَدْتُ:

مِن ذلك: ما نَشَرُوهُ مِن مُؤلَّفات؛ مِنها: كتاب «فتنة داعش»،وكتاب«داعش التوحّش والإجرام -في ميزان السنة والإسلام-» -وقد طُبع أربعَ طبعات-..

وكذلك: ما أَقامُوهُ مِن نَدْوات ومُحاضَرات؛ مِنها: ندوة «الجهاد:بين ابن تيمية ،وداعش-في ميزان الإسلام-»، وندوة«خوارج الأمس: تكفيريّو اليوم -داعش نموذَجًا-» -وقد شَهِدَهُما أُلوفٌ-،ثمّ طُبعتا كتابينِ-بعد-.

..فمَن لم يعلم؛ فلْيَعلمْ..

---

(١) إنْ جازَ التَّعبيرُ!

* فبربّك-يا سيّد عبد الهادي-: لا نريدُ مزيدَ استيرادٍ للتطرّف! أو استيلادٍ للغلوّ!! -ولو تحت ألقاب ذوّاقة! وألفاظ برّاقة!-؛ فقد لَفَظَتْ دولةُ لبنان -الشقيقةُ- ذيّاك الفكرَ الإرهابيَّ الدمويَّ المتطرّفَ، المتخصّصَ (!) بتكفيرِ مَن يخالفُه مِن علماء المسلمين، وأئمّة العلم والدين-وجَفّفت منابعَه-بعد أن تيقّنوا فسادَه وإفسادَه! وأنّ هذا التكفيرَ-عندهم!-هو أبوابُ القتل، وأسبابُ الدم!!

* فهل يَرضىٰ صاحبُ دينٍ -أو ذو وطنيّةٍ واثقةٍ-أن نكونَ (نحن)-في بلادنا الهاشمية المبارَكة الآمِنة-مُبتدِئين (!) مِن حيث انتهىٰ غيرُنا! جارّينَ نيرانَ الإرهاب الدموي-اغتيالًا وتفجيرًا- إلىٰ قُرصِنا؟!

ولَمّا وفَّقَنا الله-تعالىٰ-قبل بضع سنوات -عَقِبَ (أحداث الزَّرقاء) -المُؤلِمةِ -الشَّهيرة!- لِلقاء مُدير الأمن العامّ الأردنّي الأسبق -ووزير الداخلية السابق- السيّد حسين هزّاع المجالي: أَبدىٰ -وفّقه الله- عظيمَ امتنانِه لِما نَقومُ به-نحن طلبةَ العلم مِن دُعاة منهج السلَفِ العدلِ الأمين-مِن مجهود علميّ، وجُهود دعوية: في نشر الاعتدال الشرعي الرحيم، ونقضِ عُرىٰ أفكار التطرّف، والإرهاب، والتكفير - وما يَتْبَعُ ذلك من القتل والدماء-..

وهذا هو المظنون-إن شاء الله-بهذه العشيرة الأردنية الأصيلة ،وأبنائها البَرَرَة ؛الذين كانوا -ولا يَزالون-جُزءًا مهمًّا مِن سِيَاج الدين والوطن؛ يحمونهما ، ولا يَرهبون في سبيل ذلك أحدًا من الخَلْق- علىٰ ما يشهدُ تاريخُهُم-ولا نزكّيهم علىٰ ربّ العالَمين-؛ وكما هو حالُ سائر العشائر

والأُسَر الأردنيّة المبارَكة-فوق ثَرىٰ هذا البلدِ الطيّبِ المِعطاء-بشتّىٰ مَنابِتِها وأُصولِها-.

وهو المَرْجُوُّ -كذلك-في السيّد عبد الهادي راجي المجالي-بَعدًا-؛ سِلْسِلةَ خيرٍ ورُشْدٍ- إن شاء اللهُ -والذي لا أَزالُ أَفترضُ فيه حُسنَ النّيّةِ-لكونِه عزا هذا الأمرَ الجَلَلَ لِمَن هو أهلُه وأَهلٌ له-وهو سماحةُ قاضي قُضاة الديار الأردنّيّة-وإن أخطأ المَحَزّ -لِتَسَرُّعِهِ! وخَوْضِهِ فيمَا لا يُحسِن!-عفا الله عنه-!

❐قال:

٨-(في رمضان نحتاج حديثا للعقل ، فالحرب علىٰ داعش ليست حرب طلقة وزناد -فقط- ؛ هي حرب عقل مؤمن يعرِف الإسلام السَّمح ، ويعرِف مَن يختطف الدين باسم الدين ، ويعرِف وسطيَّتَنا كأمة فُضِّلت علىٰ البَشَر).

قلتُ:

(الحربُ علىٰ داعش)-يا سيد عبد الهادي-لا تكونُ باستدعاء بواعثِ فِكر(التكفير) -والقتلِ- وأسبابِه!واستمدادِ أشكالِه وأصنائِه!!

أم خفيت عليك-ولم تكتشفها-بعدُ-مواقفُ المشايخ السلفيين (المعتدلين)؛القائمةِ جهودُهم-وجِهادُهم-علىٰ العلم، والتعلّم، والتعليم.. حربًا علىٰ كل الأفكار المتطرّفة ؛مِن الدواعش الظاهِرين المكشوفين!إلىٰ المكفّرة القَتَلة الدمويّين-ممّن لا يزالون(عند البعض!)غيرَ مكتَشَفين-!

وقد قدّمتُ مِن الأدلة علىٰ هذا التأصيل ما يشفي المَريض، ويكفي مَن للحقّ مُريد ؛ فلا أُعيد!

* أمّا(الإسلام السمح)؛فهو المبنيُّ علىٰ العلم،والقائمُ علىٰ الرحمة، والمؤسَّسُ علىٰ العدل..

(الإسلام السمح):هو الذي يحارب الغلوَّ في التكفير ، ويحترمُ العلماء الربّانيين-ولو خالَفهم-؛لا أن يكفّرَهم!ويجعلَهم لجهنّم سماسرة!ويُقيم فِكرَه علىٰ الاغتيالات! والتفجيرات! وإثارة القلاقلِ المُفسِدات! والفتن العاصِفات!!

* أمّا معرفةُ (وسطيَّتنا كأمة فُضِّلت علىٰ البَشَر)؛ فلا يكونُ هذا بالجهل في الدين! ولا بالخوض في دقائق المسائل وكِبارِها-بلا هُدىً ولا يقين-..

..لا يكون بالخَلطِ بين الأمور!ولا عكسِ الوقائع!ولا قلبِ التصوّرات!! ولا جَعلِ الحقّ باطلًا !وصيرورةِ الباطلِ حقًّا-كما فعله كاتبُنا الساخر-غفر الله له-!!!

* وأخيرًا-ومِن باب ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾-فائدةً لُغَويّةً!-أقولُ:

استعمالُ السيد عبد الهادي راجي المجالي حرفَ الكاف(ك)في آخر جُمَلِ كلامِه -بقولِه-: (..كأمة فُضِّلت علىٰ البَشَر!!):استعمالٌ لغويٌّ فاسِد- نبّه علىٰ خَطَئِهِ مِن العلماءِ غيرُ واحِد- ؛ إذ هو يأتي بعكس قصدِ مستعمِلِه -وضِدّه- ؛ لأنّه مِن باب تشبيه الشيءِ بنفسِه !

ذلكُم أنَّ ثَمَرَةَ قول القائل-ولو لم يُرِدْهُ!-:(..كأمة فُضِّلت علىٰ البَشَر!!):أنّ هذه الأمةَ ليست أُمّةً فُضِّلت علىٰ البَشَر!إنما تُشبِهُها!!!

وهذا نقيضُ النصّ القرآنيّ القَطعيّ الحاسِم: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾...

وأخيرًا:

فخُذها-أخي المجالي-فائدةً علميّة ، ودُرّةً نقيّة :عن شيخ الإسلامِ ابنِ تيميّة.. تعرّفك -ولو مِن أبوابٍ أُخَرَ!-نتيجةَ واقعِ ما تُفرِزُهُ أمثالُ هذه الصراعاتِ! لِيُعرَف مِن خلالِها شيءٌ ذو بالٍ مِن علاماتِ المحقّ مِن المُبطِل.

قال-رَحِمَهُ اللَّهُ-في كِتابِه «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٥٢٨):

«قيل لأبي بكر بن عَيّاش: إنّ بالمسجد قومًا يَجلسون ويُجْلَسُ إليهم!! فقال: (مَن جلس للناسِ جَلس الناسُ إليه؛ ولكنّ أهلَ السنّة يموتون ويحيىٰ ذِكرُهم ، وأهلَ البدعة يموتون ويموتُ ذِكرُهم) ؛ لأنّ أهلَ السنّة أَحيَوْا ما جاء به الرسولُ ﷺ؛ فكان لهم نصيبٌ مِن قولِه: ﴿وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ﴾، وأهلُ البدعة شَنأُوا ما جاء به الرسولُ ﷺ؛ فكان لهم نصيبٌ مِن قولِه: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾..

فالحَذَرَ الحَذَرَ -أيها الرجلُ- مِن أن تَكرَهَ شيئًا ممّا جاء به الرسولُ ﷺ، أو تَرُدَّهُ لأجلِ هواك ، أو انتصارًا لمذهبِك ، أو لشيخِك ، أو لأجلِ اشتغالِك بالشهواتِ ! أو بالدُّنيا!!

فإنّ الله لم يُوجِب علىٰ أحدٍ طاعةَ أحدٍ إلا طاعةَ رسولِه، والأخذَ بما جاء به ؛ بحيثُ لو خالف العبدُ جميعَ الخَلْقِ ، واتّبَع الرسولَ : ما سأله اللهُ عن

مُخالَفةِ أحدٍ ؛ فإنّ مَن يُطيعُ -أو يُطاعُ-: إنّما يُطاعُ تَبعًا للرسول ؛ وإلا : لو أَمَرَ بِخلافِ ما أَمَرَ به الرسولُ : ما أُطِيعَ.

فاعْلَمْ ذلك ، واسمعْ وأَطِعْ ، واتَّبِعْ ولا تَبتدِعْ ؛ تكن أَبْتَرَ مردودًا عليك عملُك ؛ بل لا خيرَ في عَمَلٍ أَبْتَرَ مِن الاتِّباع ، ولا خيرَ في عامِلِه -والله أعلمُ-».

..فانظر حولَك - بربّك - يا سيِّد عبد الهادِي-: ماذا تعرفُ عن أغلبِ خصوم شيخ الإسلام ابن تيميّةَ-القُدَماءِ والمُحْدَثين- !؟ ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾؟! أو هل ترىٰ لهم أثرًا ؟!

بل-واللهِ- لم تُعرَف أسماءُ كثيرٍ منهم-أصلًا !-إلا لأنّهم ردُّوا عليه -رَحِمَهُ اللهُ-، وتَنَطّحوا له -فَقَط-!!

وهذا بُرهانٌ كافٍ-إلىٰ حدٍّ بعيدٍ-لِيظهرَ لك المحقُّ مِن المُبطِلِ!

فانظر وتأمّل-رَجاءً-...

□ **ثُمَّ:**

بَعْدَ كِتابَةِ ما تَقَدَّمَ -بِأيّامٍ-: وَقَفْتُ في صَحيفَة (الدُّستور) -الأُرْدُنِّيَّةِ-، بتاريخ: (٥/ رمضان/ ١٤٣٦هـ) علىٰ مَقالٍ كَتَبَهُ الكاتِبُ الأُرْدُنِّيُّ الدُّكتورُ **حُسَين الرَّواشدة** -وَفَّقَهُ اللهُ- بعُنوان: «شيخ الإسلام أمامَ (مَحاكِمِ التَّفتيش)[1]»،

---

(١) هي مَحاكِمُ كَنَسِيَّةٌ أُنشِئَت لِتعذِيبِ المُخالِفين! نَشَطَت في القَرنَينِ الخامِس عشَر، والسَّادِس عَشَر! تحتَ سُلطةِ البابَوات!!

وانظُر في بيانِ شيءٍ مِن تاريخِها: كتابَ «قِصَّة الحَضارة»(١٦/ ٦٧-٩٠)-تأليف: وِل ديُورانت-.

قالَ فيه -في آخِرِهِ-:

«.. لماذا -إذَن- يُحاكِمُونَ ابنَ تيميَّةَ -الآن-؟! ولماذا يطلُبون رأسَه! ويُريدُون استئصالَ مُريدِيه! وحَرْقَ كُتُبِه! **وتَشْوِيهَ فِكْرِهِ؟!**

ولماذا يُريدُونَ أنْ تَظَلَّ عُقولُنا وأبصارُنا مُصَوَّبَةً نحوَ (المَقبَرة)! وكأنَّما ثَأْرُنا مع الأمواتِ! ومُشكِلاتُنا لا يَحُلُّها إلَّا (إعادةُ) قَتْلِهِم! ودَفْنِهِم مِن جَديد!!؟

إنَّ الّذِين يَضْرِبُونَ -اليومَ- لابنِ تَيميَّةَ (مَحاكِمَ التَّفتيشِ!)، **أو يَستَخدِمُونَهُ لِتَمْرِيرِ مَواقِفِهم المَغشُوشَةِ:** لَن يَتوقَّفُوا عَن تَجريدِ هذا الرَّجُلِ مِن (إيمانِهِ، وجِهادِهِ، واجتِهادِه)، وإنَّما سَيطلُبُونَ رُؤوسَ أئمَّتِنا -كُلِّهم-، وتُراثِنا -كُلَّهُ-، ودِينَنا وقُرآنَنا؛ لِيُقِيمُوا لهُم -جميعًا- (مَحاكِمَ تَفتيش!) جديدةً... تَطرُدُهُم مِن الفِعلِ والحَياةِ!

رَحِمَ اللهُ ابنَ تيميَّةَ؛ الّذي ظَلَّ يُرَدِّدُ في كِتابِهِ «الفتاوَىٰ الشَّرعيَّة» بأنَّ التَّكفِيرَ هُوَ أوَّلُ بِدعةٍ في الإسلامِ»[1].

(١) وقد وَصَفَ الدُّكتورُ الفاضِلُ -في مَقالِهِ -هذا- خُصومَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- بِـ: **(المُستَثْمِرين في داعِش)!!**

وَوَصَفَ -أيضًا- شيخَ الإسلامِ -رَحِمَهُ اللهُ- بالعالِمِ: **(الّذي قاتَلَ بالسَّيْفِ والقَلَمِ -وحازَ علىٰ مَحبَّةِ الخاصَّةِ والعامَّةِ).**

... فجزاهُ اللهُ خيرًا.

وبعـد:

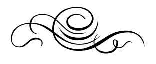
فلم يَكَدِ الشعرُ العربيُّ الحكيمُ يَدَعُ شيئًا مِن البيانِ إلا وذَكَرَ منه ذِكرًا ...

ومنه: قولُ القائل:

أَلَم تَـرَ أنَّ السَّيفَ يَنْقُصُ قَـدْرَهُ   إذا قِيلَ: إنَّ السَّيفَ أَمْضَىٰ مِن العَصَا!

وكَذَا قَولُهُم:

مَـا يَـضُرُّ (البَـحْرَ) أَمْسىٰ (زاخِرًا)   إنْ رَمَـىٰ فِـيهِ غُـلامٌ بِحَـجَرْ !!



الخاتمة
- نسألُ اللهَ -تعالى- حُسْنَها -

ليسَ ما كَذَبَتْهُ (داعش!) علىٰ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ هو أوَّلَ الكَذِبِ عليه -رَحِمَهُ اللهُ-! ولَعَلَّهُ لَن يَكُونَ آخِرَه!!

فقد ذَكَرَ الإمامُ ابنُ كَثير في «البداية والنِّهاية» (١٨/ ١٨) -في أحداثِ شَهْرِ جُمادَىٰ الأُولَىٰ- سَنَةَ اثْنَتَيْن وسَبْعِمائةٍ مِن الهِجرةِ- أنَّهُ: «وَقَعَ بيدِ نائِبِ السَّلْطَنَةِ **كِتابٌ مُزَوَّرٌ، فيه: أنَّ الشيخَ تَقيَّ الدِّين ابنَ تيميَّةَ**، والقاضي شَمسَ الدِّين بنَ الحريريِّ -وجماعةً مِن الأُمراءِ والخَواصِّ الَّذِينَ ببابِ السَّلْطَنَةِ -يُناصِحُونَ التَّتَرَ ويُكاتِبُونَهُم[1]، ويُريدُونَ تَوْلِيَةَ قَبْجَقَ علىٰ الشَّامِ، وأنَّ الشَّيخَ كمالَ الدِّينِ بن الزَّمْلَكانِيِّ يُعْلِمُهُم بأحوالِ الأميرِ جَمالِ الدِّينِ آقُوشَ الأَفْرَمِ، وكذلك كمالُ الدِّين بنُ العَطَّار!

فلَمَّا وَقَفَ عليهِ نائبُ السَّلْطَنَةِ: عَرَفَ أنَّ هذا مُفتَعَلٌ! فَفَحَصَ عن

---

(١) فالافتِراءُ بالعَمالَةِ، والخِيانةِ، والجاسُوسيَّةِ: قَديمٌ!
وعلَىٰ مَن؟!
علىٰ أعيانِ الأُمَّةِ ونُبَلائِها، وكِبارِ عُلمائِها؛ فضلًا عمَّن دُونَهُم...
والتُّهَمُ الجاهِزَةُ(!) تَتَدَحْرَجُ مِن زمانٍ إلىٰ زَمان؛ بِغَيْرِ حُجَّةٍ ولا أدْنَىٰ بُرهان!
﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾.

واضِعِهِ، فإذا هُو فَقيرٌ كان مُجاوِرًا بالبَيْتِ الّذي كان إلىٰ جانِبِ مِحرابِ الصَّحابةِ- يُقالُ له: اليَعْفُورِيُّ-، وآخَرُ مَعَهُ يُقالُ لهُ: أحمد الفَنارِيُّ -وكانَا مَعرُوفَيْنِ بالشَّرِّ والفُضُولِ-، ووُجِدَ معهُما مُسَوَّدَةُ هذا الكِتابِ! **فَتَحَقَّقَ نائبُ السَّلْطَنَةِ ذلك، فعُزِّرَا تَعزيرًا عَنيفًا، ثُمَّ وُسِّطَا بعدَ ذلك -في مُسْتَهَلِّ جُمادَىٰ الآخِرَةِ-، وقُطِعَت يَدُ الكاتِبِ الّذي كَتَبَ لهُما هذا الكِتابَ..**».

ومِثْلُهُ:

في «مُناظَرَةِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في (العقيدةِ الواسطيَّةِ)» (٢/ ١٦- «مجموع الفتاوىٰ»)، وكذلك في «العقود الدريَّة في مناقِب شيخ الإسلام ابنِ تيميَّة» (ص٢٠٧) -لابنِ عبد الهادِي -قولُ شيخِ الإسلامِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«**وكانَ قَد بَلَغَنِي أَنَّهُ زُوِّرَ عَلَيَّ كِتابٌ إلىٰ الأميرِ رُكْنِ الدِّينِ الجاشِنْكِير -أُستاذ دار السُّلطان- يتضمَّنُ ذِكْرَ عقيدةٍ مُحَرَّفَة! ولَم أَعْلَمْ بحقيقتِهِ! لكنْ: علمتُ أنَّ هذا مَكذُوبٌ**».

... ويُوجَدُ غيرُ هاتَيْنِ الواقِعَتَيْنِ -في الكَذِبِ والتَّزويرِ-أيضًا-.

وإذا كان هذا -هكذا- أثناءَ حَياتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فكيف الشَّأنُ بعدَ مَماتِهِ؟!

وانظُر ما تَقَدَّمَ (ص٥٦).

وكما كُشِفَ ذلك الكذبُ (التَّارِيخيُّ) -القَدِيم-: كُشِفَ هذا الكذبُ (الدَّاعِشِيُّ) -الجَديد-وللهِ الحمدُ-...

و.. ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾، و: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾.

وبعد:

... فهذه نماذجُ مُختارةٌ مِن أقوالِ (بعضِ) العُلماءِ المُعتبَرِين، وآراءِ عددٍ مِن المَسؤولِين الرسميِّين، ونُصوصٍ لمشاهيرَ مَعروفِين؛ جَمَعْتُها في سِياقٍ واحدٍ، لِهَدَفٍ واحدٍ؛ هو: ردُّ الظُّلْمِ عن أئمَّة الإسلام، وإقامةُ الحقِّ والعَدلِ فيهِم- ما استطعتُ إلىٰ ذلك سَبيلًا- بَيْنَ الأنامِ.

ولو أردتُ الاستِيعابَ (!) لَجاءَ هذا الكتابُ أضعافًا كثيرةً!

فقد كُتِبَ في شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة، وحياتِه، وعلومِه، وجِهادِه -دُونَ أنْ أُبالِغَ- عشراتُ الآلافِ مِن الصَّفحات، مِن مئاتِ الكُتَّاب، والباحِثِين، والمُؤلِّفِين[١].

«وفي الخِتام:

نَستطيعُ أنْ نَقُولَ:

إنَّ شخصيَّةً كابنِ تيميَّةَ -رحِمَهُ اللهُ -تعالىٰ- تَرَبَّىٰ في بِيئةٍ علميَّةٍ، ونالَ مِن العِلْمِ، ودَرَسَ علىٰ أيدِي كِبار العُلماء في عَصْرِهِ، وتَرَكَ تُراثًا ضَخْمًا في

(١) وما تَقَدَّمَ -كُلُّهُ- شيءٌ يَسيرٌ مِن ذلك.
رحِمَهُ اللهُ، وعَفَا عنهُ، وغَفَرَ لهُ.

مجالاتٍ عِدَّةٍ، وعاشَ ظُروفًا سياسيَّةً وفِكريَّةً: فَرَضَت عليه أنْ يَخُوضَ في قضايا يَصْعُبُ أنْ تَنالَ القَبُولَ مِن الجَميعِ، أو الرَّفْضَ مِن الجَميعِ.

لِذا؛ فلا بُدَّ أنْ يكونَ لابنِ تيميَّةَ المُؤيِّدُونَ، وأنْ يَكُونَ له -أيضًا- الرَّافِضُون[١].

وحتّىٰ نكُونَ مُنصِفِين في التَّعامُلِ مع تُراثِ ابنِ تيميَّةَ، والاستِفادَةِ مِنهُ في عَصْرٍ اتَّصَفَ بالشَّفافيَّةِ والأكاديميَّةِ: أنَّ مَن أَحَبَّهُ ألّا يَنْفِيَ عنهُ الخَطأَ؛ لأنَّهُ بَشَرٌ يُصيبُ ويُخطئُ، وأنَّ مَن رَفَضَهُ لا يَنْفِي عنهُ الخَيْرَ؛ **لِمَا رأيناهُ مِن سيرةٍ وتُراثٍ يَدُلَّانِ علىٰ حَرَكَةِ الرَّجُلِ، وعِلْمِهِ، ودِفاعِهِ علىٰ الإسلامِ -بالكَلِمَةِ والسَّيفِ والقَلَمِ-**»[٢].

هذا هُو الواجِبُ -لا غَيْر-؛ «فوَرَثَةُ الرَّسُولِ: مَنْصِبُهُم العَدْلُ بَيْنَ

---

(١) ومِن جَميلِ شِعْرِ الإمامِ عبدِ العظيمِ المُنذِرِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- تعالىٰ- في وَصْفِ ما لا يَخْلُو مِن التعرُّضِ له مَخلُوقٌ-:

اِعْمَل لِنَفْسِكَ صالِحًا لا تَحْتَفِلْ ... بظُهُورِ قِيلٍ في الأنامِ وقالِ
فالخَلْقُ لا يُرْجَىٰ اجتماعُ قُلوبِهِمْ ... لا بُدَّ مِن مُثْنٍ عليكَ وقالِي

كما في كتاب «الذَّخيرة» (١٣/ ٢٤٩) -للقَرافِيِّ-، و«طبقات الشافعيَّة الكُبرىٰ» (٨/ ٢٦١) -للسُّبْكِيِّ-.

(٢) مِن بحث «ابن تيميَّة بين القَبُولِ والرَّفْض» -ضمن (مُؤتمَر: وسطيَّة ابن تيميَّة) -المُشار إليه- سابِقًا- للدُّكتور بهجَت عبد الرزّاق حباشنة - الأُستاذ في كُلِّيَّة الشَّريعة (جامعة آل البَيت) - في الأُردُنّ-.

الطَّوائفِ، وألَّا يَمِيلَ أحدُهُم مع قَرِيبِهِ، وذَوِي مذهبِهِ، وطائفَتِهِ، ومَتبوعِهِ.

بل يَكُونُ الحَقُّ مَطلُوبَهُ: يَسِيرُ بِسَيْرِه، ويَنْزِلُ بنُزُولِه.

يَدِينُ دِينَ العَدْلِ والإنصافِ، ويُحَكِّمُ الحُجَّةَ، وما كانَ عَلِيهِ رَسُولُ الله ﷺ: فهو العِلْمُ الّذي قد شَمَّرَ إليهِ، ومَطلُوبُهُ الّذي يَحُومُ بِطَلَبِهِ عليه.

لا يَثْنِي عَنانَهُ عَنْهُ عَذْلُ عاذِلٍ، ولا تأخُذُهُ فيهِ لَوْمَةُ لائمٍ، ولا يَصُدُّهُ عنهُ قولُ قائلٍ»[١].

... فَرَحِمَ اللهُ هذا الإمامَ المُبارَكَ، وغَفَرَ لهُ، وعَفَا عنهُ، وجَمَعَنا بهِ في الصَّالِحِين مِن عِبادِهِ؛ إنَّهُ -سُبحانَهُ- سَمِيعٌ مُجيب.

وآخِرُ دَعْوَانَا أنِ الحَمدُ لله رَبِّ العالِمِين.

وصلَّىٰ اللهُ علىٰ نبيِّنا محمدٍ، وعلىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ -أجمعِين-.

وكَتَبَ

علي بن حسن الحلبي الأثري

عمَّان - الأردن

١٧ - شعبان - ١٤٣٦هـ[٢]

---

(١) «إعلام المُوقِّعِين عن رَبِّ العالَمِين» (٣/ ٧٨) -للإمامِ ابنِ قيِّمِ الجَوزِيَّة - تلميذِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة- رَحِمَهُما اللهُ-.

(٢) ثُمَّ زِدْتُ عليه في مَجالِسَ عِدَّة - مِن أيَّامٍ مُتعدِّدةٍ-: آخِرُها: ظُهرَ يومِ الثُّلاثاء: (٦/ رمضان/ ١٤٣٦) -ولله الأمرُ مِن قَبلُ ومِن بَعدُ-.

فهرس المحتويات

الموضـــــــــوع الصفحة

الموضـــــــوع الصفحة

❖ إنَّ استنادَ تنظيمِ (داعِش!) - الإرهابيّ - لفتاوى ونُصوصِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ: مَنقوصٌ، وفَهْمَهُم لها : خاطئٌ.

ويُريدُون - مِن خلالِه - تَمزيقَ الأُمَّةِ ؛ مِن خلالِ التَّشكيكِ بعُلمائِها الأجِلاّء ...

معالي الدُّكتور هايل عبد الحفيظ داود
وزير الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة - الحالي -
في (المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة) - حرسها الله -

❖ كان الشيخُ ابنُ تيميَّة -رضيَ اللهُ عنهُ-كشأنِهِ-: مَصْدَرَ الأمنِ والاطمِئنانِ لأهلِ دِمشقَ...

والزَّمنُ في حاجةٍ إلى مِثْلِه.

العلامة الشيخ محمد أبو زُهرة
«ابن تيميَّة؛ حياته وعصره» (ص٢٨ و٧٦)

❖ إنَّ القارئَ لمؤلَّفاتِ وكُتُبِ ابنِ تيميَّةَ: يَستنتجُ أنَّهُ كانَ مِن الرُّوَّاد في نَهْج الوسطيَّة -في قضايا الفِكر والاعتقاد-؛ على الرُّغْمِ مِن أنَّهُ عاشَ في فترةٍ عَصيبةٍ مِن الأُمَّة.

مَعالي الأُستاذ عبد الرّحيم العكور
وزير الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة - الأسبق -
في (المملكة الأردنية الهاشمية)